شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 12 - January 2004

العدد الثاني عشر – يناير ٢٠٠٤

الى الشعب والقيادة: عريضة تدعو لملكية دستورية

الإصلاح بين الأمن والإختلاف

تدويل القضايا المحلية

المشاركة السياسية والتطرف

الحوار الوطني الثاني: الأهداف والآليات

إنكسار خطاب الوالي
وحدة الدولة في قسمة المجتمع

التحولات الداخلية أسرع مما تنوي السلطة فعله
العربية السعودية واحتمالات التفكك

الإعلام السعودي يطلق تحولات إجتماعية عميقة
كل شيء تغيّر ولا مجال للسلطة إلا الإنحناء أو الكسر

ملاحظات تفكيكية لعريضة (الإصلاح الدستوري أولاً)

حبيب الملاعين!

إذَنْ..
هذا هو النَّغْلُ الذّي
جادَتْ به (صَبحَهْ)
وأَلقَتْ مِن مَظالِمِهِ
على وَجْهِ الحِمى ليلاً
تَعذّرَ أن نَرى صُبحَهْ
ترامى في نهايَتِهِ
على مَرمى بدايتِهِ
كضَبْعٍ أَجرَبٍ.. يُؤسي
بقَيحِ لِسانِهِ قَيحَهْ!
إذَنْ.. هذا أخو القَعقاعِ
يَستخفي بِقاعِ القاعِ
خَوْفاً مِن صَدَى الصَّيْحَهْ!
وَخَوفَ النَّحْرِ
يَستكفي بِسُكنَى فَتحةٍ كالقَبْرِ
مَذعوراً
وَقد كانَتْ جَماجِمُ أهلِنا صَرْحَهْ
وَمِن أعماقِ فَتحتِهِ
يُجَرُّ بزَيفِ لِحْيَتِهِ
لِيدْخُلَ مُعْجَمَ التّاريخِ.. نَصّاباً
عَلامَةُ جَرِّهِ الفَتحَهْ!
إذَنْ.. هذا الّذي
صَبَّ الرَّدى مِن فَوقِنا صَبّاً
وَسَمّى نَفسَهُ ربّاً..
يَبولُ بثَوبِهِ رُعْباً
وَيمسَحُ نَعْلَ آسِرِهِ
بذُلَّةِ شُفْرِ خِنجَرِهِ
وَيركَعُ طالباً صَفحَهْ!
وَيَرجو عَدْلَ مَحكمةٍ..
وكانَ تَنَهُّدُ المَحزونِ
في قانونِهِ: جُنحَهْ!
وَحُكْمُ المَوتِ مقروناً
بِضِحْكِ المَرءِ لِلمُزحَهْ!
إذَنْ.. هذا هُوَ المغرورُ بالدُّنيا
هَوَى لِلدَّرْكةِ الدُّنيا
ذَليلاً، خاسِئاً، خَطِلاً
يَعافُ الجُبنُ مَرأى جُبنِهِ خَجَلاً
وَيَلعَنُ قُبحُهُ قُبحَهْ!
إلهي قَوِّنا.. كَي نَحتوي فَرَحاً
أتى أعتى مِنَ الطُّوفانِ
أقوى مِن أذَى الجيرانِ
أكبرَ مِن صُكوكِ دمائنا المُلقاةِ
في أيدي بَني (القَحّهْ)
عِصابةُ حاملي الأقلامِ
مَن حَفروا بِسُمِّ وسائلِ الإعدامِ
باسْمِ العُرْبِ والإسلامِ
في قَلبِ الهُدى قُرحَهْ
وَصاغُوا لَوحةً للمَجدِ في بَغدادْ
بريشةِ رِشوَةِ الجلادْ
وقالوا لِلوَرى: كونوا فِدى اللّوحَهْ!
وَجُودُوا بالدَّمِ الغالي
لكي يَستكمِلَ الجزّارُ
ما لَمْ يستَطعْ سَفحَهْ!
ومُدّوا نَحرَكُمْ.. حتّى
يُعاوِدَ، إن أتى، ذَبحَهْ!
أيَا أَوغادُ..
هل نَبني عَلَيْنا مأتماً
في ساعةِ الميلادْ؟!
وَهَلْ نأسى لِعاهِرةٍ
لأنَّ غَريمها القَوّادْ؟!
وَهلْ نبكي لكَلْبِ الصَّيدِ
إنْ أَوْدَى بهِ الصَّيادْ؟!
ذَبَحْنا العُمْرَ كُلَّ العُمرِ
قُرباناً لِطَيحَتِهِ..
وَحانَ اليومُ أن نَسمو
لِنَلثَمَ هامَةَ الطيْحَهْ!
واظمَأْنا مآقينا
بنارِ السجنِ والمنفى
لكي نُروي الصّدى من هذه اللمحهْ
خُذوا النّغْلَ الذي هِمتُمْ بهِ
منّا لكُمْ مِنَحهْ
خُذوه لِدائِكُمْ صِحّهْ!
أعدُّوا مِنهُ أدويةً
لقطعِ النسلِ
أو شمْعاً لكتْمِ القَولِ
أو حَباً لمنعِ الأكلِ
أو شُرباً يُقوّي حِدَّةَ الذَّبحَه!
شَرَحْنا من مزايا النّغْلِ ما يكفي
فإنْ لَمْ تفهموا منّا
خُذوهُ.. لتفهموا شَرحَهْ
وخلُّونا نَموتُ ببُعْده.. فرحاً
وبالعَبراتِ نقلبُ فوقهُ الصفحهْ
ونتركُ بعدهُ الصفحاتِ فارغةً
لتكتبنا
وتكتُبُ نَفْسَها الفَرحهَ!

أحمد مطر
٢٠٠٣/١٢/٢٠

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

لاعب أم بديل؟

الأشهر الماضية دفعت بلاعب جديد في العائلة المالكة أخذ يقتحم العمل السياسي اقتحاماً. الأمير عبد العزيز، إبن الملك فهد المدلل، أطلّ على أكثر من صعيد سياسي وأمني وإعلامي ومالي، وكأنه رجل الدولة وملكها القادم.

تقول الأنباء أنه استثمر مع التيار السلفي مبالغ كبيرة من المال والسمعة، وكأنه واحدٌ منهم، واستلم كبار التيار ـ بدون تحديد أسماء ـ عشرات الملايين من الريالات، وراح يظهر في المنتديات الدينية ويستمع لخطباء التيار الذين كانوا بالأمس نزيلي السجون بسبب تطرّفهم الفكري.

وتقول الأنباء، أن الأمير يعتمد في ميزانيته على الديوان الملكي، وليس على أمواله الخاصّة، وأنه تقدّم قبل نحو شهرين بطلب لدى وزير المالية بتحويل مبلغ أدنى قليلاً من ملياري ريال تحوّل على حساب الديوان الملكي الذي يتحكّم فيه الإبن المدلل، ولكن وزير المالية تباطأ في الأمر، وأبلغ ولي العهد، فأمر بعدم صرف المبلغ، فجاء عبد العزيز المدلل شاكياً بأن ذلك (أمر الوالد) فقال له ولي العهد: أمر الوالد على العين والرأس، ولكن لن يصرف مبلغ من خزينة الدولة بدون إذنه!

وتقول الأنباء، أن الأمير عبد العزيز المدلل يستظلّ بولي العهد، ويُظهر نفسه وكأنه يتحرك تحت عباءته وبإسمه، ولكنّه ـ وهو يحاول أن يبني لنفسه كياناً وشخصية مستقلتين ـ لدى الشخصيات العامة الوطنية والعربية لا يتردد في تقديم نفسه كشخصية بديلة عن كل رموز الحكم القائمة التي يتعرض لها بالتنقيص والسخرية والتجهيل، وبينها ولي العهد نفسه ووزير الداخلية.

وتقول الأنباء، أن الأمير المدلل عبد العزيز، يتجه حالياً الى الحرس الملكي، وبعض الأجنحة العسكرية والأمنية التي ـ من الناحية الفعلية كان الملك قبل مرضه يشرف عليها ـ يستقطب ضباطهم ويعد بتوظيف طاقات شابّة وذلك لصناعة قوّة عسكرية منافسة ـ من حيث المبدأ ـ يمكن أن يستند عليها في المنافسة ـ أو الصراع ـ على كرسي الملك بين حفدة الملك المؤسس.

وتقول الأنباء، أن الأمير عبد العزيز الى جانب عشرات المليارات من الريالات التي أعطاها أبوه إياها، وكذلك الشركات الكبرى التي يمتلك الكثير من أسهمها، فإنه قام بتفعيل المال ـ الى جانب الحضور السياسي ـ في الحضور الإعلامي، وأعلن عن عزمه تأسيس صحيفة يومية، قيل أنها ستحمل إسم (إيلاف)، تفتح له المجال للحضور الإعلامي اليومي في صحيفة يومية دولية، ويمكن أن تكون بداية لإمبراطورية تشمل قناة فضائية ومطبوعات أخرى.

وتقول الأنباء، أن المدلل عبد العزيز، هدّد عدداً من دعاة الإصلاح بإسم ولي العهد، إن هم قدموا عريضة، واتصل بالعديد منهم لمنعهم من عقد أي اجتماع، كما أنه ضغط على عدد آخر لسحب توقيعاتهم من العريضة الأخيرة (نداء الى القيادة والشعب: الدستور أولاً)، وهدد بعضهم بتحويل ملفاتهم الى الأمن، وأغرى آخرين بالمساعدة والدعم، وقد تصرف وكأنه رجل الأمن الأول (منافساً لعمّه نايف).

وأخيراً تقول الأنباء، أن الإبن المدلل تحوم حوله جوقة من الطبّالين والشعراء والصحافيين من العرب والمواطنين، يقتاتون على مائدته العامرة بالملايين، حتى أن أحدهم قال فيه ملحمة من نحو ٦٠٠ بيت شعر، وهو يظنّ أنه بهؤلاء قد أسس بنيانه على أرض صلبة ستصنع منه ملكاً قادماً للبلاد.

الأمير المدلل (خلطة) من كلّ شيء، فهو إبن ملك يقوم بمهام أبيه المقعد، في مجال السياسة والصحافة والمال والأمن وغير ذلك. وهذا الأمير وإن بدا نموذجاً للبعض، ومسبباً الغيرة لدى البعض الآخر من الأمراء، فإنه قد لا يصحو ـ إن أخطأت حسابات السياسة ـ إلا على إبعاده من مجلس الوزراء ومن الديوان الملكي بالكلية.

الإصلاح بين الأمن والإختلاف

عريضة (نداء الى القيادة والشعب معاً: الاصلاح الدستوري أولاً) تمثل حلقة أخرى في سلسلة الفعل الشعبي الداخلي الممتد في أفقه الاصلاحي منذ ما يربو على عقد من الزمن، حين بدأ المكبوت الاصلاحي ينطلق في عرائض متواترة رفعت الى ولاة الأمر لتقويم أسس الحكم والانتقال بالسلطة الى مرحلة جديدة تقوم على سيادة القانون ومنظومة الحقوق والواجبات المتبادلة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والتمثيل العادل والمتكافىء في الجهاز العلوي.

هذه العريضة الثالثة التي يرفعها دعاة الاصلاح خلال عام بعد عريضتي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي قدّمت لولي العهد في يناير من العام الماضي ثم تلتها عريضة (دفاعاً عن الوطن) والتي قدّمت في شهر سبتمبر الماضي. ويعقب وصول كل عريضة لقاء بين وفد من الموقعين مع ولي العهد و/أو أحد الامراء الكبار، وفي كل مرة يخرج الوفد محمّلين بوعد ووعيد، وعد بقرب وشيك بالاصلاح ووعيد للموقعين بالأذى إن لم يكفوا عن المطالبة بالاصلاح، وكأنهم يطلبوا ما لا يستحقونه أو أنهم يطلبوا من صاحب ملك يتصرف في ملكه ما يشاء.

العريضة الأخيرة نصّت على بنود هامة رغم ما قيل عن عموميتها ومجازيتها، فقد إستوعبت الخطوط العامة للعملية الاصلاحية مورد إجماع القوى السياسية قاطبة، من خلال التأكيد على حق المجتمع في ممارسة حقه الطبيعي في التعبير والمشاركة في السلطة وتقرير المصير، وضرورة وضع حلول فورية لمشكلات المجتمع والدولة، بدءا باختلال توزيع الثروة وتزايد معدلات البطالة والعجز الخطير في الموازنة العامة للدولة، وهدر المال العام، وأزمات التعليم والتربية والخدمات الصحية وتفجّر العنف بطريقة غير مسبوقة.

شأن العريضيتين السابقتين، فإن العريضة الثالثة أكّدت على المشاركة الشعبية كمبدأ عام في العملية الاصلاحية، والتأكيد على حرية التعبير المدني السلمي وترسيخ قيم التعددية والتسامح في إطار الهوية الوطنية الجامعة، وبناء دولة المؤسسات، والاصلاح الدستوري الشامل المؤسس على إقرار الحريات العامة للمواطنين وإشراك المجتمع في بناء الدولة وصناعة القرار السياسي فيها من خلال مجلس لنواب الشعب، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتقرير قيام تجمعات المجتمع المدني.

ويمكن القول بأن العريضة بصرف النظرف عن المؤاخذات عليها، هي أولاً وقبل كل شيء فعل إيجابي يستحق الدعم والتقدير والمساندة من كافة القوى السياسية والاجتماعية، وهي بالتالي جزء من الرصيد الوطني الاصلاحي، كما أن الموقعين عليها هم ـ مهما تباينت وجهات النظر ـ جزء من التيار الاصلاحي العريض الممتد في أرجاء الوطن.

الإصلاح وسلاح الأمن

ثمة تطوّر خطير في مجريات العريضة الأخيرة يستحق منا وقفة. وقبل كل ذلك لابد من تبديد وهم يروّج له حالياً عن الدور الايجابي لوزارة الداخلية في العملية الاصلاحية، فمن الثابت أن هناك علاقة عكسية بين الاصلاح والأمن، هذا ما تخبر عنه التجارب السابقة، حيث كان يخضع دعاة الاصلاح الى سطوة الجهاز الأمني تنكيلاً وقمعاً. وقد ظلّت النظرة الأمنية تلاحق من يحمل دعوة اصلاحية، فكثير من رجال الاصلاح أودعوا المعتقلات، وذاقوا صنوف التنكيل والتعذيب، وأكرهوا على توقيع تعهدات بتكميم الافواه، ومنعوا من السفر كي لا تصل أصواتهم المخنوقة في الداخل خارج الحدود، كما فصل بعضهم من عمله، وخضع للمراقبة الدائمة. هكذا هي الاجراءات الأمنية المعمول بها مع دعاة الاصلاح، ولم تتبدل منذ نشأة الدولة وحتى اليوم، بالرغم من وصول الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية حافة الانهيار الشامل.

لقاء الأمير نايف مع عدد من الموقعين على العريضة الأخيرة لم يخرج عن سياق الاجراءات الأمنية التقليدية، فقد كان اللقاء يتسم بالتوتر والمشاحنة والتهديد. فقد إفتتح وزير الداخلية اللقاء بلغة تهديدية وحمل للوفد رسالة تحذير زعم بأنها من ولي العهد، وأراد بذلك تخويف أعضاء الوفد بالاعتقال. كما أراد الأمير نايف من تلاوة رسالة إنسحاب عبد الكريم جهيمان من قائمة الموقعين على العريضة كسر إرادة الوفد والاعلان عن إشارة النصر في هذا اللقاء.

بقطع النظر عن تفاصيل اللقاء بين وزير الداخلية ووفد العريضة الاخيرة، فإن إقحام ملف الاصلاح السياسي داخل النفق الأمني يشي بسوء نية الدولة في التعاطي مع المطلب الاصلاحي الشعبي، إذ لا يمكن ان تسير قاطرة الاصلاح على سكة الأمن، فالاخيرة كانت على الدوام سكة هلاك المشاريع الاصلاحية ورجال الاصلاح.

إن الوعود التي تراكمت طيلة عام وبشّر بها كبار الأمراء من وزير الداخلية نفسه، ومروراً بوزير الخارجية ووزير الدفاع وصعوداً الى ولي العهد لم تقدّم سوى أدلة إضافية جديدة على الرغبة المضادة لارادة التغيير. فالتدافع الشعبي نحو خيار الاصلاح الشامل والعاجل يقابله إحجام تام من قبل الطبقة الحاكمة، التي شغلها الخوف على ضياع السلطة عن التفكير في إخراج الدولة بكاملها من مأزق الانهيار الشامل.

لجوء الطبقة الحاكمة الى اعتماد الخيار الأمني في التعامل مع دعاة الاصلاح ينبىء عن مواجهة قادمة بين المجتمع والدولة، إذ أن نقل ملف الاصلاح من السياسة ممثلة في ولي العهد الى الأمن ممثلة في وزير الداخلية لا يعني شيئاً آخر غير زوال نوايا الاصلاح، واخضاع أي تحرك اصلاحي الى منطق رجل الأمن الذي لا يتقن سوى التهديد والتنكيل.

كنا نأمل أن تدرك القيادة السياسية بأن زمن التلويح بالعصا والجزرة قد أدبر، فلا دولة الخوف السابقة تملك ما تخيف به الآن، ولا دولة الرعاية الزائلة تملك ما تغري به الآن، سيما وقد اختارت

الغالبية من السكان خياراً سلمياً راقياً في التفاهم مع السلطة يفوق بمرات لياقتها السياسية، وكان ذلك أدعى أن تختار ما فيه صلاحها وإصلاحها، ولكن أبت بعض الجهات في الدولة الا أن تعيد إحياء ما اندثر من وسائل فقدت مفعولها الترهيبي، وهذا ما لحظه الأمير نايف نفسه في اللقاء حين حاول إخافة بعض أفراد الوفد بالسجن فجاءه الجواب: بأننا لم نأت كي نسجن ولكن اذا لم يكن لديكم حل آخر سواه فليكن السجن. ولابد أن الأمير نايف الذي حمل معه أوراق تعهد خطية كي يكره أعضاء الوفد على توقيعها قد فاجأه الجواب، فقد كان يعتقد بأن تهديداً من هذا النوع سيفضي - كما في السابق - الى كسر ارادة الوفد، وسيلجؤهم تحذيره الى طلب المغفرة وتوسل الانابة عن إثم الدعوة لاصلاح نظام الحكم. ولكن ما لم يلفت الانتباه اليه أن عالماً بأسره قد تغيّر رأساً على عقب، وأن بقاء ذهنية الحاكم بأمره لابد أن تواجه بصدمة التغيير حتى تفيق من حلم قديم، تماماً كما أفاق طاغية العراق في جحره الأخير، حين تمسك بمنصبه حتى لحظة القبض عليه وهو ينادي نفسه بأنه رئيس العراق، وقد تبدّلت أشكال الحياة فوق مغارته ولم يعد ينظر إليه سوى جرذ يهرب من دهس الاقدام.

الانزلاق نحو خيار الأمن يضع أساس أزمة قادمة، وعسى أن تتنبه القيادة السياسية الى خطورة هذا الانزلاق، فمطلب الاصلاح الشامل والعاجل لم يعد خيار فئة أو جماعة صغيرة، بل هو مطلب شعبي عام ولابد أن يحظى باهتمام القيادة السياسية أولاً وأخيراً، وأن إقحام وزارة الداخلية لن يقوّض الارادة الشعبية، كما أن الحلول الأمنية وإن نجحت في إطفاء بؤر توتر صغيرة هنا وهناك، الا أنها دون ريب ستخفق في إنتاج حل لمشكلات الدولة في أبعادها الاقتصادية والسياسية.

لقد حذّرنا سابقاً من خطورة إدراج جماعات العنف وقوى الاصلاح في قائمة واحدة، لأن ذلك يمنح مبررات إضافية لجماعات العنف بأن لا حل مرجو من الدولة عن طريق المطالبة السلمية، وبالتالي فإن إشهار السلاح وحده الخيار الذي سيأتي بالتغيير في الدولة. إن لغة الأمير نايف مع الوفد تقع في المطب الخطير، حين وصف أفراد الوفد بأنهم إرهابيون، وأنهم الجناح السياسي لجماعات العنف، وكان حري به أن يشيد بوسيلتهم السلمية في التعبير عن مطالبهم، وأن يؤكد على نزاهتهم واخلاصهم للوطن ورفعته.

كلمة في الاختلاف

إن التشكيلة الاجتماعية والسياسية والفكرية المتنوعة في البلاد تفرض تلقائياً إختلافاً في المواقف ووجهات النظر، شأن بلدان العالم قاطبة، إذ لا يمكن تصوّر إتفاق صلب في المواقف والافكار في مجتمع تعددي، فستظل هناك انشدادات طبيعية وميول فكرية وروابط تقليدية تحكم الجماعات المنضوية في كل دولة.

إن الاختلاف الحاصل داخل التيار الاصلاحي بحسب ما كشفت عنه العريضة الأخيرة لم يكن سابقة ولن يكون بل كنا نتوقع بأن الزمن سيتمخض عن تباينات داخل التيار سواءً على أساس ايديولوجي أو سياسي أو حتى إجتماعي/اثني. ربما كانت النوايا الحسنة والعفوية في بدايات النشاط الاصلاحي الجمعي تدفع نحو تأجيل ظهور انفرازات واضحة في بنية الحركة الاصلاحية بتنوعاتها الايديولوجية والسياسية والاجتماعية، الا أن الانخراط الكثيف في العمل السياسي يشجّع بروز التباينات، وبخاصة مع تصاعد تطلع كل جماعة نحو الحصة السياسية المأمولة من جهة، والخشية من هضم الجماعات الأخرى لما تراه حقاً مشروعاً لها من جهة ثانية.

ولكن السؤال هو كيف يتم التعامل مع الاختلاف في مثل هذه الحالة، وهل هناك آلية لإدارة الاختلاف بحيث لا تترك تأثيرات سلبية على النشاط الاصلاحي، وتأطير الاختلاف ضمن خط الاصلاح السياسي؟.

يظهر من التجربة الأخيرة أن هناك من يأخذ على العريضة نزوعها الحاد نحو تأكيد بصمة أيديولوجية واضحة على نصوصها، وإدخال المطالب الوطنية ضمن إطار تفسيري خاص، وهو ما أثار حفيظة بعض القوى السياسية والاجتماعية التي وجدت في العريضة محاولة إختطاف ومصادرة لمشروعها الوطني، وهو أمر كان يمكن تداركه من خلال التأكيد على الخطوط العريضة في موضوع الاصلاح. إن التسابق نحو الاستحقاق السياسي قبل موعده قد يبطيء من قوة تدفق التيار الاصلاحي، وقد يفضي الى تشققه وتبعثر حركته، وحينئذ يجري التعامل معه بوصفه أجزاء ضعيفة متناثرة تسمح بتدخل الطرف المستهدف، أي الدولة كيما تمارس بذكاء اللعب على المتناقضات.

قد يقال بأن الدينامو الفاعل في العريضة الأخيرة قد أخفق في استيعاب أكبر قدر ممكن من المؤيدين في التيار الاصلاحي الوطني، لا سيما من كان لهم حضور فاعل في العريضتين السابقتين، وقد يقال أيضاً بأن العريضة الأخيرة فرضت ضمنياً شرط الانضمام اليها من خلال تقييد العملية الاصلاحية بمطابقتها مع النص الشرعي بحسب التفسير الخاص بالمجموعة القائمة عليها، وقد يقال أيضاً بأن المرأة كانت غائبة في المطلب الاصلاحي، وشبه غائبة في قائمة الموقعين..وكلها أقوال لها ما يبررها وتستحق التأمل من قبل من تصدوا لصياغة العريضة وتحركوا من أجل تحصيل توقيعات المؤيدين عليها، وكان يفترض في عريضة كهذه أن تحظى بإجماع وطني كما حظي ما سبقها من عرائض، عبر تعزيز المشتركات والنأي عن الاستهدافات الخاصة، التي يحملها الجميع والتي لم يحن آوان استعلانها قبل موعد الاستحقاق السياسي.

إن ما تلفت اليه العريضة في نصوصها أنها تجاوزت واقعاً سائداً في بلد يحضن بداخله جماعات اثنية ومذهبية وتيارات فكرية وسياسية متنوعة، وهذا ما رسم خطاً فاصلاً بين من مع ومن ضد مضمون العريضة، فأدى الى غياب كتلة هامة من التيار الاصلاحي. إن الحضور الكثيف للعناصر الدينية من التيار السلفي قد يكون مؤشراً واضحاً على الرغبة في إضفاء الطابع الديني على النشاط الاصلاحي، وهذا ما يثير تحفظ كثيرين على المشاركة في نشاط يشعرون بأنهم مغيّبون فيه.

نرجو أن تكون هذه التجربة درساً في العمل الاصلاحي الوطني، الذي يجب أن ينطلق من مبدأ نادى به الموقعون وهو المشاركة الشعبية، وهو مبدأ يستوعب كافة الاطياف السياسية والايديولوجية، وأن يُترك للمجتمع تقرير مسار وشكل التغيير، فليس من مهمة دعاة الاصلاح أن يملوا على الناس ما يجب أن يكون ولكن أن يعينوهم على تقرير ما يريدون، وأن الانطلاق من مبدأ الوصاية على عقول الناس لا يعني سوى تقريراً آخر بعجزهم عن إدراك ما يصلح دنياهم، وحينئذ لا يكون هناك فرق بين المصلح والحاكم في الظلم.

(التحرير)

هل هي عريضة (سلفية) (نجدية)؟

ملاحظات تفكيكية لشكل ومحتوى عريضة (الإصلاح الدستوري أولاً)

حمزة الحسن

تقدّمت ١١٦ شخصية وطنية بعريضة مطالب وطنيّة أثارت جدلاً في الشارع السعودي، بسبب غياب عدد من الشخصيات المعروفة وامتناعها عن التوقيع. حوت العريضة الأخيرة (نداء وطني: الى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً) نقاط قوّة عديدة من حيث المضمون ومن جهة الموقعين عليها، ربما اعتبرها البعض نقاطاً سلبيّة في حدّ ذاتها؛ وبالطبع لا تخلو العريضة من نقاط ضعف بارزة وإشكالات حاول المسؤولون الأمنيون ومن هم في هرم السلطة استثمارها لإضعاف التيار الإصلاحي في المملكة. في هذا المقال بحث لجوانب الإشكالات وملابسات تحرير العريضة وما يعتقد أنه جوانب ضعف وقوة فيها.

وجهة العريضة

تتوجه العريضة بندائها الى طرفين متناظرين: القيادة والشعب. ولقد كانت خطابات الإصلاح المطلبية طيلة العام الماضي تتوجه بنداءاتها ومطالبها الى المسؤولين الكبار في العائلة المالكة، لأنهم يمسكون مفاتيح الإصلاح إن أرادوا، ولأنّ قناعة التيار الإصلاحي بالعمل السلمي الهادئ والبطئ تستدعي التعاطي المباشر مع المسؤولين بآليات (مريحة) لا تبدو عليها شوائب الضغوط، ولا يظهر منها التحدّي المباشر.. لهذا كانت العرائض تتوجه الى المسؤولين مباشرة، بعيدة عن الضغوط وبعيدة عن الشارع - وإن احتوت همومه وتطلعاته - ومستخدمة العبارات والمسالك والآليّات التي يقرّها الطرف الآخر المسؤول ولا تجرح كبريائه.

في هذه المرّة، كان الخطاب موجهاً الى القيادة والشعب معاً، أي أنه تضمن رسالتين مختلفتين، قد يراهما المسؤول متعارضتين، أو يرى فيهما تحريضاً للشارع واستقواءً به لفرض مطالب الإصلاحيين على القيادة التي بان تلكؤها في الإصلاحات. هذا القراءة تبدو صحيحة. فدعاة الإصلاح يستشعرون بأن المسؤولين في قمة الهرم السياسي غير جادين بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالتغيير والإصلاح؛ وبعد تجربة سنة من العرائض المتواصلة، لم تسفر النتيجة إلا عن وعود اعتبرها الكثيرون (هزيلة) وكل البوادر التي أظهرتها الحكومة - بما فيها المجلس البلدي نصف المنتخب - تبدو غير مشجّعة، وقد تكون التفافاً على الإصلاحات وتعطيلاً مستديماً لها. لذلك يمكن القول بأن توجيه النداء الى الشعب يحمل في طياته تهديداً مبطّناً بتحريكه الى ساحة المواجهة، بعد أن عجز الإصلاحيون وعجزت الوسائل التقليدية في إيصال الرسالة الى المسؤولين واضحة بحيث تدفعهم الى التجاوب الصحيح والسريع.

لا شك أن المراقبين للعمل الإصلاحي المطلبي في المملكة، أدركوا مبكراً، بأن العرائض وحدها لن تأتِ بالإصلاحات ولو في حدودها الدنيا، ما لم تتسلح بدعم وزخم شعبيين. ولربما لاحظ عدد من الإصلاحيين أن الحكومة ورغم اعترافها بأن واجهات التيار الإصلاحي لها صوتها وقوتها، إلا أنها كانت تدرك وبعمق أزمتهم، وهي عدم قدرتهم - أو عدم رغبتهم - في تحريك الشارع السعودي وحشده باتجاه مطالب الإصلاح. ولهذا تأتي العريضة الأخيرة، في توجهها للمواطنين بالنداء لتقول بأنهم عازمون على تفعيل القوى الشعبية من جهة، ومن جهة ثانية أنهم (قادرون) على فعل ذلك - إن تطلب الأمر، وتمادى المسؤولون بالتسويف والمماطلة.

قبل بضعة أشهر كان الحديث المتداول بين الشخصيات الإصلاحية يدور حول ما إذا كان من المفيد الإستمرار في إرسال العرائض الى المسؤولين، وظهر في تلك الأثناء إتجاه يدفع بتوجيه نداء الى المواطنين السعوديين، يوقعه دعاة الإصلاح، يشرحون فيه رؤيتهم الحاضرة، ويلقي الضوء على موقف المسؤولين اللامبالي، ويطالب المواطنين بالقيام بأعمال محددة كالتظاهر كوسيلة ضغط جماهيرية. غير أن البعض اعتبر ذلك تصعيداً مبكّراً وغير متدرّج، فكان أن خرج النداء الى جهتين مختلفتين تمثلان مصالح مختلفة وتحملان رؤيتين مختلفتين لما يجب أن تكون عليه المملكة في المستقبل.

الخطاب المزدوج في عريضة واحدة أوقع الموقعين في مأزقين حادّين:

أحدهما: إن الخطاب الموجّه الى الشعب لا يمكن أن يكون خطاباً سريّاً، بل لا بدّ أن ينشر على الأشهاد، في حين تتطلّب لعبة الحكومة (كتمان) العريضة وأسماء الموقعين عليها، وعدم تسريبها الى الصحافة أو ما أشبه، خشية إغاظة السلطة التي لا تقرّ النشر العلني، وتقبل (النصيحة في السرّ)!. ولذا كان التساؤل: إذا كانت العريضة موجّهة للجمهور السعودي، فلماذا لم

يطّلع عليها مبكراً، بحيث يتوافق تاريخ إيصالها الى المسؤولين مع تاريخ نشرها العلني، مذيّلة بأسماء الموقعين أنفسهم؟

الثاني: إن لغة الخطاب غلبت عليها الشعبية في الصياغة مع مضمون مكثف للجانب الرسمي، وهذا ناتج من جهة أن الطرفين المستهدفين بالعريضة يجب أن يكون لكل منهما خطاباً خاصاً مختلفاً عن الآخر. فالمسؤول - على سبيل المثال - ليس بحاجة الى أن يدرك قيمة الإصلاح، ولا أن يؤتى له بالشواهد الدينية من آيات وأحاديث، فليس هذا هو المعبر الى ذهنيته، ولا هذا النوع من الحشد الخطابي الديني يغيّر من قناعاته إن كان في الأصل جاهلاً بها. الحديث مع المسؤولين هو حديث سياسي، وهو حديث يفترض أن ينفذ الى عمق الأزمة ويبيّن جوانب خطرها وطرق حلّها واستعراض وسائل الحلّ وأدواته ونتائج تباطؤه وغير ذلك. أما الخطاب الشعبي، فقد يكون من المناسب أن تخرج له الإصلاحات بثوب لا يتعارض مع عقيدته أو ما يظنّه من ثوابت دينية، إن كان يعتقد بذلك فعلاً. والمواطن بحاجة الى خطاب (توضيحي) يجيب على الأسئلة التي تدور في مخيلته، قد يكون بينها أهمية الإصلاح السياسي وتأثيره على وضعه المعيشي، وعلى حقوقه في العمل والحرية والحركة والفكر؛ وكذلك توضيح دوره في العملية السياسية والنضال الوطني بصورة دقيقة، وغير ذلك. والخطاب الشعبي ينتقي اللغة السهلة، والمفاهيم المبسّطة، كما يحوي على قدر من التحفيز والعاطفة بغية الحشد وتحقيق التواصل والإحتضان للمطالب الأساسية والدفاع عن دعاة الإصلاح إذا ما تعرضوا لمكروه.

الدمج بين الخطابين السياسي الرسمي والشعبي أوقع العريضة في ضبابية المستهدفات، كما أوردها مستنقع الحشو الزائد في بعض المواقع والتقصير في الشرح في مواضع أخرى. فعلى سبيل المثال: لم ينل مطلب (الملكية الدستورية) توضيحاً كافياً للجمهور، بينما هو واضح المعنى لدى النخبة السياسية؛ وفيما يتعلق بحركة الشارع، جاء الخطاب عاماً في كثير من المواقع، وكانت هناك حاجة للتفصيل، والتنقيط، بحيث لا تضيع المستهدفات التي يتوجه بها الخطاب للشارع السعودي في زحمة النصوص الدينية.

اللغة الدينية للعريضة

تميّزت لغة العريضة الجديدة بلغة دينية صارخة لم تشهدها كل العرائض السابقة. فلماذا جاءت على هذا النحو؟ وهل كانت سبباً في عدم توقيع الكثير من الوجوه الإصلاحية عليها؟. لا بدّ ابتداءً القول بأن الإصلاحيين عموماً، حتى العلمانيين منهم، لا يضعون أنفسهم في مواجهة مع الدين الإسلامي، ولم تبدُ منهم أطروحات تدعو لإقصاء الدين عن الحياة السياسية والإجتماعية في المملكة، فدور الدين لا يمكن إلغاؤه، وجلّ ما يراد هذه الأيام هو (فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسة السياسية) وليس فصل الدين عن السياسة. من حيث المبدأ ليس هناك حساسيّة تجاه الصياغة الدينية للعرائض السياسية، وقد تضمنت العرائض السابقة شيئاً من هذا، ولكن العريضة الأخيرة جاءت صارخة الشكل، ويعود ذلك الى الأسباب التالية:

١ - أن المتصدّي للعريضة هذه المرّة هو الدكتور عبد الله الحامد، وهو من الشخصيات الوسطية الدينية؛ ويبدو أنه شعر لأسباب مختلفة بأن التيار الديني في نجد عامّة غير ممثل بنسبة صحيحة، وأن هناك آخرين قد مُثّلوا بأكبر من حجمهم (الشعبي) وأنهم كانوا يقودون حركة المطالب (العرائضية) ويضعون نصوصها. في هذه المرة رأى الحامد أن الإسلاميين المعتدلين هم من يجب أن يقود العملية ويجذب إليها عدداً من الموقعين كانوا قد رفضوا في السابق التوقيع على العرائض الأخرى بحجج كثيرة، ليس من بينها بالقطع لغة الخطاب، بقدر ما تعلق الأمر حينها بما يمكن تسميته (داينمو) العريضة، أي أولئك الأشخاص الذين تبنّوها وأعدوها وجمعوا التوقيعات بشأنها. وقد رأى بعض الإسلاميين النجديين، أنهم (أكبر) من أن (يلتحقوا) بمشروع يقوده (علمانيون) حسب تعبير بعضهم، ويوقع عليه (روافض وصوفيون)! وهذا هو سبب عدم توقيع محسن العواجي ومحمد الحضيف وغيرهما.

بتصدّي الحامد للعريضة الجديدة، وقيادة الركب (العرائضي)، تخلّى السلفيون (الوسطيون كما يسمون أنفسهم) عن بعض اعتراضاتهم، وكتأكيد على أنهم هم من يضطلع بالمسؤولية، أرادوا تحقيق انتصار مبكر ليس على الحكومة ولكن على بعض غرمائهم (المتهمين بالعلمانية) و ذلك عبر تأكيد اللغة الدينية للخطاب السياسي، وكأنهم أرادوا أن يبعثوا برسالة تقول: إن كان لا بدّ من إصلاحات، فنحنُ من يصوغها ويقودها!

٢ - الموقعون من خارج التيار الديني النجدي (السلفي خاصة) ممن قبلوا بصيغة الخطاب، خاصة وأن الدكتور الحامد على رأسه، رأوا أن اللغة الدينية ليست مشكلة في الأساس، وحتى وإن أعطت إيحاءات من نوع ما، فإن المهم هو إشراك أكبر عدد من التيارات المختلفة في عملية الضغط السياسي من أجل الإصلاح. فإذا كان السلفيون لا يقبلون الدخول في العمل الوطني المطلبي إلا عبر هذا النوع من الخطاب، فإن التنازل الجزئي مقبول ومتحمّل، خاصة إذا ما كانت أهداف العريضة الجديدة تتماشى مع العريضة الأصل (أي تلك التي حملت تسمية وثيقة الرؤية والتي قدمت لولي العهد في يناير ٢٠٠٣). كان هذا هو رأي الأستاذ محمد سعيد طيب، والنخبة الحجازية والليبراليين الإسلاميين الشيعة.

٣ - ربما كان يدور في خلد الموقعين على العريضة الجديدة أن الصياغة الدينية للخطاب قادرة على تحريك الشارع وإقناعه بالإصلاحات. ولربما كانت هذه القضية تشغل بال السلفيين في نجد الذين يبحثون عن مسوغات دينية أكثر تشرعن الفعل المطلبي، وتلحق الشارع السلفي (خاصة في نجد) بركب الإصلاحات، بدل اعتماد نهج التشدد والعنف. ومثل هذه المشكلة قد لا تكون موجودة في المناطق الأخرى من المملكة، التي تجاوزت في وعيها وحركتها التساؤلات الأولية وانطلقت الى أبعد من هذه المواضيع التي صارت من البديهيات.

الإنشقاق في التيار الإصلاحي

عجّلت العريضة الأخيرة بانشقاق التيار الإصلاحي الذي التأم حول مطالب محددة عرضتها وثيقة الرؤية والتي هي العريضة المركزية التي يجمع عليها كل السعوديين، وقبل بها المسؤول الأول في الدولة: ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز. لقد دخل لاعبون جدد، حيث طغت الأسماء ذات المناصب والمواقع الدينية والتربوية، ولم يكن عدد الأسماء متوازناً من حيث التمثيل المناطقي والمذهبي، تمّ تبرير ذلك بالإستعجال وما أشبه. وفي الحقيقة، فإن شيئاً من (تحصيص) الأسماء الموقّعة قد جرى وفق رغبة المتصدين للعريضة، فهذه الجهة لها هذه النسبة، والأخرى لها تلك، ولم يدرك كثيرون كيف جرى ذلك التحصيص، هل هو وفق النسب السكانية العددية، أم وفق الفاعلية لهذا التيار السياسي أو ذاك، وكل ما جرى كان يأتي بتقدير وحسابات المتصدّي وميوله الدينية

والسياسية والمناطقية، التي ربما تمّ تضخيمها بسبب الحساسيّات المعروفة.

ومن جهة ثانية، خرج آخرون من قائمة الموقّعين، ولا نتحدث هنا عمّن ضغطت عليهم السلطات الأمنية بصورة مباشرة للإنسحاب واستجابوا وهم محدودون، وإنما أولئك الذين رفضوا التوقيع ابتداءً على عريضة تحوي صياغة تستهدف ما هو أبعد من النصوص. وفي مقدمة هؤلاء من يمكن تسميتهم بـ (اليسار السياسي) ويأتي على رأس القائمة: الدكتور تركي الحمد، والأستاذ نجيب الخنيزي، والأستاذ علي الدميني، وهؤلاء كانوا أعمدة ركينة في العرائض السابقة، وقد برروا رفضهم التوقيع على العريضة الجديدة بأسلوب متحفظ لكنهم في الحقيقة لم يقتربوا من الأسباب الرئيسية الحقيقية التي تدفعهم للإعتراض.

لقد ذكروا مثلاً، أن العريضة الجديدة لم تتضمن إشارة لمكافحة الإرهاب والتطرف النابع من منظومة عقدية وفكرية راسخة (تبيّن أن فقرة أضيفت بهذا الشأن ولكنها لم تكن قاطعة برأي البعض)؛ ومن بين الإحتجاجات أنهم لم يتفقوا مع المضمون العام للعريضة، ولا من حيث تحليلها وتوصيفها للمشاكل؛ ويضاف الى هذا الإعتراض ما يتعلق باللغة الدينية/ المذهبية، وإقحام عبارات تشتّت الهدف كالحديث عن الصهيونية وأميركا وغير ذلك.

السبب في عدم التوقيع كان بصورة محددة: الإعتراض على أن يكون التيار السلفي ممثلاً للتوجهات الإصلاحية، وهو ـ حسب رأيهم ـ سبب نكسات المملكة وتأخرها في هذا المضمار. وقد لاحظ الممتنعون أن رموز التشدد، على وشك (اختطاف) ورقة الإصلاح لمحاربة خصومهم، دون أن يكونوا جادين في تبنّيها. فالإعتراض كان ليس على صياغة خطاب، بل على منهج ورؤية للإصلاحات بعيدة المدى. بعض الممتنعين رأوا أن تسليم الراية الإصلاحية الى التيار السلفي (العواجي نموذجاً) إنما هو تسليم الشاة الى الجزّار، الذي قد يذبحها أو يبيعها الى جزار آخر هو (السلطة).

كان من المتوقع أن يتم الشرخ في التيار الإصلاحي ما لم يتبلور في قيادة موحّدة تمثل مختلف المناطق وتعبّر عن قواها الرئيسية. ولكن محاولات في هذا الشأن بدت ضعيفة خلال العام الماضي، الأمر الذي جعل العديد من الأسماء تطفو على السطح فجأة وتختفي من عريضة لأخرى. وإذا كان الدكتور عبد الله الحامد، شخصية وطنية لا يرقى إليها الشك، فإنه واجه انتقاداً لاذعاً بسبب طريقته في إدارة موضوع العريضة الأخيرة، وأنه لم يكن يبحث عن تسويات بقدر ما كان يعمل على إقامة تكتلات جديدة داخل الجسد الإصلاحي، تستثني أناساً وتأتي بآخرين بديلاً. وهناك أيضاً من بين الممتنعين من رأى أن الآباء المؤسسين لـ (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) التي ظهرت في التسعينيات والذين ابتعدوا أو أُبعدوا عنها بسبب الملاحقة والسجن والفصل من الوظيفة، قد عادوا من جديد لبلورة مشروعهم (الخاص) على جسد التيار الإصلاحي، بالرغم من نظرة التقدير التي يحظى بها أولئك الأخوة: كالصليفيح والرشودي والقصير وغيرهم.

يضاف الى هذا، فإن العريضة الجديدة، وهي إذ قرّبت تياراً وأبعدت تياراً فكرياً آخر له مكانته ودوره في العمل الإصلاحي، فإنها أشعلت مخاوف جديدة، محورها المنطقة. وظهرت أصوات تقول: هل لا بدّ أن تكون نجد بتياراتها السياسية والدينية محور الدولة والحكم والمعارضة أيضاً، رغم أنها لا تمثل أكثرية في المملكة؟ مثل هذه المخاوف أو المشاعر التي انتابت بعض موقعي الوثيقة بعد أن ظهرت القائمة النهائية لأسماء الموقعين عليها كان يجب توقعها والحذر منها وعدم تبسيط الأمور والتساهل في الحسابات السياسية التي باتت معروفة لدى الجميع. لهذه الأسباب ربما تمنّى بعض الموقعين لو أنهم لم يوقّعوا على العريضة، أو لو أنهم أدركوا أن المسألة كانت أبعد من مجرد اجتهاد في الصياغة، أو لو كانت حسابات الخسائر والأرباح واضحة، بحيث لا تشقّ الصف الوطني، ولا تؤسس لخطاب جوهره ـ عند البعض ـ مناطقي ديني هو في الأصل متنازع بشأنه، لأنه لم يكن ولن يكون منزوعاً عن الممثلين له وعن مواقفهم السابقة واللاحقة تجاه نظرائهم في العمل الإصلاحي الوطني.

قراءة في المضمون

من حيث اللغة العامّة للعريضة، وبعيداً عن مواطن القصور في التعبير والسبك، فإن العريضة الجديدة جاءت (أخشن) من سابقاتها في التعاطي مع موضوع الإصلاح وموقف الدولة منه. ربما كان أحد الأسباب أن العريضة تأتي بعد أن تبددت الكثير من الآمال بشأن مواقف معتدلة من جانب السلطة، وفشل العرائض السابقة في تحقيق الحدود الدنيا من الإصلاحات المطلوبة. لذا كانت اللغة قاسية هذه المرة أكثر من السابق، ويحتمل أن تكون العرائض القادمة أكثر خشونة.

١ ـ إدانة العنف: بدأت العريضة بفقرة إدانة للعنف المحلّي، ومن المحتمل أن هذه الفقرة أُقحمت على المدوّنة الأولى، وهي تخدم أهدافاً متعددة، منها ما يتعلق بتبرئة الذات، ومنها ما له علاقة بتأكيد المنهج السلمي في العمل الوطني، ومنها ما يتعلق بتسوير الموقعين من أن يتهموا بأنهم لا يعدو أن يكونوا الجناح السياسي لتيار العنف. مثل هذا الإتهام الأخير، ليس وارداً بشأن الأسماء الليبرالية التي سبق لها التوقيع، ولكن أسماءً عديدة وقعت على العريضة الأخيرة (متهمة) من قبل جماعات شتّى بأن لها خطوطاً وامتدادات بين جماعات العنف، أو أنه ينظر إليها كمروج (فكري) له، أي أنها تحمل أفكاراً متطرّفة ضد الآخر، مؤسسة على مفاهيم (عقدية) سواء كان الآخر سلطة أو أفرادا أو جماعات مذهبية. من هنا كانت إدانة العنف ـ بالنسبة للبعض على الأقل ـ وسيلة استباقية للدفاع عن الذات وعن المطالب التي تضمنتها العريضة. ومما يجعلنا نذهب الى هذا التحليل، هو أن الأمير نايف وزير الداخلية حين التقى بعشرين من الموقعين على العريضة يوم الإثنين ٢٢ ديسمبر الماضي، وصمهم بالعديد من الصفات المقذعة والإتهامات الباطلة وبينها أنهم يمثلون الجناح السياسي للعنف، وأنهم إرهابيون. بالطبع فإن الأمير كان يقصد بعضاً من الموقعين الجدد، في حين وصف آخرين بالخضوع للأجنبي، وكان يقصد شريحة ليبرالية أخرى، ووصم قسمٌ ثالث بأنهم علمانيون، الخ.

لكن هناك نقطة جديرة بالعناية في موضوع الإدانة للعنف، فالأمير نايف ربما انزعج كثيراً في كون الإدانة شملت السلطة أيضاً، وليس جماعات العنف وحدهم. من الواضح أن الموقعين على العريضة، وبخلفيتهم الإجتماعية والدينية المعروفة كانوا حذرين في توقيع صكوك التنديد بشكل تعميمي خشية أن يخسروا ـ أو يخسر بعضهم ـ قواعدهم الإجتماعية والشعبية. لهذا جاء الموقف وسطياً: إدانة عنف السلطة وعنف الجماعات، ووضعهما في مستوى واحد في الخطأ والجريمة، وهذا بالطبع لا يرضي السلطات. لقد أدانت عرائض سابقة العنف، وأريق الكثير من الحبر في الصحافة بأقلام إصلاحية تطالب بالبحث في جذوره وعدم التماس الحلول الأمنية وحدها. ولكن العريضة

الجديدة اتخذت موقفاً وسطياً، رأت فيه السلطة وآخرون بأنه موقف مميّع لا يخدم السلطة في حربها ضد خصومها العنفيين. لنقرأ النصّ: (إنهم ـ أي الموقعون ـ يدينون العنف بكافة أشكاله ومصادره، داخليا وخارجيا، سواء أكان عنف دول وحكومات، أم عنف أفراد وجماعات).

وفي تحليل ظاهرة العنف المحلّي، رأت العريضة أن (مكونات العنف ليست ناتجة حصراً عن مناهج التعليم الديني، وإنما هي حتماً إحدى إفرازات غياب المشاركة الشعبية، عن القرار الحكومي). فهناك محاولة للتقليل من دور المناهج التعليمية في بث فكر التطرف والعنف، أو حتى الدفاع عنها، وإعادة جذور العنف الى الإستبداد السياسي السعودي، بل وإلى (الصهاينة والأميركان) الذين بأفعالهم في فلسطين وغيرها أشعلوا العنف (في الخارج). لا شك أن العوامل الثلاثة آنفة الذكر لها جذور وثيقة الصلة بالعنف المحلي أو العنف الذي يقوم به سعوديون في الخارج. بيد أن الحكومة السعودية ممثلة بوزارة الداخلية لا تريد أن تتهم بأنها مساهمة في نشوء ظاهرة العنف، إما بسبب الإستبداد السياسي أو بسبب اعتمادها على مناهج تعليمية كان واضحاً أنها تخلق الفتنة والعنف بين المواطنين أنفسهم قبل أن يمتد الى مؤسسات الدولة ورموزها.

بالقطع لم يكن الموقعون، بمن فيهم الإسلاميون السلفيون الموقعون على العريضة، يؤيدون العنف، ولكنهم في نفس الوقت لم يشأوا أن يظهروا بمظهر المصطفّ مع السلطة في حين أن التحليل المنطقي يحمّلها مسؤولية كبيرة عن وقوعه لأنه إفراز لإنسدادات سياسية واجتماعية وتنشئة فكرية وتعليمية. وينبغي أن نلاحظ بأن الموقعين لم يستخدموا لفظة (الإرهاب) بل (العنف) وهذا يدلّ على أن مصطلح الإرهاب أصبح مائعاً ويستخدم في غير محلّه، حتى بين الطغاة والمستبدين، أي أنه مصطلح يستخدمه النظام ضد معارضيه، وتستخدمه الولايات المتحدة والقوى الأخرى ضد الدول المعادية لها. ولهذا جاء التحفظ ـ وحسناً فعلوا ـ على استخدام لفظة الإرهاب لأن له أكثر من تعريف وله أكثر من مستفيد.

وأخيراً تجدر الإشارة الى أن الوثيقة ربطت ـ بحق ـ بين استمرار العنف وبين تلكؤ الإصلاحات السياسية، بما يعني ان تهميش المواطن سياسياً فاقم العنف، وأن الحل الحكومي الأمني ليس كافياً وليس هو المدخل الوحيد. تقول العبارة القوية والمركزة في العريضة التالي: (لن نستطيع عمليا أن نقول: لا للعنف إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيراً وتجمّعاً حرّاً سلميّاً مسئولاً).

٢ ـ التأكيد على مسؤولية السلطة: تضجّ العريضة الجديدة بالعبارات التي تشير الى مسؤولية صناع القرار من أمراء العائلة المالكة عما جرى ويجري، ويحملونهم مسؤولية تردّي الأوضاع، ويعتقدون بمحورية الإستبداد في شلّ قدرات الوطن، وإشاعة الإنحراف والفساد. وفي حين تحاول السلطات أن تجد لها أعذاراً أو تحمّل المجتمع أو بعض شرائحه مسؤولية تباطؤ الإصلاحات، بحجة عدم النضج، أو بحجة (الخصوصية السعودية) أو بحجة التدرّج ومواءمة العادات والتقاليد والنصوص الدينية ذات التفسير السطحي الذي يخدم السلطة.. يأتي موقعو العريضة فيقولون بأن المسؤولية الأولى تقع على عاتق المسؤولين: أمراء العائلة المالكة.

الفقرتان الثانية والثالثة من العريضة تحمّلان السلطة مباشرة مسؤولية الإستبداد السياسي وإفرازاته المتعددة وبينها الفساد والإنهيار الإقتصادي والعنف وغير ذلك. فالموقعون يرون أن (المجتمع حُرِم من حقه الطبيعي في التعبير الحر المسئول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رئته التي يتنفس بها، وحُرم من حقه الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بمصالحه ومصيره).. وتشير العريضة بإصبع الإتهام الى أن الأشكال البسيطة المحدودة من المشاركة الشعبية التي كانت متوفرة في بداية نشأة الدولة السعودية الموحّدة (تم التدرج في القضاء على هذه الأشكال البسيطة القديمة، شيئا فشيئا حتى تلاشت، وفوق ذلك لم تسمح الدولة بنشوء أي تجمعات مجتمع أهلي مدني جديدة). ونتيجة لذلك الإقصاء السياسي (اختل ميزان العدالة والمساواة، وأنتج هذا الاختلال مفاسد شتى، وتفاوتا في توزيع الثروة، بين المناطق والأفراد، وتكاثرا في البطالة، وعجزا في الاقتصاد، وهدرا للمال العام، وسلبيات كثيرة في مجال التعليم والتربية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وجر إلى النيل من الكرامة الوطنية، وقد أوصل البلاد إلى عنق الزجاجة، وعرض الوطن لمخاطر كبرى، وليس نمو العنف إلا أحد إفرازات الإقصاء).

٣ ـ أسلمة وثيقة الرؤية: تتميّز العريضة الجديدة في كونها قامت بـ(أسلمة) المطالب التي جاءت بها وثيقة (الرؤية) وهي الوثيقة الأساس التي أجمعت عليها شرائح المجتمع كافة. هذه الأسلمة عمليّة رائعة من جهة (تسويقها) محليّاً في محيط قد لا يؤمن بما فيها، أو لا يثق بالموقعين عليها (التيار السلفي في نجد). لقد تبنّت العريضة الجديدة بعض أهم المطالب الرئيسية في وثيقة الرؤية، الأمر الذي يثبت أن الإعتراض عليها في الجانب السلفي لم يكن بسبب المحتوى ومخالفته لثوابت الدين، بقدر ما كان اعتراضاً على الموقعين وعلى من يقود مايسترو الإصلاح. ومع أن هناك من يعتقد بأن العريضة الجديدة جاءت متجاوزة لوثيقة الرؤية، فإن الصحيح أنها لم تتصادم معها في الكليات، وابتعدت عن مناطق يرى التيار السلفي أنها ملغومة، فهو على سبيل المثال لم يتحدث عن دور للمرأة، بعكس كل العرائض السابقة، كما أنه لم توجد سوى امرأتين من بين الموقعين على العريضة الجديدة، وهذا يعكس حساسية التيار الديني السلفي من موضوع حقوق المرأة بشكل عام.

لكن عمليّة (الأسلمة) هذه فرضت مشكلة جديدة حول التفسير الديني للمطالب وحدودها، إذ برزت خشية واضحة لدى البعض بأن العريضة أصبحت (سلفية) وإذا ما تمّ تعميمها (وطنيّاً) فإن الصدام سيقع حول تفسير النصّ الديني ومرجعيته، وسيفرض التيار السلفي تفسيره الخاصّ به، لأنّه هو الذي وضع النصّ، وبالتالي سيفتح باب الإنشقاق من جديد في صفوف التيار الإصلاحي. الحديث عن مرجعية (كتاب الله وسنّة رسوله) تتضمّن (إفحاماً) للطرف الآخر المخالف، الذي لن يستطيع أن يعترض، في حين أن اعتراضه قائم على تفسير النص الديني، وعلى من يفسّره وهو المثقل بانتماءاته ومصالحه ومرجعيته المذهبية والثقافية.

في العريضة الجديدة جاءت لفظة (الشورى) بدلاً من الديمقراطية، وحاولت التوفيق بين مدلولات (أهل الحل والعقد) وبين النواب المنتخبين من الشعب وهذا أمرٌ حسن، مثلها في ذلك ربط موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقيام مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك رهن تطبيق الشريعة بقيام الإصلاحات الدستورية. بيد أن من الواضح أن الكثير من العبارات قد أُقحمت على مسوّدة العريضة، بغية جلب العناصر نصف ـ المتشددة لتأييد مسار الإصلاح، وقد كان الثمن باهظاً بنظر البعض. فالمطالبة بإيجاد محكمة دستورية عليا أمرٌ في غاية الأهمية، ولكن النص الذي جاء في العريضة قال بإيجاد (محكمة

دستورية شرعية تكون مرجعاً لمشروعية الأنظمة وتفسيرها ولتلقي الطعون فيها). وهذا يؤكد هيمنة رجال الدين من مذهب محدد على المحكمة، بحيث يمكنهم تعطيل قوانين كثيرة، في حين أن البلاد تشكو من تضخم دور هؤلاء، ووقوفهم حجر عثرة أمام الإصلاح، ويضعهم الناس في خانة الإستبداد الديني المعاضد للإستبداد السياسي، وبدل أن يتحرر المواطنون من هؤلاء (وليس من الدين) تقوم العريضة الجديدة بمنحهم قوّة إضافية.

والإصلاح الدستوري الذي دعت إليه العريضة، لا يختلف عليه الآخرون، ولكنهم يختلفون حين تدعو العريضة الى (الإصلاح الدستوري المؤسس على كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم) بحيث يمكن للمهيمنين دينياً في التيار السلفي أن يفرضوا رأيهم حول ما يوافق أو يخالف كتاب الله وسنة نبيه، مع العلم أنه كان بإمكان الموقعين أن يخففّوا المسألة بالقول أن الإصلاحات المطلوبة لا تخالف ولا تتعارض مع الدين وثوابته، أما أن تؤسس على رؤية أحادية في التفسير فهذا ما يجعل الحذر من هكذا نصوص أمراً ضرورياً. ذات الأمر يرد حول موضوع وضع دستور على أسس الشريعة وكذلك موضوع الحقوق والحريات، فقد دعت العريضة الى (إقرار الحقوق والحريات العامة التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً) وهذا يدخلنا أيضاً في مأزق مرجعية النص ومرجعية التفسير، ولو كانت المؤسسة الدينية ورجال التيار السلفي من الشخصيات المنفتحة والواعية للموضوع السياسي لكانت المخاوف من تفصيل حريات على قدر أفهامهم وعقولهم أهون أو أقل شططاً. أما ما نشهده ونعرفه اليوم عنهم، فإن تسلمهم لزمام التفسير وتطبيق مرجعية النصّ يعني افتئاتاً على حقوق الآخرين، وتضييقاً في الحريات بحجة مخالفتها للدين، خاصة وأنه لا توجد مرجعية في التفسير يحتكم اليها مكتوبة ومقبولة من الشرائح المثقفة والدينية في البلاد.

إضافة الى النصوص الدينية المقحمة على أصل الوثيقة، فيما يبدو، فإن العريضة الجديدة بخطابها هذا إنما كانت تستهدف فئة أو شريحة بعينها رغم أن الخطاب جاء عاماً الى الشعب، ولكن جرى التخصيص مرتين لمن أسمتهم العريضة بعلماء الشريعة والفقهاء وطلاب العلم الشرعي والدعاة والمرشدين. فاللغة الدينية كانت نتيجة طبيعية لوجود عدد كبير من الإسلاميين الموقعين عليها، أو نتيجة (تنازل) إن جاز التعبير، من أجل تحصيل توقيعهم، كما ان استهداف شريحة العلماء والفقهاء والخطباء الذين هم في غالبيتهم العظمى من التيار السلفي أمراً مقصوداً، وهو يؤطّر العريضة ويجعلها أكثر التصاقاً بفئة ومنطقة منها الى جمهور الشعب السعودي بعمومه.

٤ ـ الدستور والملكية الدستورية وتحديد المدة الزمنية: أهم ما ميّز العريضة الجديدة عن العرائض السابقة، أنها أعادت الإصلاحيين السعوديين الى نقطة غابت عن عرائضهم السابقة وهي وضع دستور دائم للبلاد تقوم به هيئة وطنية مستقلة من الخبراء وفقهاء الشريعة العارفين بالفقه الدستوري. لا يمكن فهم خارطة الإصلاحات بدون الدستور، فهو ما يجب أن يبدء به قبل أي أمر، ويجب أن يتضمن كل الإصلاحات المطلوبة وإقرار الحريات العامة التي نادت بها مختلف العرائض السابقة. الدستور هو نقطة البدء، وبدونه تكون الدعوات تنظيراً في الهواء، وتكون الأهداف غير مترابطة وغير معترف بها وغير مضمونة الاستمرار في حال إنجازها بدونه ـ أي الدستور.

النقطة المركزية المهمة الأخرى، هي مطالبة الموقعين المسؤولين (أن تعلن القيادة مبادرة تمثل التزاما بتطوير نظام الحكم إلى ملكية دستورية، تتضمن العناصر الأساسية في منظومة الإصلاح الدستوري الشامل) قال الموقعون أن الشعب طال انتظاره لها وهي تتضمن خمسة عناصر: إقرار للحقوق والحريات العامة للمواطنين: الثقافية والسياسية والإجتماعية؛ وانتخاب مجلس لنواب الشعب والمجالس المحلية بصلاحيات حقيقية؛ والفصل بين السلطات الثلاث؛ والعمل على استقلال القضاء؛ وأخيراً تقرير قيام مؤسسات المجتمع المدني بما فيها السياسية والنقابية وتأسيس الجماعات والجمعيات، وأن تلتزم السلطة بحق الناس في التجمع والتظاهر السلمي.

بيد أن التساؤل هنا: هل هذه المطالب تعني قيام ملكية دستورية. إن المفهوم غير واضح هنا، وربما كان مقصوداً، فالملكية الدستورية تعني فيما تعنيه فصل العائلة المالكة عن السلطة التنفيذية: تملك ولا تحكم. فهل هذا هو ما أراده الموقعون؟! ربما، ومن هنا كان اعتراض الأمير نايف على الموقعين حين التقاهم، وقد استشاط غضباً من ذلك.

النقطة الثالثة المهمة التي تداركتها العريضة الجديدة، هي المطالبة بتحديد وقت للإصلاحات أو لبعضها، فالدستور يجب أن يستفتى المواطنون عليه خلال عام، وأن يطبق خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام. ويمكن من خلال هذا الفهم أن تأتي انتخابات مجلس الشورى والمناطق لاحقة لقيام الدستور.

٥ ـ نداء هزيل للشعب: شرحنا سابقاً ملابسات حشر العريضة كنداء موجه للقيادة والشعب، وقلنا أن الطرفين بحاجة الى لغتين مختلفتين. لهذا جاء الخطاب الموجه للدولة على حساب الخطاب الموجّه للشعب. فلم يستطع الموقعون قول كل ما يريدونه للمواطنين لأنه يبدو من غير اللائق أن تحشد الشارع من جهة لفرض مطالب إصلاحية ومن جهة أخرى تتحدث مع الدولة بلغة أكثر دبلوماسية وأكثر إقناعية حول فائدة الإصلاحات للدولة والمجتمع. لهذا اقتصرت العريضة في ندائها للشعب على تقرير بعض الآراء كان يمكن إضافتها للمسؤولين لو أرادوا فهي لا تختص بالجمهور الذي لا يعترض عليها على عكس السلطة. من ذلك تقرير موضوع أن التفريط بالشورى تفريط بأصل عظيم من أصول الدين، وأن النظام الدستوري هو الذي يضمن تطبيق شريعة الحق والعدالة والحرية والمساواة والكرامة الوطنية، ويتيح قيام مؤسسات المجتمع الأهلي المدني بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. الخ.

ولذا لم يكن أمام الموقعين إلا الطلب من المواطنين التأييد والتصفيق لما جاء في العريضة، وفي حين دعت العريضة الجميع الى تحمل التبعات والمسؤوليات الجسيمة وتهيئة التربة للإصلاح الدستوري والدعوة له من المنابر المختلفة، لم يكن للمواطن العادي في واقع الأمر أي دور إيجابي، عدا دور المتلقّي. كان ينبغي أن تكون هناك عريضة خاصة بالجمهور، وبخطاب مختلف وكان يمكن إطلاق العريضتين في آن واحد، بحيث تتضمن عريضة الجمهور توجيهات محددة، وشرحاً حقيقياً لأزمة الإصلاح وأسبابها واحتمالات فشل حركة العرائض وما يتطلبه الأمر من نزول الى الشارع والتظاهر والتجمع وما أشبه. أي أن تكون هناك اقتراحات عملية واضحة، وخط اتصال بين النخبة الإصلاحية والجمهور عبر إعلانات ودعوات صريحة تطالب بأمور محددة، بحيث ينفك الإصلاحيون من أحادية الخيار الرسمي، ويكونوا على استعداد للبدائل الأخرى في حال رفضت السلطات الإقدام بصورة سريعة على تبنّي مشروع إصلاحي محدد بزمن وبأجندة واضحة.

الحوار الوطني..بانتظار الافعال

تحت عنوان (الغلو والاعتدال..رؤية منهجية شاملة) عقد اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري في مكة المكرمة في السابع والعشرين من ديسمبر ولمدة خمسة أيام متتالية، شارك فيه أكثر من ستين شخصية من بينهم عشر نساء. وكان اللقاء الذي ضمّ ممثلين عن الطيف المذهبي والفكري في المملكة قد عقد في أجواء سرية، حيث قدّم خمس عشرة بحثاً خلال اللقاء مع إستعلان جزئي لفقرات من هذه البحوث، اضافة الى جلستي الافتتاح والاختتام اللتين بثتا عبر شاشة التلفزيون المحلي.

إن التصريحات الصادرة عن مسؤولين في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني خلال فترة انعقاد اللقاء الوطني تنبىء عن خشية من فشل التجربة، وهذا ما برر الابقاء على سرية الجلسات، وكانت الانتقادات قد تزايدت بعد اللقاء الأول في يونيو الماضي حول سرية اللقاء وموضوعاته وحجم التمثيل، والنتائج العملية المتواضعة التي أعقبت اللقاء، في وقت كان ينتظر فيه المواطنون تحوّلاً حقيقياً في الذهنية السائدة وشفافية تامة لمناقشة القضايا الكبرى التي تعاني منها الدولة، اضافة الى أن اللقاء جاء في فترة ضغط شعبي واسع لدفع الحكومة على البدء بإصلاحات سياسية واقتصادية شاملة وفورية، الامر الذي فرض نفسه على اللقاء الوطني للحوار الفكري، حيث واجه المشاركون في هذا اللقاء ضغوطاً من أجل نقل مطالب الوطن الى السلطة من خلال هذا اللقاء الوطني الذي ألقى المجتمع عليه ثقلاً كبيراً لجهة تحويله الى قناة للتعبير عن مطالب المواطنين.

إن ما يلحظ على اللقائين الاول والثاني إنشغالهما شبه التام بموضوع التطرف الديني الذي عانت الدولة من آثاره الانفجارية، مما أثار سؤالاً عريضاً حول سر مشاركة شخصيات فكرية ودينية من كافة أرجاء المملكة لمناقشة قضية خاصة مقتصرة على الحكومة والتيار التكفيري الجهادي، بما فسّر بأنه استغلال من قبل الدولة لهذا اللقاء عبر دعوة المتضررين من السياسة الدينية في البلاد من أجل معاضدة الدولة في محنتها مع تيار كانت هي السبب في نشأته، وكانت تستخدمه في مراحل سابقة ضد المشاركين في هذا اللقاء. في الجانب الآخر هناك من يرى بأن اللقاء كان يرمي الى تحقيق أغراضاً متعددة مثل إشاعة أجواء الحوار والتعددية والقبول بالآخر، ومن ثم توفير بيئة صالحة لعملية الاندماج الوطني عن طريق صناعة مناخات مؤاتية يكون فيها الجميع مؤهلاً بدرجة كافية لمرحلة الاصلاحات السياسية والاجتماعية والفكرية. ويضيف البعض بأن مثل هذه اللقاءات تؤسس لعملية المشاركة الشعبية والاندماج الوطني في أبعاد مختلفة فكرية واجتماعية وسياسية.

إن دخول العنصر النسائي في اللقاء الثاني يمثل علامة فارقة بالنظر الى الغياب التام والمقصود لهذا العنصر في مناشط الدولة ومؤسساتها. وبالرغم من أن البحوث الخمس عشرة التي قدّمت خلال اللقاء لم تتضمن بحثاً خاصاً بالمرأة، الا أن مجرد مشاركة العنصر النسائي في المداخلات وفي فعاليات لقاء فكري على مستوى وطني يعد خطوة في الاتجاه الصحيح. فالمرأة الغائبة كعنصر فاعل في العمل الوطني، وفي المشاركة السياسية والادارية تبقى موضوعاً يستحق لقاءات متخصصة من أجل إزالة القيود القانونية والعرفية التي حرمت المرأة من الاضطلاع بدورها كشريك في هذا الوطن، وحان الوقت كي تسهم المرأة في عملية التنمية الوطنية الشاملة. ولاشك أن لقاءً فكرياً كهذا يعتبر مدخلاً مناسباً لازالة معوق أساسي أمام المرأة التي يمثل العرف الاجتماعي والفهم الديني القاصر سبباً أساسياً لاخراجها من مسرح عمليات الدولة والمجتمع.

ثمة مخاوف لدى بعض المتحفظين على أغراض اللقاء تتجه الى إعتباره حواراً بين الحكومة والحكومة، إستناداً على ما قدّمه بعض المشاركين من بحوث تميل كثيراً الى بيانات الولاء وسرد قائمة منجزات الحكومة والنأي عن ملامسة القضايا الحساسة التي تتطلب موقفاً فكرياً وسياسياً وطنياً حاسماً وواضحاً. فقد أخذ كثيرون على اللقاء أنه لم يلامس مشكلات المجتمع، بل كرّس موضوعاته لتناول قضية الغلو، مورد ابتلاء الدولة بدرجة أساسية، فيما كانت المنتظر من اللقاء أن يكون (وطنياً) في تمثيله وموضوعاته أولاً، ثم في علانيته فاللقاء قد جرى في الغرق المغلقة، وليس في الهواء الطلق، فلم يعرف عنه الا النزر اليسير، وحتى التوصيات الصادرة عنه كانت سرية. وكان يفترض في حوار بهذا العنوان أن يكون علنياً ويتحوّل الى ما يشبه بحوار مصارحة بين المجتمع والدولة، يكون المشاركون فيه القناة الموصّلة والناقلة لمشكلات المجتمع مع الدولة.

وحتى مع إقتصار اللقاء على تقديم البحوث الفكرية ذات الصلة بالغلو والتطرف، فكون المشكلة ذات بعد وطني كان يجب أن يكون النقاش حولها علنياً يشترك فيه أبناء الوطن عبر وسائل الاعلام المحلية، ومنتديات الحوار العامة والخاصة، بما يجعلها قضية وطنية.

لقد اكتسب اللقاء اهميته من خلال توصياته الواردة في البيان الختامي والتي تجاوزت موضوع الحوار الى الشأن السياسي كالمطالبة بانتخاب أعضاء مجلس الشورى والشأن الاقتصادي كالمطالبة باتخاذ كافة التدابير لمعالجة قضية الدين الداخلي وهدر المال العام ومحاربة الفساد المالي والاداري، والشأن الديني كتجديد الخطاب الديني وتطوير مناهج ووسائل التعليم الديني، ومنح كافة المذاهب الاسلامية في المملكة الحق في التعبير عن نفسها عبر وسائل الاعلام ونشر الكتب وإنهاء التمييز على قاعدة مذهبية في الحقول السياسية والاقتصادية والادارية، وإتاحة الفرصة للمرأة السعودية للمشاركة في القضايا العامة، وإشاعة الحريات العامة وبخاصة حرية التعبير لمناقشة قضايا الوطن. ولكن السؤال يبقى حول آلية تنفيذ هذه التوصيات؟

إن اللقاء مهما كانت التحفظات بشأنه يعد خطوة إيجابية تستحق الدعم والمساندة، وتبقى الآن مهمة تحويل توصيات المتحاورين الى إفعال على الارض، لأن مجرد لقاء المختلفين لا يلغي الحاجة الى تحويل نقاط اتفاقهم الى قررات ومشاريع عمل. إن المرحلة الراهنة بتحدياتها الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية تتطلب حلولاً حاسمة وقرارات عملية، وأن الانكباب على تشخيص التحديات وتكريس الجهود لمداولات كلامية محضة يؤدي الى إفراغ مضامين الحوارات الوطنية وفي مرحلة لاحقة يطيح بمصداقية أي حوار لا يترجم الى أفعال.

عريضة إصلاحية تنادي بقيام ملكية دستورية

(نداء الى القيادة والشعب معاً: الاصلاح الدستوري أولاً)

في نهاية عام من النشاط الاصلاحي رفعت نخبة من التيار الوطني بأطيافه السياسية والفكرية المتنوعة عريضة ثالثة الى ولي العهد وعدد من الأمراء الكبار، طالبت فيها بالمسارعة في تنفيذ برنامج اصلاحي جوهري وشامل يبدأ بوضع دستور جديد للدولة وقيام ملكية دستورية، وتؤسس لعلاقة محددة وواضحة بين الحاكم والمحكوم. مرّت العريضة بدورة إجرائية معقدة بعض الشيء بسبب تباين وجهات النظر والانشادات الايديولوجية والسياسية لدى أفراد التيار الوطني الاصلاحي، وربما هذا ما سمح لبعض الجهات في الدولة استغلال هذا التباين من أجل تقويض المسعى الاصلاحي الجمعي، الأمر الذي تسبب في انسحاب بعض الموقعين على العريضة في وقت لاحق، الا أن العريضة مهما حصل تبقى جزءا من رصيد الاصلاح الوطني، وتستحق الاشادة والتقدير من القوى الاصلاحية في هذا البلد. وفيما يلي نص العريضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاكم الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ننقل لكم شكر الموقعين على هذا الخطاب؛ من دعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري في هذا البلد الطيب، من إخوانكم وأبنائكم، على اختلاف أطيافهم ومناطقهم، للاتجاه الإصلاحي الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين.

ويحيونكم على مناداتكم بالمشاركة الشعبية، واستقبالكم العديد من دعاة الإصلاح، من المشاركين في تقديم (رؤية)، من العلماء وأساتذة الجامعات والمحامين والمهتمين بالشأن العام، في شهر ذي القعدة سنة ١٤٢٣هـ ويعتبرون مقولتكم في اللقاء: رؤيتكم هي مشروعي، مبدأ يؤسس التعاون بين القيادة ودعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري.

وإذ ينتظرون منكم خطوات رسمية عملية أسرع وأقوى، في طريق النظام الدستوري؛ يرجون أن يواكبها دعم لجهود المهتمين بنشر ثقافة الإصلاح السلمي، فلن ينجح الإصلاح من دون قيامهم بتشكيل رأي عام يحفزها ويساندها.والإصلاح السلمي خير علاج وواق لمجتمعنا، من الكوارث والمآسي، التي ليس العنف،إلا أحد إفرازاتها،ويعتبرون مساهمتهم هذه جزءا لا يتجزأ من الولاء والتضامن مع القيادة، في التصدي للأخطار الداخلية والخارجية.والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الرياض ١٤٢٤/١٠/٢٢هـ
الموافق٢٠٠٣/١٢/١٦م

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء وطني إلى القيادة والشعب معا: الإصلاح الدستوري أولا

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفقكم الله
السلام عليكم ورحمة الله

نحن شركاء (شعباً وحكومة) في هذا الوطن، ومسئولون جميعا عن الحفاظ على أمنه ووحدته، وعلى ازدهاره وقوته وعزته، إذن مدعوون جميعاً، في ظل ظروف حرجة وحساسة داخلية وخارجية؛ إلى تحمل مسئولياتنا ومراجعة خطواتنا، سواء من كان في مركز القيادة أوهامشها، ومن كان في الصفوف الأمامية والخلفية سواء، كافة الأطياف والمناطق والمستويات.

إن الموقعين على هذا الخطاب من العلماء وأساتذة الجامعات والمثقفين ورجال الأعمال المهتمين بالشأن العام،يؤمنون بدورهم في قول كلمة الحق، بل واجبهم ومسئوليتهم، تجاه الميثاق الذي حملهم الله إياه، في قوله تعالى"وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه"، من أجل ذلك يقدمون أنفسهم على أنهم دعاة للمجتمع الأهلي المدني، ودعاة للإصلاح الدستوري.

من أجل ذلك يعلنون مايلي:

أولا: أنهم يدينون العنف بكافة أشكاله ومصادره، داخليا وخارجيا،سواء أكان عنف دول وحكومات، أم عنف أفراد وجماعات. ويرون أن انتشار عنف الجماعات قضية مركبة تحتاج إلى تحليل عميق، يتجاوز رؤية ماظهر فوق السطح، وما استدعي لتبرير العنف من أفكار، لكي لا يغفلنا ذلك عن المسببات الجوهرية. ويرون أن مكونات العنف ليست ناتجة حصرا عن مناهج التعليم الديني، وإنماهي حتما إحدى إفرازات غياب المشاركة الشعبية، عن القرار الحكومي. ولن يجاروا وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية،التي تريد أن تبرئ ساحتها من أن تعاملها في فلسطين والعالم العربي والإسلامي؛ هو السبب الخارجي في شيوع العنف، فتحاول تحميل الإسلام وقيمه ومناهج تعليمه، فاتورة الغلو والتطرف.ولن يسوقهم تباطؤ الدولة في اتخاذ خطوات أساسية لتجسيد المشاركة الشعبية المطلوبة، إلى الإحباط واليأس، وتبرير مآسي العنف.

من أجل ذلك فإنهم إذ تأملوا الأحداث الجارية، وبحثوا بواعث العنف ووسائله، يودون أن يقدموا خلاصة رأيهم،بيانا للسلطة والمجتمع معا، استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم"الدين النصيحة...لأئمة المسلمين وعامتهم"، عسى أن يسهم ذلك في تدبير العلاج قبل فوات الأوان.

ثانيا: ويرون من خلال التحليل الاجتماعي والسياسي، لماضي الوطن وحاضره، أن المجتمع حُرِم من حقه الطبيعي في التعبير الحر المسئول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رئته التي يتنفس بها، وحُرم من حقه الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بمصالحه ومصيره.

لقد كانت في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، أشكال بسيطة محدودة من المشاركة الشعبية، أتاحت قدرا من الشورى في القرار الحكومي، وقدرا من التوازن بين السلطة والرأي العام. بيد أنه منذ خمسين عاما تم التدرج في القضاء على هذه الأشكال البسيطة القديمة، شيئا فشيئا حتى تلاشت، وفوق ذلك لم تسمح الدولة بنشوء أي تجمعات مجتمع أهلي مدني جديدة.

ثالثا: إن إقصاء المجتمع عن المشاركة في اتخاذ القرار الحكومي، أنتج سلبيات كثيرة، عندما عطل مفهوم الشورى، فاختل ميزان العدالة والمساواة، وأنتج هذا الاختلال مفاسد شتى، وتفاوتا في توزيع الثروة، بين المناطق والأفراد، وتكاثرا في البطالة، وعجزا في الاقتصاد، وهدرا للمال العام، وسلبيات كثيرة في مجال التعليم والتربية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وجر إلى النيل من الكرامة الوطنية، وقد أوصل البلاد إلى عنق الزجاجة، وعرض الوطن لمخاطر كبرى، وليس نمو العنف إلا أحد إفرازات الإقصاء.

رابعا: إن مناخ الانفتاح للمشاركة الشعبية، ولا سيما حرية التفكير والتعبير المسئولة، هو التربة الطبيعية لنمو الاعتدال في الأفكار والأعمال، وهو المحضن الذي يسمح بانتشار خطاب ديني أصيل يتسم بالاعتدال، عندما يعاد تأسيسه على الكتاب والسنة، لأن الإسلام مشروع سمو روحي ومدني معا، لخيري الدنيا والآخرة معا،، فيحقق الشورى والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والوطنية، والتواصي بالحق وكل مكارم الأخلاق، وعندما يعاد التأسيس في أفق مفتوح؛ يتحقق في المجتمع رفض الغلو في التكفير والتبديع ونبذ العنف، وتترسخ فيه ثقافة التسامح والتعددية، في إطار الهوية الوطنية الجامعة.

لن نستطيع عمليا أن نقول: لا للعنف إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيرا وتجمعا حرا سلميا مسئولا.

خامسا: أن أي إصلاح من دون بناء دولة مؤسسات تضمن المشاركة الشعبية سريع الزوال.ولو تحقق جزء منه لما تحقق الكل، ولا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر،كما نطقت تواريخ الدول والأمم؛ لأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، هي المناخ الطبيعي للقضاء الفعال، على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وهي مناخ توسيع القاعدة الإنتاجية، والتوزيع العادل للثروة، على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة، وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، وتمكين المرأة من أداء دورها في الشأن العام ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية، التي قررتها الشريعة الغراء. فكل إصلاح من دون المشاركة الشعبية، لا يضمن نجاحه ولو أمكن لما ضمن استقراره واستمراره، مهما خلصت النيات، وصدقت الهمم وتكاثفت الجهود وتكاثرت. و لا يمكن أن تتبلور المشاركة الشعبية؛ و لا أن تَنتَظِم، إلا بإيجاد نظام دستوري.

من أجل ذلك يوجه الموقعون نداء، إلى القيادة والشعب معا:

أولا: الشق الأول من النداء إلى القيادة:

أ- يطالبون القيادة السياسية بالشروع الفوري، في انتهاج طريق الإصلاح الدستوري، الذي هو طريق التنمية الصحيحة والقوة، في جميع الدول والشعوب، الذي تنادت إليه في هذا الوطن؛ جهود إصلاحية كثيرة، جماعات وأفرادا، من الأمراء والمثقفين، والعلماء والكتاب والدعاة، من المهتمين بالشأن العام، منذ أكثر من خمسين عاما ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية.

وخطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الذي قدم إلى القيادة السياسية: ممثلة بسموكم الكريم وإخوانكم الكرام، في شهر ذي القعدة ١٤٢٣هـ (يناير ٢٠٠٣م)، إنما جاء امتدادا تراكميا، لما سبقه من مذكرات إصلاحية، محاولا تركيزها بالنقاط الخمس، التي بلورت الإصلاح الذي يتطلبه السياق، بأنه الإصلاح الدستوري، المؤسس على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، الذي يشكل إطارا لتجسيد المشاركة الشعبية. إن المشاركة الشعبية لا تتجسد، إلا في منظومة إصلاح دستوري شامل، عناصره الأساسية، تتجسد في ما يلي:

١- إقرار الحقوق والحريات العامة للمواطنين، التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم الحديثة إليها، ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومذاهبهم، وطبقاتهم وانتماءاتهم، واتخاذ الإجراءات التي تضمن احترامها.

٢- انتخاب مجلس لنواب الشعب،فالنواب من أهل العلم والخبرة والرأي والإيثار،الذين ينتخبهم الشعب، هم الأمناء على مصالحه ومحل ثقته، في الحل والعقد، ومحل إجماعه،بما يضمن قيام مجلس النواب بالرقابة والمحاسبة، على السياسة الداخلية والخارجية، وللحفاظ على المال العام. وتمكينه والمجالس المحلية من ممارسة المهام والصلاحيات المنوطة بمثلها دستوريا.

٣- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: تنفيذية ونيابية وقضائية.

٤- السعي الحثيث لتعزيز استقلال القضاء، عبر إجراءات وهياكل، تضمن حياده ونزاهته، ولا سيما في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها،وتحديد القواعد القضائية وتوحيدها وإعلانها، وسرعة البت في القضايا، والتنفيذ الفوري لأحكام المحاكم، وإنشاء محكمة دستورية شرعية عليا، تكون مرجعا لمشروعية الأنظمة ولتفسيرها ولتلقي الطعون فيها.

٥-تقرير قيام تجمعات المجتمع الأهلي المدني، ثقافية واقتصادية ومهنية واجتماعية وسياسية، من نقابات وجمعيات وجماعات. والالتزام بعدم المساس بحق الناس في التجمع والتظاهر السلمي.

ب- يجددون المطالبة باتخاذ خطوات جدية في طريق الإصلاح الدستوري، ويبلورونها بالمطالب التالية:

١- أن تعلن القيادة مبادرة تمثل التزاما بتطوير نظام الحكم إلى (ملكية دستورية)، تتضمن العناصر الأساسية في منظومة الإصلاح الدستوري الشامل (ذات العناصرالخمسة السابقة)، وهي مبادرة وطنية(طال على الشعب انتظارها).

٢- تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعداد دستور دائم للبلاد، مؤسس على الشريعة، (المتضمن العناصر الخمسة السابقة) من الخبراء وفقهاء الشريعة العارفين بالفقه الدستوري.

٣- استفتاء الناس عليه خلال عام.

٤- البدء في تطبيقه خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

ج- يثمنون لسموكم وإخوانكم المبادرة إلى الدعوة إلى الإصلاح الدستوري، قبل أكثر من أربعين عاما، تلك المبادرة الرائدة الكريمة، التي أدركت مبكرا، أنه الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة، ونعتقد أن الأمراء اليوم يجدون أن الإصلاح الدستوري؛ ليس هو الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة فحسب، بل هو طوق النجاة الذي يضمن إنقاذ البلاد والعباد، من مخاطر مشكلات أطلت أعناقها، وليس انفجار العنف، إلا كتلة الجليد الظاهرة، من جبلها الثلجي، العميق الغور تحت الماء. ويجدون أن الإصلاح الدستوري هو درع البلاد لمواجهة معضلات مستقبلية كبرى لمعت بروقها، في أجواء عولمة طاغية، تزيد القوي قوة والضعيف ضعفا، وأطماع صهيونية تزداد شراسة وعنفا، وظلال هيمنة أمريكية متزايدة، تسلب الشعوب والدول الضعيفة خصوصيتها واستقلالها.

ثانيا:الشق الثاني من النداء إلى الشعب بكافة أطيافه وشرائحه ولا سيما علماء الشريعة والفقهاء وطلاب العلم الشرعي بتأييد الدعوة إلى الإصلاح الدستوري:

أ- إن الإخلال بالشورى الشعبية أدى إلى مفاسد كبرى حاضرة، على المجتمع والدولة، وسيؤدى إلى مخاطر عظمى متوقعة، وكل ما يضر بالأمة والدولة، فإنما هو مضر بالملة، وكل ما أخل بالملة، فإنما هو إخلال بأصل عظيم من أصول الدين، التي صرح بها القرآن والسنة، وطبقها السلف الصالح من الرعيل الأول من هذه الأمة، رضي الله عنهم.

والنظام الدستوري هو الذي يضمن تطبيق شريعة الحق والعدالة والحرية والمساواة والكرامة الوطنية، ويتيح قيام مؤسسات المجتمع الأهلي المدني بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كافة المصالح العامة للشعب في أموره الروحية والمدنية سواءا. وليس الإصلاح الدستوري في الإسلام - إذن - من المصالح المرسلة، فضلا عن أن يكون علمنة، بل هو من فروض الدين العظمى، بل هو التطبيق الأمثل الأشمل الصحيح للحكم بالشريعة. فهو أساس كل إصلاح. وهو الضامن بإذن الله لتوازن المجتمع والدولة، وقيام علاقة طبيعية بين القيادة السياسية والمجتمع، قائمة على التراضي. والتراضي هو أساس ومصدر مشروعية الدولة، الذي يضمن لها الولاء. والولاء هو أساس التماسك والتآلف والتعاون بين القيادة السياسية والمجتمع. والتعاون هو أساس قوة المجتمع والدولة أمام الفتن والتحديات الداخلية والخارجية. فهو الذي يحمي ميزان العدالة الاجتماعية من الاهتزاز، وبذلك يحمي المجتمع والدولة من الأخطار. وهو الحامي بإذن الله للبلاد والعباد من رياح الهيمنة الأجنبية.

ب- إن خير ضمان لنجاح الإصلاح الدستوري، أن يكون نتيجة تفاعل إيجابي بين القيادة السياسية، والفعاليات النخبية والشعبية، من أجل ذلك يطالب الموقعون على هذا الخطاب؛ ذوي التأثير الاجتماعي، أن يثمنوا الإصلاح الدستوري، وأهميته على حاضر البلاد والعباد، وكونه بمشيئة الله طوق النجاة من الأخطار، وأن يتحمل كل منهم،تبعاته ومسئولياته الجسيمة، من كافة الأطياف والمناطق والاتجاهات، سياسية وثقافية وإعلامية، واقتصادية واجتماعية، من علماء وأساتذة جامعات وتعليم، ومثقفين وكتاب وأدباء ورجال أعمال، ولا سيما النخبة من أهل العلم الشرعي، من فقهاء ودعاة ومرشدين، ويطالبونهم بتهيئة التربة الاجتماعية للإصلاح الدستوري، بالدعوة إليه في كافة المجالس والمساجد والجوامع، والمنابر والنوادي والمجامع، لكي ينضج رأي عام متفاعل، يدعم القيادة السياسية ويحفزها ويعينها على الإصلاح الدستوري.

ويدعون كافة الفعاليات ولا سيما الاجتماعية والثقافية والإعلامية،إلى دعم هذه الوثيقة، بالمشاركة في توقيعها، وجمع تواقيع المشاركين، وإعلانها عبر كافة الوسائل المتاحة. ليكون النداء عريضة شعبية تجسد رأيا شعبيا عاما واعيا فعالا، يحفز على الإصلاح الدستوري، ويدعم توجه القيادة الإصلاحي.

ونسأل الله أن يوفق القيادة السياسية، ممثلة بكم وإخوانكم، وأن يوفق المجتمع السعودي بكافة فعالياته، إلى التعاون على البر والتقوى، وأن يكف عن الوطن شر الفتن، ماظهر منها وما بطن"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون" والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ ١٤٢٤/١٠/٢٢هـ، الموافق ٢٠٠٣/١٢/١٦م

الدفعة الأولى من أسماء الموقعين على الخطاب:
١. إبراهيم بن محمد الجار الله/ باحث في في علوم الشريعة ورجل أعمال
٢. أ.د.إبراهيم بن محمد الشهوان/ أستاذ جامعي في الهندسة الكهربائية
٣. إبراهيم الهجرس/ أكاديمي
٤. إبراهيم عبد الله التركي/ شاعر
٥. أحمد زكي أحمد سليم/ محام
٦. أحمد صلاح جمجوم/ وزير سابق للتجارة والصناعة
٧. أحمد عبد الرحمن القفاري/ موظف
٨. أحمد عدنان/ كاتب صحفي
٩. إسماعيل سجيني/ وكيل سابق لوزارة التخطيط ومستشار اقتصادي
١٠. د. باسم عبد الله عالم/ تخصص في القانون
١١. تركي عبد العزيز الكريدا/ محام
١٢. أ. د. توفيق القصير/أستاذ جامعي في الهندسة النووية. مديرسابق للندوة العالمية للشباب الإسلامي.
١٣. جعفر محمد الشايب/ رجل أعمال وعضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان الدولية
١٤. جميل الفارسي/ رجل أعمال.كاتب صحفي.
١٥. جميل سليمان المثري/ رجل أعمال
١٦. أ.د. حامد سالم الحربي/ أستاذ جامعي في التربية
١٧. حسين رمضان قريش/ ناشط اجتماعي
١٨. د. حمد الصليفيح/ مديرعام سابق للتوعية الإسلامية،عضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة.
١٩. د. حمزة بن زهير حافظ/ أستاذ جامعي في علوم الشريعة
٢٠. خالد بن فرح المطيري/ محام
٢١. أ.د. خالد الدويش/ أستاذ جامعي في الهندسة.
٢٢. د. خالد العجيمي/ أستاذ جامعي في اللغة العربية.
٢٣. خالد محمد الطاهر/ رجل أعمال
٢٤. زكي عبد الله الميلاد/ رئيس تحرير مجلة الكلمة
٢٥. د. سرحان العتيبي/ أستاذ جامعي في العلوم السياسية
٢٦. أ.د. سعود السجيني/ أستاذ جامعي
٢٧. د. سعد عبد الله الشريف/ رجل أعمال
٢٨. أ.د. سعود بن عبد الله الفنيسان/ عميد كلية الشريعة الأسبق بالرياض
٢٩. د. سليمان بن إبراهيم الحصين/ أستاذ جامعي في علوم الشريعة ورئس قسم الشريعة.
٣٠. د.سليمان صالح الرشودي/ أستاذ جامعي في الهندسة النووية
٣١. سليمان إبراهيم الرشودي/ قاض سابق ومحام. عضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة.
٣٢. صالح علي الدبيبي/ باحث في الشريعة ومحام.
٣٣. صالح إبراهيم الصويان/ ناشط في الشأن العام
٣٤. د.صالح بن سليمان العمير/ أستاذ جامعي في اللغة العربية
٣٥. د.صالح العمر/ أستاذ جامعي في التربية
٣٦. د. صلاح بن أحمد الشيخ مبارك/ أستاذ جامعي في علوم الشريعة
٣٧. د. عبد الإله بن حسين العرفج/ أستاذ جامعي في الحاسوب
٣٨. عابد خزندار/ ناقد أدبي وكاتب سياسي
٣٩. عايد منزل العوذة/ رجل أعمال
٤٠. د. عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك/ شيخ المدرسة الشرعية في الأحساء
٤١. د. عبد الخالق عبد الله منصور آل عبد الحي/ أستاذ جامعي في العلوم السياسية
٤٢. عبد الرحمن بن أحمد العصعو/ مشرف تعليم الأحساء
٤٣. د. عبد الرحمن الشميري/أستاذ جامعي في التربية
٤٤. عبد الرحمن عبد اللطيف العيسى/ رجل أعمال
٤٥. عبد الرحمن ناصر العبيد/ محام
٤٦. د. عبد العزيز الصالح/ صيدلي
٤٧. د. عبد العزيز محمد الدخيل/ مدير المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل.
٤٨. عبد العزيز بن عبد الله المسعود/ رجل أعمال
٤٩. عبد العزيز محمد الوهيبي/ كاتب في الثقافة الإسلامية، وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة
٥٠. عبد العزيز القاسم/ قاض سابق ومحام
٥١. عبد العزيز عبد الله آل الشيخ مبارك/ موظف في إدارة التعليم
٥٢. عبد الكريم الجهيمان/ مفكر وكاتب اجتماعي إصلاحي
٥٣. عبد الله أحمد اليوسف/ كاتب ومؤلف
٥٤. عبد الله بن بجاد العتيبي/ كاتب صحفي
٥٥. أ.د. عبد الله الحامد/ أستاذ جامعي سابق في العربية وعضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة.
٥٦. عبد الله عبد الرحمن الحبيل/ موظف
٥٧. أ.د. عبد الله بن عبدالله الزايد/ أستاذ ورئيس سابق للجامعة الإسلامية
٥٨. د. عبد الله العتيبي/ أستاذ جامعي
٥٩. د. عبد الله الضويان/ أستاذ جامعي في الفيزياء
٦٠. عبد الله فراج الشريف/ تربوي. باحث في الثقافة الإسلامية
٦١. عبد الله بن محمد السيد الهاشم/ موظف علاقات
٦٢. عبد الله عبد اللطيف الحملي/ محاسب بكهرباء الشرقية
٦٣. عبد الله عبد الوهاب الهديب/ موظف حكومي
٦٤. د. عبد الله بن علي أبو سيف/ أستاذ جامعي في علوم الشريعة
٦٥. عبد الله محمد حسين/ قاص وكاتب
٦٦. عبد الله بن محمد الناصري/ محام
٦٧. عبد اللطيف غصاب الضويحي/ أكاديمي في معهد الإدارة العامة
٦٨. عبد اللطيف محمد عبد الرحمن الملا/ مرشد طلابي
٦٩. د. عبد المحسن هلال/أستاذ جامعي في الاقتصاد
٧٠. عدنان بن عبد الله العفالق/ خطيب جامع
٧١. عصام حسن بصراوي/ محام ومستشار قانوني
٧٢. د. علي الدغيمان السرباتى/ أستاذ جامعي في التربية
٧٣. د. علي عبد الله الحاجي/ أستاذ جامعي في التربية
٧٤. د. عمر الخولي/ أستاذ جامعي سابق في القانون ومحام
٧٥. د. عمر كامل/ رجل أعمال وباحث
٧٦. د. فائقة بدر/ أكاديمية
٧٧. فائز صالح محمد جمال/ كاتب وناشط حقوقي
٧٨. فؤاد عبد الحميد عنقاوي/ تربوي وباحث
٧٩. فاروق صالح أبو زيد/ رجل أعمال
٨٠. فهمي بن عبد المحسن آل الشيخ مبارك/ معلم في اللغة العربية
٨١. فهد بن أحمد آل الشيخ مبارك/ موظف في شركة الاتصالات
٨٢. فيصل عبد الله العوامي/ كاتب
٨٣. قاسم بن عبد العزيز القاسم/ محام.
٨٤. أ.د. متروك الفالح/ أستاذ جامعي في العلوم السياسية. ناشط في مجال المجتمع المدني
٨٥. محمد باقر النمر/ رئيس تحرير مجلة الواحة
٨٦. د. محمد حسين العسكر/ ناشط في الشأن العام
٨٧. د. محسن حسبن العواجي/ أستاذ جامعي سابق في الزراعة وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة
٨٨. أ.د. محمد جميل خياط/ أستاذ جامعي في التربية
٨٩. محمد جواد الجبران/ رجل أعمال وناشط اجتماعي
٩٠. د. محمد الحضيف أستاذ جامعي سابق في الإعلام وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة
٩١. محمد سعيد طيب/ محام وناشط في حقوق الإنسان
٩٢. محمد صالح العلي/ محاضر جامعي وخطيب جامع
٩٣. محمد القشعمي/ كاتب
٩٤. محمد عبد الله الهاجري/ مدرس اللغة الإنجليزية
٩٥. أ.د. محمد بن علي الهرفي/ أستاذ جامعي ومدير تعليم سابق وكاتب.
٩٦. د. محمد عمر جمجوم/ أستاذ جامعي سابق ورجل أعمال.
٩٧. د. محمد عيسى فهيم/ أستاذ جامعي في التربية
٩٨. محمد مسلم الفايد/ كاتب صحفي
٩٩. أ.د. محمد بن ناصر السحيباني/ أستاذ وعميد سابق في كلية الشريعة
١٠٠. أ.د. محمود زيني/ أستاذ جامعي في اللغة العربية
١٠١. محمود إبراهيم بترجي/ رجل أعمال
١٠٢. د. مصطفى علي الدغيثر/ أكاديمي في الهندسة
١٠٣. مقبل عبد المحسن الذكير/ موظف في بنك الرياض
١٠٤. منذر بن إبراهيم الجعفري/ وكيل مدرسة
١٠٥. منصور بن سالم غثيان/ باحث علوم سياسية
١٠٦. مهنا عبد العزيز الحبيل/ كاتب وناشط في الشأن العام
١٠٧. د. موسى محمد القرني/ أستاذ جامعي في الفقه ومحام
١٠٨. موسى عبد الهادي أبو خمسين/ كاتب ومؤلف
١٠٩. د. نايف حامد الشريف/ أستاذ جامعي في أصول التربية
١١٠. هاني إبراهيم بكر زهران/ مهندس استشاري/ محام

١١١. هاني عبد الله الملحم/ محاضر جامعي
١١٢. د. وجنات عبد الرحيم ميمني/ أستاذة جامعية في علوم الشريعة
١١٣. وليد صالح القبلان/ طبيب
١١٤. د. يوسف عبد اللطيف الجبر/ قاض سابق وأستاذ جامعي في الفقه المقارن
١١٥. يوسف عبد الله العجاجي/ أكاديمي
١١٦. يوسف عبد المحسن الذكير/ مهندس وكاتب

* * *

١- الأصل لصاحب السمو الملكي الأمير/ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني

٢- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني، ووزير الدفاع والمفتش العام للقوات المسلحة.

٣- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

٤- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية.

٥- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض.

٦- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ نواف بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات السعودية.

٧- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ أحمد بن عبد العزيز آل سعود، نائب وزير الداخلية.

٨- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ عبد الإله بن عبد العزيز آل سعود

٩- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة.

١٠- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ مقرن بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة

١١- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ ممدوح بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية

١٢- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الخارجية.

١٣- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ متعب بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية.

١٤- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير/ عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء.

توصيات

توصيات المشاركين في اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري

يوصي المشاركون وبعد دراسة مستفيضة بما يلي:

١ ـ دعوة المؤسسات العلمية الشرعية، للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو مثل: الارهاب وجماعة المسلمين ودار الحرب ودار الكفر ودار الاسلام والطائفة المنصورة... الخ.

٢ ـ الدعوة لدراسة علمية شاملة ومعمقة لظاهرة الغلو في المجتمع السعودي: (اسبابها ومظاهرها وآثارها وعلاجها، لتبنى في ضوئها استراتيجية شاملة للمعالجة).

٣ ـ (تسريع) عملية الاصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال: (إنتخابات) اعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع تأسيس النقابات والجمعيات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٤ ـ تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، و (الفصل بين السلطات الثلاث: التنظيمية والقضائية والتنفيذية).

٥ ـ التأكيد على (ضبط) الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وأولويات الانفاق للصرف على الاحتياجات الاساسية للمواطن وفق برامج تنموية متوازنة وشاملة، والتأكيد على خفض الدين العام وفق آلية صارمة، وتحقيق مبدأ الشفافية و (المحاسبة) حول ذلك.

٦ ـ الدعوة الى (تجديد) الخطاب الديني، بما يتناسب والمتغيرات المعاصرة، مع الفهم الواعي لاحوال العالم الخارجي، والتعاطي معها بانفتاح، ومتابعة وتفاعل.

٧ ـ التأكيد على رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة التي تمس مصالح الامة ومستقبلها، كقضايا الحرب والسلم، وان يوكل ذلك الى الجهات المؤهلة للفتوى، والارتقاء بمستوى ادائها وآليات عملها.

٨ ـ ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتمع السعودي، وتربية الاجيال في المدارس والجامعات على ذلك مع (فتح أبواب حرية التعبير) المسؤولة التي تراعي المصلحة العامة.

٩ ـ تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على ايدي المتخصصين، بما يضمن اشاعة (روح التسامح)، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للاسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدورية لها.

١٠ ـ دعم المناشط الطلابية غير الصفية، وتحديد الياتها، وانشاء مراكز للشباب الذكور واخرى (للإناث) داخل الاحياء السكنية، تتولى تنظيم البرامج الهادفة، والاهتمام بحاجات الشباب لتنمية روح الابداع والابتكار، مع تأهيل المشرفين عليها، (وفق ضوابط محددة).

١١ ـ رصد الظواهر المجتمعية السلبية، ووضع الخطط المستقبلية لمعالجتها، بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.

١٢ ـ تعزيز (دور المرأة في كافة المجالات)، والدعوة لتأسيس هيئات وطنية متخصصة، تعنى بشؤون الطفل والمرأة والاسرة.

١٣ ـ الدعوة لفتح الباب لمن يريد الاقلاع عن العنف والافساد في الارض، والرجوع عن اخطائه، وعدم نبذه، والتشدد في معاملته، والعمل على ادماجه بالمجتمع.

١٤ ـ تأمين (المحاكمة العادلة امام القضاء للمتهمين بقضايا العنف والارهاب)، وتمكينهم من اختيار محامين عنهم، يلتقون بهم كلما رغبوا في ذلك.

١٥ ـ وضع استراتيجية شاملة تساعد على استقطاب الشباب وتبعدهم عن الغلو والتطرف وتوفير فرص (التوظيف) والتدريب والتأهيل والتوسع في برامج القبول في مؤسسات التعليم المختلفة.

١٦ ـ التأكيد على التوازن في الطرح الاعلامي لقضايا الدين والوطن، ووضع منهجية علمية لذلك، مع (البعد عما يثير الفرقة والشتات)، ويراعي التنوع الفكري والمذهبي.

١٧ ـ الاهتمام بالخطاب الاعلامي الخارجي وتطويره لمواجهة التحديات المعاصرة، والدعوة لانشاء وحدة متخصصة بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تعنى بحوار الحضارات والثقافات والدراسات المتعلقة بها.

١٨ ـ اوصى المشاركون بأن يكون موضوع اللقاء الثالث واحدا من الموضوعات التالية:

- العلاقة بين الحاكم والمحكوم.
- حقوق المرأة وواجباتها.
- المشاركة الشعبية السياسية.
- التعليم.

إنكسار خطاب الوالي

وحدة الدولة في قسمة المجتمع

عبد الله الراشد

نشأة الدولة على عناصر انشقاقية دينية وإثنية لم يجر استبدالها أو تخفيضها بفعل عامل التحوّل في الجهاز الاداري للدولة والانتقال من نظام القبيلة الى نظام المؤسسة الحديثة، فقد ظلّت العناصر تلك نشطة في تسيير دفة الحكم والادارة، كما فرضت نفسها على سياسات الدولة وخططها، وأصبحت جزءاً جوهرياً من سلوك الطبقة الحاكمة ومنهج التفكير السائد فيها. بكلمات أخرى، أن سيرورة الدولة أكّدت مرة تلو الأخرى بأنها تكفل استقرارها وديمومتها ووحدتها من خلال تقسيم المجتمع أو الابقاء على إنقسامه الاجتماعي والمذهبي والمناطقي، بل أمكن القول بأن الدولة تستمد من تناقضات المجتمع قوتها وهيمنتها وتالياً وحدتها.

إن المحاولات المبذولة من قبل قوى سياسية وطنية من أجل وضع ما يمكن وصفه بلبنات وحدة مجتمعية عبر الانضواء في نشاطات ذات طابع وطني، لم تأت في سياق تلبية لارادة سياسية عليا، بل هو الشعور العميق لدى رموز وطنية وفكرية بالحاجة الى ولادة وطن يحتضن الجميع ويستوعب تنوعات المجتمع الفكرية والسياسية والاجتماعية، أي إعادة بناء الوطن من الاسفل، من المجتمع، بعد أن فشلت السلطة السياسية في تحقيق هذا الهدف منذ قيام الدولة. فالمنجز الوطني التوحيدي لم يكن جزءا من مشروع التوحيد السياسي للمؤسس الأول، وأن مجد الوحدة الجيوبوليتيكية بقي محبوساً في مقصد الالحاق القسري وليس الاندماج الطوعي.

الغربة التي عاشها المجتمع داخل حدود الدولة تمثل إحدى تعبيرات القسمة العميقة التي أوجدتها السلطة في بنية المجتمع، إذ أن السكان لم يشعروا بأنهم قد انتظموا في وحدة مجتمعية منسجمة ومتراصة، بل وجدوا أنفسهم ملحقين قسرياً بمركز سلطة لا ينتمون اليها ولا تمثّل لهم سوى قوة إكراهية قهرية. إن هذه الغربة أخذت أشكالاً متعددة ثقافية واجتماعية وسياسية، فالجماعات المنضوية داخل الدولة لا تعرف عن بعضها سوى أنها تجتمع تحت سلطة واحدة، دون روابط ثقافية واجتماعية وروح وطنية مشتركة.

من الناحية النظرية، كان قيام الدولة سيوفّر إطاراً توحيدياً للجماعات لو قررت القيادة السياسية ذلك، وكان بإمكان الأخيرة دمج الهويات الفرعية في هوية وطنية عليا، مستمدة عناصرها من التشكيلة الاجتماعية والثقافية في هذا البلد الا أن ذلك لم يحصل، بل جرى العمل في إتجاه معاكس لهذه المهمة الاستراتيجية أي تأكيد عناصر الفرقة والتشتت في بنية المجتمع. فكان من الطبيعي أن يحاط المسعى التوحيدي لدى الطبقة السياسية بالشك والحذر، وأن يخضع لتفسيرات أخرى مضادة للمقصد الظاهري، والسبب في ذلك أن الوحدة السياسية قامت في الأصل على تقسيم المجتمع، حتى بات التقسيم أصل وجود الدولة وتوحّدها السياسي.

في تجارب التحركات السياسية المحلية ما يعزز هذا الرأي، فقد أبدت الطبقة الحاكمة هلعاً متزايداً من أية نشاطات إصلاحية تقوم على تحالفات بين قوى سياسية مختلفة، كون هذه الطبقة ألفت طريقة في التعامل مع أشتات سياسية واجتماعية، وكانت تخرج غالباً في مداولاتها مع هذه الاشتات غالبة من خلال أدوات تقسيمية أتقنت إستعمالها ببراعة، وأعانها على ذلك الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية الداخلية والاقليمية والدولية. ولكن ما لم تألفه الطبقة الحاكمة، بل يثير فيها قلقاً شديداً، هو أن يلتقي الفلول على أرض مشتركة وهدف موحد، وأن ينتظموا في إطار عمل جمعي لايصال صوت احتجاجي متناغم الى القيادة السياسية.

لعل ما لم يحظِ بإهتمام خاص من قبل المراقبين حتى الآن، أن أحد الدوافع الرئيسية لاقدام الحكومة السعودية على مبادرة المصالحة مع المعارضة الشيعية في المنطقة الشرقية ممثلة في الحركة الاصلاحية في سبتمبر عام ١٩٩٣ هو الخوف من نشوء تحالف سياسي بين هذه الحركة والمجموعة السلفية الاعتراضية الناشئة إبان حرب الخليج الثانية والتي عبّرت عن نفسها لاحقاً في (لجنة الحقوق الشرعية)، حيث كانت الاتصالات الجارية بين أفراد من الحركة واللجنة من أجل ايصال صوت الأخيرة الى الخارج، سيما بعد تعرّض أعضاء اللجنة الى الاعتقال والفصل من الوظيفة، فيما بلغ التنسيق بين الجهتين حداً مقلقاً لدى الجهات الأمنية والسياسية في المملكة. هذا التطوّر غير المتصوّر من قبل القيادة السياسية وبخاصة انعقاد رابطة وتنسيق بين طرفين ظلا يصنّفان بأنهما نقيضان لا يجتمعان، لابد أنه قد كشف عن خطورة التقاء طرفين فاعلين في الساحة المحلية، ولا ريب أنه يحمل تهديداً خطيراً على السلطة. هذا ما كانت الاخيرة تفسّره وتخشى منه، وهذا ما دفع بالقيادة السياسية التي نأت عن قبول مبادرات سابقة من قبل المعارضة الشيعية بالمصالحة السياسية أن تتحرك من الأعلى الهرم السياسي في الدولة الى إبلاغ رسالة للمعارضة الشيعية بأنها على إستعداد للحوار والتفاهم من

أجل إنهاء فصل طويل من التوتر بين السلطة والشيعة في المنطقة الشرقية. وقد كان الاتفاق بين الحكومة والحركة الاصلاحية رغم نتائجه المخيبة للآمال، في إستتباب الهدوء في المنطقة الشرقية التي مازالت آثارها واضحة الى اليوم بالرغم من عدم إيفاء القيادة السياسية بما وعدت به المعارضة الشيعية، وبالرغم من الاضطرابات الحادة في المناطق الأخرى.

خلال العام المنصرم، تبلوّر شكل أولي من التحالف الوطني يحتضن أطيافاً سياسية واجتماعية وفكرية متنوعة مدفوعاً بالحاجة الملحّة الى بناء قاعدة عريضة من العمل الجمعي لجهة حث الحكومة على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة وعاجلة. فلأول مرة يجتمع السني والشيعي والليبرالي والقبلي والحضري والنجدي والحجازي والشرقي والجنوبي والشمالي في نشاطات مشتركة، والاتفاق على أهداف محددة وواضحة، والتعبير بلسان موحد عن تطلعات مشتركة، مما أضفى على هذه النشاطات طابعاً وطنياً حظي بتأييد واسع النطاق من قطاعات المجتمع. إن مثل هذه النشاطات لم تكن في السابق مدرجة في جداول أعمال أي من القوى السياسية والفكرية، فقد كانت البيانات والعرائض تصدر تعبيراً عن كل جماعة بعينها، وتنطق عن أفكار وأهداف تيار محدد، الا أن المشهد السياسي قد تبدّل بدرجة كبيرة منذ مطلع العام الفائت، حيث أصبحت أغلب القوى السياسية تنزع نحو الانضواء في إطار عمل جمعي، تتوحد فيه المواقف، وتتناغم فيه الاصوات، وتتفق فيه المطالب، ونجحت القوى السياسية والفكرية الى حد ما في تكييف تطلعاتها مع المطلب العام الشعبي الذي فيه إخراج الدولة من أزمتها المستفحلة، وهنا مصدر القلق لدى الطبقة الحاكمة.

وبطبيعة الحال، فإن ما جمع المختلفين لم يكن محض الصدفة، بل ثمة عوامل عديدة ساهمت في توليد مشاعر داخلية لدى أفراد هذه القوى بأن زمن الحلول المجتزأة والاستثنائية قد أدبر، وأن الجميع يواجه أزمة على مستوى الوطن، وأصبح الجميع يشعر بأنه بات في قارب واحد ولا نجاة لأحد دون غيره الا بجهد جماعي من أجل انقاذ القارب بمن عليه. وهذا ما يفسّر تلقائية الاندفاع لدى أقطاب القوى السياسية الفاعلة على الساحة المحلية، إذ لم يتطلب العمل المشترك جهداً خارقاً وتفاهمات شديدة التعقيد من أجل صياغة رؤية اصلاحية وطنية تكون مورد إجماع، بل كان ضغط الاحساس بالحاجة لعمل ما كفيلاً بتعبيد طريق سهل كي يلتقي الطيف السياسي والفكري عند نقطة بداية موحّدة.

لم يرق للطبقة الحاكمة أن ترى المنقسمين على يدها يعيدون توحيد أنفسهم، كيف وأن وحدتهم موجّهة هذه المرة ضدها. ففي ذروة سطوتها كانت تراهم أشتاتاً، وقد كانوا كذلك، أما الآن وهي في إنفراط عراها وهزالها تراهم متوحدّين، فلابد أن يخلخل هذا المتغيّر المنظومة السياسية برمتها. لقد تحرّكت جهات عديدة في الدولة كيما تعيد القسمة الى سابق عهدها، وأن تفصل بين المتوحدين الجدد، بإسم الاقليم، والمذهب، والقبيلة. ولم تعد سراً لغة التقسيم التي درجت الطبقة الحاكمة على إستعمالها، فعنوانها العريض إخافة الكل من الكل، وتشكيك الكل في الكل، من أجل السيطرة على الكل. إنها معزوفة تقسيمية باتت معروفة لدى الاقصى والادنى في بلد لم ينشأ سوى على القسمة بين أجزائه.

قد تحرّك الطبقة الحاكمة في النجدي إحساس الخطر من زوال تفوقه وتميّزه لصالح من يقبعون خارج المركز، المتطلعين بشغف شديد وضارٍ نحو إعادة توزيع السلطة والثروة، وبناء الدولة على أسس جديدة تكفل العدل والمساواة للجميع، ولسان الحال، أن بقاء التفاوت المناطقي على قاعدة سياسية واقتصادية وفكرية يصب في مصلحة من يقفون الآن في معسكر المطالبين بالاصلاح السياسي.

من جهة ثانية، قد تثير الدولة وتدفع بإتجاه فتح ملف التقسيم الطائفي، وتحريك مجموعات مسكونة بالهم الطائفي لاشغال الساحة المحلية بقضية الخلافات المذهبية. فالطائفية كانت ومازالت أمضى سلاحاً وأسهله في ذات الوقت، ومنذ قيام الدولة مارست الطائفية دوراً تمزيقياً خطيراً، وأسدت للطبقة الحاكمة أكبر خدمة مزدوجة، فقد ساهمت في تقسيم المجتمع، ولكنها في الوقت نفسه حققت أكبر إصطفاف داخلي في مركز السلطة. ولم تكن الدولة بحاجة الى بذل جهد كبير من أجل تعبئة المتطيفين تكويناً للدخول في حرب طائفية ضد هذا المذهب وذاك، فالمناخ العام يتلبّد بالفكرة الطائفية ولا يحتاج أكثر من خطبة، أو فتوى، أو رسالة من أجل إشعال فتيل المعركة الطائفية.

وحتى في هذا الوقت الذي تتبنى فيه الدولة قضية الحوار الوطني فهناك جهات من داخل الدولة تنزع الى إستدراج المجتمع الى المستنقع الطائفي، والابقاء على نشاطية الفكر التقسيمي على قاعدة مذهبية. وبذلك يمكن للدولة أن تحمل خطاباً ملتبساً ولكن ذا غاية مزدوجة، فبامكانها دفع تهمة الطائفية عن نفسها من خلال رفع لواء (الحوار الوطني)، ومن جهة أخرى الاحتفاظ بأصول اللعبة التقسيمية في الداخل من خلال إقناع التيار الديني المتطيف بالعقيدة التنزيهية التي ترى في محاربة الآخر ومنابذته وحياً من السماء. بل ثمة ما يخشى منه أن ما قد يتم تحت دعوى الحوار الوطني من ممارسات طائفية أكبر وأخطر مما كان يتم في فترات سابقة حيث كانت الممارسة الطائفية شبه علنية وسافرة. إن زوال مبررات الحرب الطائفية في الخارج قد لا يعني إطفاء محركاتها في الداخل، فمن ضرورات الدولة أن تبقي على قسمة المجتمع، طوائف، ومناطق، وقبائل. إن مكوّنات الدولة الايديولوجية تتطلب الابقاء على القسمة في أشكالها المختلفة.

في سؤال وجهناه الى عينة عشوائية في المنطقة الشرقية حول إنعكاسات التوجه الوحدوي للحكومة على الممارسات الطائفية، فجاءت الاجابة مذهلة، بأن أفراد العينة لم تلحظ تغيّراً ملموساً في سياسات الحكومة في هذا الصدد وتحديداً في مجالات التوظيف والتعليم والخدمات والقضاء وحرية التعبير. فضجيج الاحاديث عن تغييرات جوهرية في سياسات الدولة في مجالات ذات صلة بالمعتقدات لم تعكس نفسها بنفس القدر الذي جرى الحديث عنه بخصوص تلك التغييرات. وقد أرجع بعض أفراد العينة السبب الى أن دوافع الحكومة في التغييرات تتجه في الأصل الى الخارج أكثر منها الى الداخل، أي أن ما جرى من تعديلات في منهج التعليم، وفي نظام الدعوة والارشاد، وفرض القيود على الخطباء كان إستجابة لضغوط خارجية وبالدرجة الأولى أميركية، ولم تأت من أجل تسوية مشكلة داخلية بين المجتمع والدولة.

يلتقي هذا التفسير مع ما نقله المحامي عبد الرحمن اللاحم في حوار تلفزيوني مع فضائية (العربية) في الثلاثين من ديسمبر الماضي، حول خلفية انعقاد اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري، حيث عدّه لقاءً بين الحكومة والحكومة، على أساس نسبة الممثلين الرسميين فيه، والغاية التي من أجلها عقد اللقاء. بكلمات أخرى، أن الطبقة الحاكمة أرادت من الحوار الفكري معالجة أزمة الدولة ودرء الاخطار المحدقة بها وأبرزها التقسيم وزعزعة إستقرار السلطة، وليس إعادة بناء المجتمع وإشاعة قيم التعدد والتسامح.

خلاصة القول بأن المسعى الوحدوي لدى الدولة مازال محفوفاً بكل مبررات الريبة والحذر، ولم يتجاوز حد طلاء الصورة الخارجية للحكومة، وأن المدخل الى الوحدة الوطنية هو إعادة بناء الدولة على أساس جديدة، مستمدة من مكونات المجتمع نفسه، ومن تطلعاته المشروعة.

خلاصة ورقة مقدّمة لمؤتمر الحوار الوطني السعودي في مكة المكرمة

المشاركة السياسية والتطرف

د. مشاري بن عبدالرحمن النعيم

قام النظام السياسي السعودي منذ البداية على موازنة توفيقية بين جذور دينية وعرفية من جهة، و متطلبات التحديث والعصرنة من جهة أخرى. لم يكن التوفيق بين هذا وذاك سهلاً دائمًا، ولم يخل من صعوبات وهو ما تطلب حضور القيادة السياسية كي تضع ثقلها هنا تارة وهناك تارة أخرى وفق مقتضيات الاستقرار السياسي؛ لقد توافقت الكثرة الغالبة من المهتمين بالشأن العام أن اللحظة التي نعيشها في هذا الوقت تمثل منعطفًا تاريخيًا يحتاج إلى تطوير للموازنة السابقة؛ وقد التقطت القيادة السياسية هذه الإشارة واستعدت لإطلاق عملية سياسية تطويرية لا تخرج عن المعادلة التوفيقية المشار إليها؛ وما هذا اللقاء الكريم إلا إحدى بواكيرها.

اتخذت المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرارات عدة صور تاريخية كالاتصال الشخصي ورفع العرائض بصفة فردية أو جماعية، غير أن أسلوب الانتخابات ظل الأكثر استحواذًا على مطالب الشعوب، بل وربما زادت جاذبيته مع تسارع وتيرة الاتصالات المعولمة. في ظل التحولات الجذرية في الخريطة السكانية في المملكة (تصاعد نسب التحضر إلى معدلات غير مسبوقة، تخطى نسبة شريحة الشباب نصف إجمالي عدد السكان، ارتفاع أرقام مخرجات مؤسسات التعليم العالي ونسب المثقفين والمتعلمين في مختلف التخصصات بمعدلات قياسية) من جهة، والتغيرات العالمية والإقليمية الحالية من جهة أخرى، لا مناص من القول : إن تطويرًا للعمل السياسي في المملكة في اتجاه ديموقراطي - مع استلهام واعٍ بالطبع لثوابتنا الدينية والوطنية - قد بات أمرًا محسومًا.

يستخدم مفهوم الديموقراطية هنا ليعني نظامًا يتنافس فيه عدد كبير من الموظفين الحكوميين سلميًا للحصول على أصوات المواطنين الناخبين للحصول على مناصبهم. تستدعي الديموقراطية عدة مفاهيم محورية غدت جزءًا منها مثل الحقوق المدنية والسياسية وفصل السلطات والمراقبة المتبادلة بينها والدستور وتنظيمات المجتمع المدنية

من هذا المنطلق، يمكن القول بكل ثقة - وجريًا على منهج النهضويين المسلمين السابقين والمعاصرين - إن بالإمكان التوصل إلى صيغ خلاقة للتوفيق بين الثوابت الإسلامية والممارسة الديموقراطية. لا شأن لنا هنا بالآراء المتشنجة التي تصر على فرض تعارض أو تناقض بين الإسلام كدين والديموقراطية كأسلوب حكم، لما في ذلك من تضييق وحجر للطابع العالمي للإسلام ولصلاحيته باختلاف المكان والزمان؛ ولا يغمض الكاتب عينيه عن أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية التي تسود في مجتمعنا وما تفرضه من ضرورة التفكر في تبني صيغة أو صيغ توفيقية تراعي الخصوصية الاجتماعية ضمن حدود المنهج العلمي. من هذا المنطلق تهتم الورقة الحالية بالمشاركة الديموقراطية في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية في مجتمعنا وخصوصًا موجة التطرف الديني تأثيرًا وتأثرًا.

تأخذ المشاركة الديموقراطية عدة صور أدناها التصويت وقد ترتفع وتيرتها بالمشاركة في الحملات الانتخابية وحضور اللقاءات السياسية [كالندوات والمحاضرات وحلق النقاش..] والترشح للمناصب العامة والانضمام للتجمعات السياسية.إن من نافلة القول: إن المشاركة السياسية الديموقراطية من ضرورات المجتمع الحديث من الناحية المبدئية؛ إنما يبقى ما تجب مناقشته قضية مقدار هذه المشاركة وسرعة جرعاتها وتوقيتها أخذًا بعين الاعتبار الظروف المجتمعية السائدة [كالخريطة الفكرية والطبقية والبيئة الإقليمية والعالمية وتأثير ذلك كله على الاستقرار السياسي.

التطرف والارهاب

بنية الفكر المتطرف هي عادة نظام منغلق على ذاته يقوم على مجموعة مما يعده أصحابه «مسلمات بديهية» لا تقبل الجدل؛ يجري التوصل إلى هذه «المسلمات» عن طريق توظيف نصوص أو مبادئ معينة بطريقة لا عقلانية مبتسرة أو لا تاريخية بما يفرغها من مضمونها وخصوصيتها التاريخية (تأثيرات الزمان والمكان)؛ يؤدي هذا النظام المنغلق إلى إدانة الواقع وتجريمه - أو جوانب منه - وتجهيل كل من يفكر ضمن أُطره، ومن ثم مقاطعته أو حتى محاربته وإياهم. المتطرفون عادة لا يفكرون ضمن أركان النظام القائم ولا يقبلون غير تقويضه والبدء من ثم في «تشييد» نموذجهم المثالي الذي يتصورون أنه سوف يستجيب لمسلماتهم ويخلص العالم من شروره ومفاسده؛ ما يجعل كلاً منهم يحمل مشروعًا «استشهاديًا»؛ و«الشهيد» الذي يؤمن عادة بصحة مواقفه وآرائه لا يقبل نسبية التفكير وتعددية الخطابات والتسويات الظرفية وهي كلها بالطبع من خصائص التفكير العقلاني النسبي.

ويمكن القول عمومًا : إن الإرهاب هو كل استخدام غير مشروع للعنف المادي أو الفكري ضد الغير لتحقيق أغراض سياسية.

علاقة التطرف الفكري بالبنية الاجتماعية

من المعترف به - ولو ضمنًا - أن استقرار وانسيابية العملية السياسية الانتخابية تستلزم الارتكاز على مساحة وسطية اجتماعية - دينية - سياسية عريضة توفر قاعدة من الإجماع أو شبه الإجماع السياسي. (لا يتناقض هذا مع ضرورة وجود حماية قانونية للآراء المخالفة التي تقع ضمن مساحة فضفاضة من الإجماع الوطني). إن ما سبق ذكره من تعزيز لجوانب الثقافة السياسية العقلانية يصب في قنوات هذه المساحة الوسطية ويوسعها ويقلص بالتالي مساحات التطرف الفكري والديني ويجف منابعهما ويؤدي بها إلى الضمور.

تحتاج هذه الوسطية العقلانية إلى حامل اجتماعي لها وهو الذي سيكون ليس إلا بنية اجتماعية حيوية تتوسع وتترسخ فيها الطبقة الوسطى الجديدة التي تتفاعل إيجابيًا مع قوى السوق والعولمة الاقتصادية؛ وفي الوقت الذي تأمن فيه الطبقة الرأسمالية على أعمالها واستثماراتها، يتم تبني برامج وسياسات نشطة تقلص دائرة الفقر وتحاصرها.

في ظل عدم توافر دراسات علمية لظاهرة التطرف وللخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية للمتطرفين والإرهابيين في المملكة في هذه

الفترة، لا مناص من القول اعتمادًا على ما يتوفر من معلومات شحيحة: إن شريحة واسعة من المتطرفين يأتون من أوساط اجتماعية وسطى أو حتى عليا أحيانًا، وبالتالي لا يبدو أن المقولة التي تربط بين التطرف والإرهاب من جهة، والظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية من جهة أخرى بصورة مباشرة، تستند إلى أرضية صلبة. لا تربط الورقة الحالية تلقائيًا بين العوامل الاقتصادية والنظام الفكري، فللأخير منطقه الخاص الذي لا يعكس غالبًا مؤثرات البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي بطريقة ميكانيكية آلية؛ غير أن الخطاب الثقافي ليس منعزلاً تمامًا عن هذه المؤثرات، وإنما يتأثر بها بطريقة نسبية غير مباشرة.

حول مقدار المشاركة السياسية

لقد كان من الحكمة التقليدية أن المشاركة السياسية الانتخابية كفيلة بتقليص مساحة التطرف الفكري والسياسي وتوسيع مساحة الوسط والاعتدال السياسي. كان هذا على الأقل هو ما أوحت به التجارب السياسية الأنجلو ـ أمريكية؛ والحق أن هذه القناعة تعززت بتجارب سياسية عبر العالم في عدة مجتمعات؛ غير أن تجارب مجتمعات انتقالية في أوروبا وغيرها هزت شيئًا من القناعة السابقة وعلمت بعض علماء السياسة أن العملية السياسية الانتخابية قد تعطي اتجاهات متطرفة ـ لا تضمر ولاءً للعمل السياسي التنافسي ـ فرصة للتهييج الشعبي والنفاذ إلى المؤسسات السياسية المعنية دون إيمان حقيقي بشرعيتها أو جدواها.

لا يعفي السيناريو السابق من التفكر في وسائل لتفويت الفرصة على المتشككين والمتطرفين وتعزيز مصداقية العملية السياسية التنافسية وذلك بإعطائها اهتمامًا جديًا وجعلها أكثر من مجرد واجهة سياسية فقيرة المضمون. ولذلك، يرى الكاتب أن الخطوة التي أعلن عنها أخيرًا بشأن إنشاء مجالس بلدية منتخبة جزئيًا يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة إذا ما جرت وفق نظام محدث يعطي لهذه المجالس اختصاصات ذات شأن حسب مقتضيات نظام إداري لا مركزي؛ ومن المؤمل أن تجري مراقبة عمل هذه المجالس بروح إيجابية بغية تذليل المعوقات أمامها وتوفير المعلومات والمخصصات الضرورية لحسن سير العمل. من المهم كذلك أن يتم تطوير هذه التجربة في ذات المجالس وفي مؤسسات سياسية أعلى بطريقة حكيمة واعية لضرورات العصر وتضاريس المجتمع.

إن ما يسبق ذلك أولوية في هذا المضمار أن يجري العمل على توفير البنية الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة بما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي ويحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي للمملكة.

يبدو للباحث أنه يمكن تصنيف الآراء التي طرحت في الساحة الوطني حول مقدار ما يجدر تبنيه من إصلاحات سياسية إلى صنفين:

* تبني إصلاحات سياسية جذرية تسفر عن إقامة نظام سياسي برلماني ليبرالي حديث من أهم أركانه أن تكون الحكومة فيه مسؤولة أمام مجلس شورى (برلمان) منتخب انتخابًا شعبيًا مباشرًا.
* تبني إصلاحات سياسية جزئية متدرجة تحافظ على الشكل العام لنظام الحكم في المملكة مع إنشاء مؤسسات سياسية جديدة أو إصلاح مؤسسات قائمة بما يوسع مجالات المشاركة السياسية الشعبية.

حول سرعة المشاركة السياسية

يغلب على النقاش الدائر حول المشاركة السياسية الشعبية في عملية صنع القرار اتجاهان:

* الاتجاه الذي يرى أن المشاركة السياسية الشعبية مبدأ أصيل منشأه أن تعزيز قدرات المواطنين وتوسيع مداركهم الاجتماعية والسياسية بصفة خاصة أمر يتحصل من خلال عمليات المشاركة السياسية؛ فآليات المشاركة حسب أصحاب هذا الاتجاه كفيلة أن توسع الآفاق الفكرية للمواطنين وتوجهها نحو تعزيز تمثل الفرد لمفهوم الصالح العام.
* الاتجاه الآخر الذي يرى أن المشاركة السياسية يجب أن تكون خطوة تالية لنشوء فضاء اجتماعي مستقل ووسيط بين الدولة والمجتمع؛ هذا الفضاء هو ما يعرفه علماء السياسة بالمجتمع المدني الذي يتكون من منظومة من الجمعيات والنقابات والأحزاب المستقلة عن الدولة والتي تعمل على توليف الآراء والمطالب الاجتماعية وصهرها على شكل مواقف وبرامج وسياسات عامة. لا ينفك علماء السياسة من الإشارة إلى أن هذه التنظيمات ترفع مستوى الوعي الشعبي بالشأن العام وتنمي مفهوم المصلحة الاجتماعية وتؤطر عملية التصويت.

لا غنى عن ذكر أن لمفهوم المجتمع المدني بعدًا مهمًا آخر يتمثل في تبلور ثقافة سياسية وطنية عقلانية تقر ـ ضمن ثوابت الإجماع العام ـ بالتعددية السياسية والاجتماعية وتعترف بحق الآراء المتعددة في التداول والنقاش العام.

لا مراء في أن ثقافتنا المحلية تتضمن عناصر عقلانية و إيجابية ينبغي تعزيزها، وأخرى دون ذلك من الأولى تهميشها. لن يكون هذا العمل سهلاً وسوف يتطلب وقتًا طويلاً نسبيًا، حيث يعرف المختصون أن التغير الثقافي عملية بطيئة وليست دائمًا أحادية الاتجاه. إن تعزيز الجانب العقلاني في ثقافتنا المحلية هو من مقتضيات العصر وهو أمر حاصل جزئيًا نتيجة لتسارع التقدم العلمي ولقوى العولمة الثقافية والاقتصادية؛ غير أنه من الملاحظ أن جوانب غير عقلانية لا تزال ترتع في خطابنا الثقافي وممارساتنا الاجتماعية. لا تقتصر هذه الظاهرة على مجتمعنا بالطبع، إذ توجد في مجتمعات عدة بدرجات متفاوتة، غير أن حدتها تعمق ازدواجية في التفكير والسلوك الاجتماعيين، ويهمنا هنا ما يتعلق منهما بالجانب السياسي.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن إقحام المجتمع في ميدان المشاركة السياسية قبل نضوج مؤسسات المجتمع المدني يصب كما هو حاصل في بلدان مجاورة في خانة الانتماءات التقليدية القبيلة والطائفية والجهوية بل ويزيدها صلابة؛ إذ أن العملية الانتخابية سوف تنحرف عن هدفها الحقيقي وتعكس الانقسامات الاجتماعية والدينية المعروفة في المجتمعات التقليدية؛ وفي حين أن المجتمعات التقليدية معروفة باستقرارها السياسي لأن مجال السياسة معزول عن تلك الانقسامات، فإن عملية انتخابية تنقل تلك الانقسامات إلى الميدان السياسي قد تهدد بتعريض الاستقرار السياسي للخلل.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن بعض حالات التغير السياسي الحديثة والمعاصرة أعطتنا وما تزال تعطينا دروسًا في العلاقة بين التغيير السياسي من جهة، والتغيير الثقافي والاجتماعي ـ الاقتصادي من جهة أخرى. ونستطيع في هذه العجالة أن نشير إلى تجارب «دمقرطة» مرت بها دول تندرج في صنفين من حيث السرعة والتوقيت كما يلي:

* حالات تسارع فها التغيير السياسي بشدة دون أن يُمهَّد له ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا كالاتحاد السوفيتي السابق والجزائر والنتائج غير خافية.
* حالات سبق فيها التغيير الثقافي والاجتماعي ـ الاقتصادي التغيير السياسي وهيأ له كالتجربة المغربية التي رغم عدم خلوها من الملاحظات، فإنها تحمل مضامين إيجابية واعدة.

الخلاصة

بين هذين الرأيين، يجدر التفكر جماعيًا وحثيثًا في تبني سياسة تحديث ثقافي بحيث يجري العمل على نشر وتعزيز ثقافة اجتماعية سياسية عقلانية تقوم على تحديث الخطاب الديني وتهيئ المواطنين لاستلهام أصول تراثهم ومضامينه الراقية؛ بتوظيف هذه العناصر يبدع المعنيون برنامجًا سياسيًا تحديثيًا إصلاحيًا متدرجًا يحدث مؤسسات سياسية قائمة وينشئ أخرى تقوم ـ جزئيًا في البداية ـ على آليات سياسية انتخابية.

لا تضمن العملية الديموقراطية بالطبع حل كل المشاكل والصعوبات الاقتصادية القائمة، فالأمثلة المتوفرة خلصت إلى نتائج إيجابية أحيانًا ودون ذلك في أحيان أخرى؛ ولكنها بالتأكيد سوف تزيد شفافية العمل العام وتعزز مبدأ المسئولية والاستجابة الحكومية للاتجاهات الشعبية.

(نقلاً عن مركز الحوار الوطني)

http://www.nationaldialoge.org.sa/news3.php?id=33

التحولات الداخلية أسرع بكثير مما تنوي الفئوية السياسية إحداثه من تغيير وإصلاح

العربية السعودية واحتمالات التفكك

ناجي حسن عبد الرزاق

حكمت العائلة السعودية البلاد حكما مطلقا متصلاً منذ الملك عبد العزيز حتى اليوم، وظلت ممسكة بزمام الأمور بسبب ثلاثة عوامل أساسية هي: الحماية الأمريكية، والثروة النفطية، وتوظيف الإسلام شعبيا كشرعية دينية قوية للحكم. ومن المنطقي أن تتهاوى قدرة آل سعود على الاستمرار في الحكم إذا ما اختلّ تأثير هذه العوامل لأي سبب. فهل الوضع الحالي السعودي يشير إلى تهاوي عوامل الاستقرار الثلاثة هذه بما ينذر بتقويض الحكم السعودي؟ وهل هناك إمكانية محتملة لحدوث تحولات إصلاحية شاملة وأساسية تنقذ البلاد من التفكك؟

حكمت العائلة السعودية البلاد حكما مطلقا متصلاً منذ الملك عبد العزيز حتى اليوم، وظلت ممسكة بزمام الأمور بسبب ثلاثة عوامل أساسية هي: الحماية الأمريكية، والثروة النفطية، وتوظيف الإسلام شعبيا كشرعية دينية قوية للحكم. ومن المنطقي أن تتهاوى قدرة آل سعود على الاستمرار في الحكم إذا ما اختلّ تأثير هذه العوامل لأي سبب. فهل الوضع الحالي السعودي يشير إلى تهاوي عوامل الاستقرار الثلاثة هذه بما ينذر بتقويض الحكم السعودي؟ وهل هناك إمكانية محتملة لحدوث تحولات إصلاحية شاملة وأساسية تنقذ البلاد من التفكك؟

إن تفكك الدول لا يتم إلا بوجود أوضاع داخلية تجعل التفكك ضرورة موضوعية، أما التدخل الخارجي فدوره محدد في تعجيل التفكك أو تأجيله وفق ما تقتضيه حسابات مصلحة القوى الخارجية. وهنا يبرز دور السلطة المركزية حيث تحدد تصرفاتها درجة احتمال حدوث التفكك. أي أن السلطة المركزية قد تسارع في إنضاج الشروط الموضوعية باتجاه تفتيت الدولة فتجعل التدخل الخارجي غير معترض عليه من قِبل المتضررين من السلطة المركزية أو من قِبل قوى سياسية ترى من مصلحتها الانفصال عن السلطة المركزية التي تمثلها أقلية مستأثرة بثروات الجميع، ويُنظر للعلاقة بين سلطة الدولة المركزية ومواطنيها باعتبارها عنصراً مؤثراً جداً في الشروط الموضوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدولة ما. فالمواطنون المستفيدون من وجود هذه السلطة سيقاومون بضراوة التفكك بينما ليس من المتوقع أن يبدي المتضررون مقاومة تذكر إذا كان استمرار تلك الشروط يسلبهم حقوقهم المختلفة لصالح فئة قليلة يتركز وجودها في المركز. ومن هنا تُطرح مشكلة العلاقة بين الأقلية المتسلطة المتواجدة في المركز وبين الأكثرية المتواجدة في الأطراف داخل الدولة. فالتفكك يحدث عموما إذا ما توفر أحد الشرطين الآتيين:

١. أن تشكل سلطة الأقلية المتواجدة في المركز عبئاً على أحد أطراف الدولة فيكون التخلص من المركز ضرورة موضوعية لاسترداد هذا الطرف أو ذاك لحقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي سلبها المركز.

٢. أو أن يشكل أحد الأطراف في الدولة عبئاً على مصالح الأقلية في السلطة المركزية فيكون التخلص منه ضرورة موضوعية لحماية هذه المصالح من الانهيار في ظروف معينة. أي أن يكون المركز غنياً جداً بينما يكون احد الأطراف فقيراً جداً بحيث يزيد من أعباء المركز اقتصادياً وسياسيا واجتماعيا في أوقات الأزمات.

وفيما يخص العربية السعودية تتحكم فيها أقلية (مركزها نجد مؤلف من آل سعود ووهابيين دينيين رسميين) ببقية الأطراف المناطقية دون أدنى اعتبار لخصوصيات هذه الأطراف. بطبيعة الحال هناك مستفيدون آخرون من استمرار هيمنة سلطة هذه الأقلية وهم الحاشيات الملكية السعودية والوهابية الدينية التي تسعى إلى تمرير هيمنة الأقلية باعتبارها وجوداً شرعيا من الناحيتين السياسية والدينية.

بشكل عام توجد في شبه الجزيرة تجمعات سكانية مذهبية وقبلية، وقد عمل الملك عبد العزيز بمساندة بريطانية منقطعة النظير على احتلال مناطق هذه التجمعات من أجل تشكيل دولة سميت فيما بعد المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ حيث أصبحت شبه الجزيرة خاضعة لحكم أقلية نجدية تتألف من آل سعود أحفاد محمد بن سعود وآل الشيخ أحفاد محمد بن عبد الوهاب. هذه الأقلية وضعت يدها على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبقية السكان في مناطقهم المختلفة. فمنذ بداية حكم الملك عبد العزيز وحتى الآن لم تتم إجراءات توحيد حقيقية بين سكان المناطق وإنما تمت هيمنة مطلقة على البلاد لا سيما على المناطق الغنية اقتصاديا ودينيا. فالأقلية النجدية الحاكمة وجدت الشريان الحيوي الضامن لبقائها في السلطة آتٍ من المنطقة الشرقية كمصدر اقتصادي قوي ومن الغربية كمصدر أيديولوجي ديني قوي لشرعنة وجود واستمرار سلطة الأقلية في نجد.

التفكك المضمر في الدولة السعودية

ساهمت العائلة الحاكمة بدور كبير وفاعل في تعميق العداء بين سكان مناطق شبه الجزيرة العربية من خلال إبراز الحقد الطائفي والقبلي والمناطقي لتجعل الصراع محصورا في إتجاهات مذهبية وقبلية ومناطقية بدلاً من جعله محصورا في إتجاه واحد مع المركز النجدي المهيمن سياسيا واقتصاديا ودينيا على كل المقدّرات. ولهذا ظل البناء الاجتماعي في السعودية مفككا وغير متسالم وغير متعايش في تعدده المذهبي والقبلي والمناطقي. فتكريس هذه النوعية من الصراعات قد أمّن خلال السبعة عقود الماضية حكم الأقلية السعودية الوهابية وأزاح عن كاهلها خطر تفكك الدولة. ونتيجة لإعادة توجيه الصراع بعيدا عن هذه الأقلية، تشكلت عزلة مذهبية وقبلية ومناطقية داخل الدولة السعودية

بحيث صار كل مذهب أو قبيلة أو منطقة يشعر بأن الخطر الحقيقي على وجوده هو المذهب أو القبيلة أو المنطقة الأخرى. فتحول مجتمع الفسيفساء في شبه الجزيرة العربية إلى أقليات مغتربة عن بعضها البعض تهيمن عليها أقلية نجدية تتألف من آل سعود ووهابيين دينيين رسميين.

ونظراً لتخندق كل طرف مذهبي أو قبلي أو مناطقي فإنه صار يشعر بالعزلة والشك في الآخر المذهبي أو القبلي أو المناطقي. فأصبحت الأقلية الحاكمة النجدية جهة تلجأ إليها كل هذه الأطراف للاحتماء بها ضد الآخر مما أكسبها أهمية باعتبارها مصدرا لأمن الأكثرية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، استمر خوف المواطنين من بعضهم البعض وذلك على أساس مذهبي وقبلي ومناطقي، ولذلك نشأت بين سكان المناطق المختلفة عدّة ظواهر:

١. ارتبط شعور مواطني المناطق الطرفية (غير النجدية) بأن أمنهم لا يتحقق إلا بوجود الأقلية النجدية الحاكمة، فأفرز هذا الشعور حاجة مشتركة لدى هؤلاء المواطنين بأهمية هذه الأقلية لوجودهم. وفي الجهة المقابلة، يشعر النجديون بأن الخطر محدق بهم لطالما كانت هناك توجهات مطالبية حقوقية مناطقية او مذهبية منفردة لدى سكان المناطق الطرفية. فالنجديون يتحسسون مدى الخطورة على وجودهم حينما يعودون إلى الحدود القديمة الصحراوية لمنطقة نجد قبل قيام الدولة السعودية الثالثة.

فالنجديون، بشكل عام، لا يمانعون من أن تمارس الأقلية الحاكمة المزيد من التسلط والدكتاتورية إزاء أية تحركات مطالبية حقوقية في الأطراف إذا ما كانت هذه التحركات نابعة من منطقة محددة بدون نجد. بل أن أي تحرك منفرد من قبل الأطراف لنيل هذه الحقوق تقابله صيحات استهجان من قبل النجديين بدون استثناء مبررين هذه التحركات بأنها نزعات انفصالية وغير وطنية.

٢. إكتسبت نجد سيادة معنوية أكثر تأثيرا من تأثير مناطق أخرى تتمتع بسيادة حقيقية اقتصادية ودينية وثقافية بسبب اعتقاد مواطني المناطق الأخرى بأهمية الأقلية النجدية في الحفاظ على أمنهم.

٣. اعتقاد مواطني المناطق الطرفية بان زوال نجد كمنطقة وسطى مقر الأقلية السعودية والوهابية يعني عودة الخطر وفقدان أمنهم وانتشار الفوضى.

٤. اعتقاد مواطني المناطق الطرفية بأن دورهم ثانوي في الحكم وبالتالي ليسوا معنيين بأمر السلطة وإدارة البلاد بشكل أساسي.

٥. اعتقاد النجديين في العموم وخصوصا المنتمين لمؤسسة السلطة السياسية والدينية بأنهم أصحاب الحق الأساسي في الحكم لذلك يجب أن تبقى نجد مركز القرارات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، وبالتالي يجب أن تبقى نجد ورجالها القبليون والمناطقيون والمذهبيون الجهة التي يجب أن لا تنافسها جهة أخرى سواء كانت مناطقية أو قبلية أو مذهبية. وأن يظل دور الباقين من المواطنين في المناطق الأخرى في حدود الدور المساعد المتلقي والمنفذ للتعليمات من نجد الحاكمة.

لم يعد النفط مصدر قوة للأقلية النجدية كما كان فيما مضى أسدى النفط خدمة كبيرة لسلطة الأقلية النجدية السعودية والوهابية تمثلت خارجيا في تعزيز علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وفي تمكينها داخليا من دعم العزلة وتعميق المذهبية والقبلية والمناطقية وتشتيت القوى السياسية المعارضة. إلا أن المآزق الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي أفرزها حكم الأقلية في السعودية جعلت من نجد مصدرا للمشاكل وليست مصدرا للحلول.

بدت مواقف معظم المواطنين في المناطق الطرفية تتحول من كونهم محتاجين للأقلية النجدية الحاكمة كمصدر للأمن لهم إلى كونهم خائفين وغير مطمئنين من هذه الأقلية لأنها بدت عاجزة عن توفير الحماية الأمنية سواء كانت هذه الحماية متمثلة في الأمن الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي. فسلطة الأقلية النجدية المهيمنة تحولت إلى أخطبوط اقتصادي وسياسي وثقافي (الهيمنة المذهبية) واجتماعي إلتهم خيرات الأكثرية من السكان وتراثهم التاريخي، فتحولت وظيفتها كسلطة يجب أن تكون أمينة على حقوق الجميع إلى سلطة تجمع الجباية من المناطق الغنية (المنطقة الشرقية والحجاز) ومركزتها في منطقة نجد على شكل ثروات نقدية خاصة داخل وخارج البلاد واحتكارات استثمارية واسعة، وعلى شكل مشاريع تنموية تستأثر بها منطقة نجد وخاصة مدينة الرياض والقصيم. لذلك، تحتكر سلطة الأقلية النجدية عمليا كل الصلاحيات والقرارات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية كجزء من سلطتها المطلقة، بينما لا تترك هذه السلطة لسكان المناطق الأخرى إلا الفتات مقارنة بما يُقدم للتنمية في منطقة نجد.

وغالباً ما يشكو المواطنون في المناطق الأخرى من اضطهاد رسمي نجدي يقصيهم عن صنع القرارات بمختلف أشكالها. فقرارات مجلس الوزراء لا تراعي الخصوصيات المذهبية ولا المناطقية. فمواطنو المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية..الخ يشعرون بأن هذه القرارات مفروضة عليهم لأنها لم تنبع من خصوصياتهم المناطقية أو المذهبية أو الاجتماعية أو الثقافية التي كثيرا ما تختلف عن تلك الموجودة في نجد. إلا أنهم يضطرون إلى تنفيذها برغم تعارضها مع خصوصياتهم التي يفترض أن تحدد طبيعة القرارات الصادرة من المركز النجدي. فإحدى المشكلات الأساسية التي أفرزتها سلطة الأقلية النجدية السعودية والوهابية هي أنها سيّدت خصوصيتها النجدية لأكثر من سبعين عاماً فحرمت خلال هذه الفترة بقية المناطق من أية صلاحيات تقرر عن طريقها ما تراه صالحاً لشئونها الاقتصادية والمذهبية والثقافية والاجتماعية في نطاق الدولة الوطنية الواحدة.

وعندما أقر الملك فهد نظام المناطق لم تُعطَ المناطق أية صفة خاصة بل رُبطت ربطاً قوياً بالمركز النجدي في جميع الشئون. وهذا إقرار من سلطة الأقلية النجدية بمصادرة حقوق الأكثرية من المواطنين في المناطق الأخرى شكل عبئاً آخرا راكمت تبعاته الكثير من خيبات الأمل والشعور بالاضطهاد والعنصرية مما زاد من استعداد المتضررين للترحيب بالمشاريع الاصلاحية الحقيقية التي تحررهم من العبودية للنجدي الحاكم سواء كان سياسيا أو دينيا بما في ذلك المشاريع الأشد قسوة المتعلقة بتفكيك الدولة السعودية إذا ما أحالت سلطة هذا الحاكم دون تحقق إصلاحات حقيقية شاملة تمس القضايا الجوهرية المتعلقة بمصالح سكان المناطق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بما في ذلك الحرية المذهبية. أما منح مجالس المناطق بعض القرارات، كما صرح بذلك الأمير سلطان بن عبد العزيز مؤخراً، فلا يُتوقع منه أن يؤتي ثماره الحقيقية مادامت كل منطقة خاضعة بطريقة غير ديموقراطية لمندوب نجدي من آل سعود يحدد من خلال هيمنته على مجلس المنطقة طبيعة القرارات المُتّخذة التي تخدم غالبا سلطته المرتبطة بمصالح الأقلية النجدية التي ينتمي إليها.

إنهيار الاستقرار واحتمالات التفكك

هل تصرفات سلطة الأقلية النجدية الحاكمة تسير الآن باتجاه إنضاج شروط تفكك الدولة السعودية؟ هناك اتفاق على أن معالجة هذه السلطة لمجمل الأوضاع الداخلية المتعلقة بمآزق العربية السعودية الآن لا تتجه

نحو ضمان وحدة البلاد في المستقبل في ظل إصرارها على معالجتها لهذه المآزق بوسائل تقليدية مرتبطة بمصالحها كأقلية متسلطة على الاقتصاد ومصادر الثروة الوطنية وعلى القرارات السياسية والدينية. فهناك مسافة كبيرة بين أداء سلطة الأقلية النجدية من آل سعود والوهابيين الرسميين وبين الحلول الحقيقية المانعة لحدوث المزيد من التدهور في عوامل الاستقرار المتعلقة بعلاقة آل سعود بالولايات المتحدة الأمريكية واحتكار ثروة النفط والهيمنة الدينية المطلقة للوهابية. فما هي المؤشرات الماثلة في هذه العوامل التي تزيد من احتمال تفكك الدولة السعودية كلما تفاعلت معا؟

العامل الأول: منذ قيام العلاقة بين العائلة الحاكمة السعودية والولايات المتحدة وحتى الآن لم تمر على هذه العلاقة أزمة عاصفة بمثل ما هي عليه اليوم بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . فكل يوم بعد هذا التاريخ المشئوم بالنسبة لآل سعود يتسارع العد التنازلي لهذه العلاقة بحيث بدت أزمة ثقة عميقة تتخلل هذه العلاقة. فمن المعروف أن الحكومة الأمريكية خلال الفترة المنصرمة وحتى اليوم هي الضامن الخارجي القوي لبقاء السلطة المركزية النجدية في يد العائلة الحاكمة السعودية. إلا أن انهيار الدولة السوفيتية ومنظومتها الاشتراكية أفقد العربية السعودية أهميتها الاستراتيجية كحليف معاضد للولايات المتحدة ضد التوسع السوفيتي. وفقدان هذه الأهمية جاء كإحدى نتائج تغير الأولويات التكتيكية والاستراتيجية في السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة بحيث لم تعد هناك قيمة لبقاء الأنماط القديمة التي تحكم العلاقة الدولية بما في ذلك العلاقة الأمريكية – السعودية. وما نلمسه اليوم من تدخل أمريكي في الشأن العراقي هو المدخل الجديد للبدء العملي بصياغة جديدة للشرق الأوسط كمؤشر على إعادة صياغة الأولويات التكتيكية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصالحها الاستراتيجية بعد الحرب الباردة لتبقى القوة العالمية الوحيدة ذات التوجهات الإمبراطورية.

إن كارثة الحادي عشر من سبتمبر التي كان معظم منفذيها سعوديين جعلت من العربية السعودية محط أنظار العالم ليس باعتبارها المصدّر الأول للنفط عالمياً فقط بل المصدر الأول أيضا للإرهاب على مستوى العالم. ومن سوء الحظ أن يفيق الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا على كارثة تلازم النفط مع الوهابية. هذا التلازم كان يخدم لفترة طويلة مضت العائلة الحاكمة السعودية كما كان يخدم الإمبريالية في حربها ضد الشيوعية أيضا.

ولكن بعد الحرب الباردة لم يعد هذا التلازم مفيدا من الناحية الاستراتيجية. إلا أن الفكر الأمريكي الإمبريالي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وجد ضالته الأخلاقية في تثوير الفكر الغربي عامةً ضد الإسلام كوجود أيديولوجي بديل عن الشيوعية بهدف تبرير النشاطات العسكرية الأمريكية في العالم وتبرير استعار الروح الإمبريالية التي تتملك الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من خطأ الربط بين الإرهاب والإسلام كدين، إلا أن شكل العلاقة بين نظام الحكم في السعودية والوهابية كفهم خاص للإسلام قد أفرز أشكالاً من الإرهاب مستغلا طاقة النفط لدعم نشاطه في العالم. وفي نفس الوقت كان دور الغرب المؤدلج إمبريالياً متفقا على حماية الحكم السعودي ذي الإيديولوجية الدينية الوهابية لتحطيم القوى الثورية المناهضة للإمبريالية العالمية.

كان صمت الغرب عن الخطاب الديني الوهابي المفسر للإسلام والمحمي سعوديا قد أضاف إلى هذا الخطاب الإرهابي روحاً إضافية لجعله أقوى وأكثر إرهاباً وأشد تأثيرا وأعمق تلاحماً مع العائلة الحاكمة السعودية ليشكلا معاً قوة رجعية معيقة لتطور مجتمع شبه الجزيرة والمجتمعات الأخرى التي دخلتها الوهابية السعودية من بوابة المال الذي يعتبر النفط مصدره الأساسي. ولأن الفهم الوهابي للإسلام وعلاقته بالحكم السعودي لم يعد ورقةً مرغوبة بعد الحرب الباردة وبعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر، فإن المطلوب هو أن تعمل الحكومة السعودية على تصفية التركة الوهابية وإعادة هيكليتها السياسية بما يسمح للأجندة الأمريكية الجديدة بالتطبيق بدون عقبات. وقد يكون خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي ألقاه في مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية بمثابة الخطاب التبشيري لأيديولوجيا جديدة قائمة على نشر الديموقراطية في العالم وبالأخص في الشرق الأوسط. لذلك يزعم الرئيس الأمريكي بان أولويات حكومته منصبة على نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط خلافاً لما دأبت عليه الحكومات الأمريكية السابقة خلال الستين عاما المنصرمة من تجاهل للحرية والديموقراطية ودعم للدكتاتوريات في هذه المنطقة بمن فيهم نظام الحكم السعودي. فإعادة ترتيب الورقة العراقية بمثابة بداية لإعادة ترتيب عدد من أوراق الدول وعلى رأسها السعودية.

وأهم خصائص إعادة ترتيب الأوراق المتعلقة بالسعودية هي نزع أهميتها الدينية والسياسية حتى لو اقتضى هذا الترتيب تفكيك هذا البلد إلى كيانات صغير على أساس مذهبي أو قبلي إن لم تنصاع الحكومة السعودية للمطالب الأمريكية. والأمراء السعوديون ورجال التيار الديني السلفي يدركون على ما يبدو أن هناك من يستهدفهم كأقلية حاكمة في شبه الجزيرة العربية قامت على سلفية دينية متطرفة. وقد عبر الأمير طلال بن عبد العزيز في مؤتمر صحفي عقده في باريس في مقر رابطة الصحافة الأجنبية التابع لوزارة الخارجية الفرنسية عن مخاوفه من أن يتحول سيناريو تقسيم السعودية إلى حقيقة عندها كما قال الأمير: (كل أبناء الشعب السعودى سيتحولون الى دروع ضد أى طرح بتقسيم بلادهم)(١). ولكن للأسف أنه إذا ما سعت الولايات المتحدة إلى تقسيم السعودية فلن يجد الأمير أو عائلته المالكة السعودية من المواطنين منْ سيتحول إلى درع دفاعاً عن وطن يتصرف فيه آل سعود كيفما شاءوا أو دفاعا عن وطن حمل إسم عائلة أو قبيلة (السعودية). فالأولَى في هذه الحالة أن يتحول الأمراء السعوديون إلى دروع بدلاً من المواطنين، إلا إذا قرر الأمراء أن يصبحوا مواطنين عاديين، عندها تكون كلمة الأمير طلال أكثر مصداقية وأوسع صدى لدى المواطنين. إن تحول آل سعود إلى مواطنين عاديين يتطلب منهم أولاً فك ارتباطهم التاريخي مع الوهابية، ثم فسح المجال أمام إيجاد شرعية بديلة غير دينية للحكم مما يتطلب صياغة عقدية اجتماعية قائمة على روح مدنية تنزع في النهاية احتكار السلطة.

وخلاصة القول: إن العربية السعودية فقدت دورها السياسي والديني المهم في الأجندة الأمريكية الاستراتيجية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد هجوم الحادي عشر من سبتمبر. السعودية اليوم هي جزء من المشكلة وليس الحل إلا بإعادة تقويم وضعها السياسي والديني الذي يخدم الاستراتيجية الأمريكية الحالية، فهل يتم ذلك بدون مشكلات جدية على المستوى الداخلي السعودي؟ سؤال بدأت ملامح الاجابة عليه تظهر على الساحة السعودية الداخلية بصورة عملية الآن من خلال الصراع المسلح بين جماعات العنف المسلح وسلطة الأقلية النجدية السعودية والوهابية مما قد يدفع الأمور إلى زعزعة الحكم السعودي مسرّعا بانهياره إذا ما استمرت الأزمة الاقتصادية والسياسية الثقافية والاجتماعية دون حلول ديموقراطية شاملة.

العامل الثاني: النفط عصب الاقتصاد السعودي والشريان الذي يغذي

بقاء البيت السعودي في الحكم، فمنذ أن بدأ إنتاج النفط تجاريا والسعودية لم تتمكن حتى اليوم من الاستفادة منه كثروة وطنية لترسيخ اقتصاد متين متعدد المصادر يخدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بل على النقيض من ذلك، تحولت عوائد النفط إلى يد العائلة الحاكمة تتصرف بها متى وكيف شاءت بدون أدنى محاسبة أو مكاشفة، فاصبح الأمراء أكثر ثراءً بينما أصبح معظم المواطنين أكثر فقرا وأشد حرمانا.

تشير بعض التحليلات الاقتصادية إلى أن عائدات النفط السعودي ستتراجع عما هي عليه الآن بعد عودة العراق إلى السوق النفطية العالمية بكامل طاقته الإنتاجية. وإضافة إلى هذا التراجع يُتوقع انخفاض سعر برميل النفط عن معدّله الحالي مما سيضاعف الوضع الاقتصادي السعودي سوءاً لا سيما في ظل نمو سكاني متزايد كل عام. فالنمو السكاني في السعودية — بحسب ما ينقله Nimord Raphaeli عن إحصائية للأمم المتحدة — يزيد بنسبة تُقدر بـ ٤.٢٪ خلال الأعوام ما بين ١٩٧٥ الى ١٩٩٩ مما جعل السعودية الأعلى في العالم في النمو السكاني. ولاحظ أيضا أن عوائد دخل النفط بين عامي ١٩٨١ (١٥٥.١ بليون دولار) و ٢٠٠١ (١٨٦.٥ بليون دولار) لم تكن منسجمة مع معدل النمو السكاني خلال الفترة ذاتها. فبينما كان عدد السكان ٩.٩ مليون عام ١٩٨١ زاد في عام ٢٠٠١ إلى ٢١.٤ مليون نسمة. وهذه الزيادة السكانية تعادل ما نسبته ٥٤ ٪ وهي أعلى بكثير من نسبة الزيادة في معدل الدخل الوطني من إنتاج النفط. بل أن معدل النمو الاقتصادي بلغ ١.٢٥ ٪ سنوياً، بينما عدد السكان يزيد بنسبة ٣.٦٧ ٪ كل عام(٢).

لذلك يُعد معدل نمو السكان أعلى من معدل الدخل الوطني من بيع النفط وغيره مما يعني أن العربية السعودية ستدخل في نفق من المشكلات الاقتصادية في المستقبل. ولهذه الزيادة الكبيرة في السكان في العربية السعودية مخاطر استراتيجية متعلقة تناقص حصص المواطنين من الثروة الوطنية. إلا أن هذه المخاطر لا تكمن في الأساس في زيادة السكان المضطردة خلال هذه الفترة على الأقل، بل في توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل بين المواطنين. ففي ظل استمرار الفساد المالي وسرقة المال العام من قِبل الأمراء وحاشياتهم ودعم النشاطات الإعلامية المناصرة للعائلة المالكة السعودية وغياب نظام للمحاسبة والمكاشفة والقضاء المستقل واستمرار ارتفاع العمالة الأجنبية وزيادة العاطلين عن العمل من المواطنين، فإنه يكاد يكون من المستحيل تحسن الوضع الاقتصادي حتى لو بُدأ بنظام لتحديد النسل في السعودية لتقليل نسبة المواليد.

وإضافة لذلك، تدفع الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى تردي أوضاع أخرى سياسية وأمنية واجتماعية خطيرة، وهذه الأوضاع بدورها تضاعف من الجهد الاقتصادي الذي يُبذل للسيطرة عليها كما يحدث الآن للسيطرة على الأوضاع الأمنية المنفلتة. فوزارة الداخلية مثلا أعلنت عن تخصيص عدّة ملايين من الريالات للمواطنين والمقيمين الذين يتعاونون مع الأجهزة الأمنية للكشف عن أشخاص أو مخططات لها علاقة بالصراع المسلح في السعودية هذا فضلا عن المخصصات المالية لمواجهة الأعمال المسلحة. وهذا على كل حال غيض من فيض.

إن تراكم العجز في الميزانية السنوية بدا نتيجة منطقية لهدر المال العام، ولذلك تضطر الحكومة السعودية إلى ضغط المصروفات على حساب المناطق الطرفية بشكل أساسي. في ظل استمرار التقشف المالي الذي تتبعه الحكومة السعودية منذ سنوات ظلت أمانة الرياض تصرف ببذخ على تنمية مدينة الرياض مستأثرةً بذلك على ما يجب أن يُصرف لتنمية المدن الأخرى كالمدن في المنطقة الشرقية أو الغربية الشمالية والجنوبية. والأمر لا يتوقف على هذا الحال في عدم عدالة توزيع الثروة بين المناطق، بل أن ما يستولي عليه الأمراء يصيب المال العام في مقتل. وعليه فإن الاستمرار على هذا المنوال، حتى بعد الإعلان عن أرقام الميزانية الحالية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) لن يزيد الوضع الاقتصادي إلا سوءاً. فالميزانية الحالية لا توضح أوجه الصرف المالي على المناطق بحسب الاحتياجات الفعلية. وإن مركز القرار النجدي هو الذي يحدد حاجة المناطق، بينما الذي يجب هو أن تكون حاجة المناطق هي التي تحدد كيفية القرار النجدي.

لقد بدت هذه النقطة أكثر وضوحا لدى بعض الكتاب الذين ينتمون لمناطق محرومة من المال العام. فمثلاً، عبّر الكاتبان قينان الغامدي في مقال له (ميزانيات المناطق: إنهاء مقولة "كل شيء في الرياض")(٣) وعلي سعد الموسى في مقال آخر (الميزانية بين المنطق والمناطق)(٤) عن الحرمان الذي يشعر به الكثير من أبناء المنطقة الجنوبية حيث ينتميان لها. فالكثافة السكانية في السعودية تتركز في المنطقة الجنوبية ومع ذلك تعتبر هذه المنطقة من أفقر المناطق السعودية ومن أقلها تنمية. أما المنطقة الشرقية فمع أنها أغنى مناطق السعودية في ثروتها الطبيعية (النفط والغاز) إلا أن سكانها، وبالأخص الشيعة، لم يحظوا بتنمية تتناسب مع مقدار الثروة الصادرة من منطقتهم. فمثلا لا توجد في المناطق الشيعية خدمات صحية وتعليمية مناسبة. كما أن معظم الذين ينتسبون لشركة أرامكو من الموظفين المستجدين ليسوا شيعة إذ لا تزال الشركة تفضل المواطنين السنة أو القادمين من مناطق أخرى.

وبنظرة سريعة على منازل القرى والمدن التي تكاد تكون ملاصقة لبعض آبار النفط والغاز يشاهد المراقب في هذه القرى والمدن بيوت آيلة للسقوط وأخرى تحتاج إلى ترميم وأسر تنقصها الحياة الكريمة. أضف إلى ذلك أن السكان القاطنين في المدن والقرى القريبة من معامل تكرير النفط في رأس تنورة وجعيمة كمدينة رحيمة وصفوى والقطيف وتاروت والعوامية وسيهات يعانون من نسبة عالية من التلوث بالغازات الصادرة من هذه المعامل ومع ذلك لا تُقدم لهم الحكومة السعودية خدمات صحية مجانية كافية وعالية المستوى تتناسب مع ما يعانوه من أضرار صحية نتيجة هذا التلوث. كما لم تُقدم لهم أية تعويضات عن الأضرار الصحية الناجمة عن هذا التلوث. أضف إلى ذلك أن الحكومة السعودية لم تبن مراكز صحية متخصصة في الأمراض الناشئة عن تلوث غازات معامل تكرير النفط القريبة من المواقع السكنية. بينما تتركز المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة بالدرجة الأولى في نجد لا سيما في مدينة الرياض. فبرغم انتشار مرض الأنيميا المنجلية في المنطقة الشرقية والجنوبية إلا أن كلا المنطقتين لا توجد فيهما حتى الآن مراكز صحية متخصصة لمعالجة هذا المرض، بل لا توجد بالمنطقة الشرقية مراكز أبحاث خاصة بهذا المرض أو بغيره من الأمراض التي تنشأ بسبب التلوث بالغازات النفطية.

وفيما يخص الحصول على الماء النقي الصالح للشرب فمعظمه يصل نجد على شكل مياه محلاة صادرة من معامل التحلية في الجبيل وينبع، بينما يضطر معظم سكان المنطقة الشرقية – لا سيما الشيعة – إلى دفع فواتير استهلاك مياه غير صالحة للشرب بسبب زيادة العكورة والملوحة وهي مياه تنبع من آبار محلية، أما منْ يستهلك من مياه غير الآبار المحلية ، فيضطر إلى استهلاك مياه مخلوطة بماء مالح.

وفي منطقة الحجاز نشاهد في مدينة جدة، وهي من كبريات المدن الحجازية، كيف أن الأمطار تكشف زيف دعوة عدالة توزيع التنمية بين المدن السعودية، واعتناء الحكومة السعودية بتوسيع الحرمين الشريفين كجزء من التنمية المعمارية لا يهدف إلى إنماء الحجاز بقدر ما يهدف إلى إثبات الشرعية الدينية التي يعتبرها آل سعود جزءا من شرعيتهم

كحاكمين. فالأمراء لا يترددون في قول أن خدمتهم للحرمين الشريفين تشريف لهم من الله. يقول الأمير سلطان في احد تصريحاته (إننا في هذه المنطقة الحساسة من العالم والتي شرفها الله بوجود الحرمين الشريفين والتي شرفنا بخدمتهما)(٥). إن الاصطفاء الإلهي لآل سعود يدعمه خطاب ديني وهابي، وأن التوسعة في الحرمين الشريفين يُراد لها أن تكون شاهداً على الشرعية الدينية التي لا يزال الخطاب السياسي السعودي متمسكاً بها ولكن بصيغ ومفاهيم وهابية نجدية.

إن سوء توزيع الثروة بين المناطق في العربية السعودية شكل شعورا بالنقمة من الهيمنة النجدية على القرارات الاقتصادية والسياسية. فحرمان سكان المنطقة الشرقية باعتبارها المنطقة الأغنى، جعل فكرة الانفصال قابلة للتداول لأن في الانفصال إنعتاق من الطوق النجدي الذي حرمهم من حقوقهم الاقتصادية التي استولت عليها أيدي الأقلية النجدية الحاكمة من آل سعود والوهابيين الرسميين وحاشياتهم القبلية والمناطقية.

سوف يكون لفكرة الانفصال صدىً أكثر واقعية كلما عجزت الحكومة عن تلبية حاجات السكان الاقتصادية لاسيما في المناطق الغنية. وربما وجود البطالة العالية التي تعاني منها السعودية يكون المدخل الموضوعي لجعل المحرومين من خيراتهم في مناطقهم يفكرون بجدية في حلول قاسية لحرمانهم، إحدى هذه الحلول الانفصال لاسيما إذا اتبعت الحكومة السعودية منهجية التفرقة المذهبية والقبلية في توظيف العاطلين عن العمل لسد ثغرات هنا وهناك ناتجة عن الباطلة. وفي هذا الصدد اعترفت الحكومة السعودية بنسبة بطالة في البلاد بـ ٩.٦ ٪ تقريبا، وهي نسبة تحاول الحكومة على ما يبدو التقليل من شأنها واعتبارها مشكلة لا تزال في حدودها العادية إذا ما قورنت بمثيلتها في دول أخرى. ففي ظل غياب إحصاءات حقيقية رسمية خاضعة لمبدأ المكاشفة حول عدد العاطلين عن العمل، تبقى التصريحات الرسمية السعودية حول نسبة البطالة مجرد زعم. فهناك من يعتقد بأن نسبة العاطلين عن العمل في السعودية تتراوح بين ٣٠-٣٦٪.

إن المشكلة الاقتصادية التي يجب وضعها بجدية بموقع الاهتمام الوطني هي تلك المتعلقة بحجم العمالة الأجنبية في السعودية والتي تُقدر بـ ٦ إلى ٧ ملايين عامل. فهؤلاء يحولون إلى بلدانهم ما مقداره ٥٠ بليون ريال (١٣.٣ بليون دولار) سنويا(٦). ومن الأهمية بمكان القول أيضاً بان نسبة الفقراء من المواطنين تتزايد كل عام. ومع ذلك لم تعترف الحكومة السعودية بمشكلة الفقر إلا مؤخراً من خلال الزيارة المشهورة التي قام بها الأمير عبد الله ولي العهد لأحد الأحياء الفقير في الرياض الذي يعتبر قاطنيه من المواطنين القادمين من مناطق طرفية أو من أجزاء نائية من السعودية وهم بالتالي ليسوا نجديين في الأصل. ولم تُقدِم الحكومة السعودية على الاعتراف بوجود الفقر كمشكلة وطنية إلا بعد تصاعد العمليات المسلحة ضدها، حيث شُكلت لجنة وصفت بأنها وطنية تعتني بحل مشكلة الفقر في السعودية حتى لا تكون الأحياء الفقيرة مصدرا خصبا للتطرف أو الإرهاب. إلا أن المشكلة الأساسية المفرزة للإرهاب والعنف والتطرف في السعودية تكمن في سوء توزيع الثروة بين المواطنين وغياب الديموقراطية. وفي هذا الصدد تُعد مخصصات الأمراء السعوديين إحدى عقبات تفاقم الفقر وزيادة رقعته بين المواطنين، فالأمراء لا يزالون غير مبالين بما يترتب على مخصصاتهم المالية من ظواهر كالفقر والإرهاب.

إن المشكلة الاقتصادية الكأداء في السعودية محصورة الآن في عجز هذا الاقتصاد عن تحقيق التنمية الاقتصادية المرتبطة بالزيادة المضطردة للسكان . وما يجعل هذه المشكلة مستعصية على الحل هو أن الأمراء السعوديين ليسوا جادين في محاربة أسباب الفقر الحقيقية الكامنة في طريقة إدارة البلاد اقتصاديا وسياسيا. فاتساع رقعة الفساد المالي مرتبط في الأساس بالسلطة المطلقة للأمراء الذين يشكلون عصى الرحا في استمرار هذا الفساد . لذلك لا يجب التعويل كثيراً على تصريحات الأمير سلطان حول إعطاء مجالس المناطق صلاحيات تحديد احتياجاتهم المالية من الميزانية العامة لأن زمام الأمر والنهي ببساطة شديدة بيد أمير المنطقة الذي لا تخرج قراراته عن الدائرة النجدية باعتباره امتدادا مصلحيا لسلطة الأقلية النجدية على بقية المناطق الطرفية التي يجب أن يحكمها أحد أبنائها وفق آلية إنتخابية تضمن مشروعية وجوده شعبياً ليس على أساس الانتماء لقبيلة أو منطقة أو مذهب أو فئة وإنما على أساس الانتماء للقيمة الوطنية العليا المرتبطة بمصلحة الجماهير التي انتخبته. أما ما يُراد إتباعه من إصلاحات سلحفائية خلال السنوات المقبلة فلن يقلل من أزمة البلاد الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية. بل المتوقع هو زيادة وتيرة التوتر على كل الأصعدة لأن ما يجري من تحولات داخل المجتمع أسرع بكثير مما تنوي سلطة الأقلية النجدية إحداثه من تغيير سياسي أو اقتصادي للحد من هذه التحولات الأمر الذي ربما يفضي إلى تغيرات دراماتيكية تعجز هذه سلطة عن ضبط إيقاعها لا سيما إذا ترافقت هذه التغيرات مع زيادة التوتر الأمني في المنطقة الشرقية بسب عمليات تمس المنشئات النفطية التي تمد العالم بالنفط.

العامل الثالث: لم تتردد المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية السعودية عن إصدار فتوى دينية تشرعن بها قبول العائلة المالكة السعودية حضور القوات الأمريكية للجزيرة العربية أبان حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات. وبهذه الفتوى بدت المؤسسة الدينية الرسمية أكثر خذلاناً للكثير من المواطنين الذي ظلوا لفترة مترددين في نقدها. لقد شجع انحياز هؤلاء المترددين ضد هذه المؤسسة التيارَ الديني السلفي غير الرسمي على الافصاح عن معارضته للحكومة السعودية ولمؤسستها الدينية الرسمية. فاصبح هناك موقف ديني وهابي رسمي لا يمانع ظاهراً بوجود (مشركين بجزيرة العرب) وموقف ديني وهابي أيضا لكنه غير رسمي لا تزال أدبياته تردد: (أطردوا المشركين من جزيرة العرب).

بدت المواقف الدينية تتصارع بشكل صريح بين تيارين دينيين وهابيين متعاكسين تماماً في السعودية الأمر الذي يضع العائلة الحاكمة في موضع المشكوك في شرعيته لدى عدد من المواطنين الذين قد يتحولوا فيما بعد إلى أعداء حقيقيين يوجهون أسلحتهم أو أجسامهم الملغمة إلى مؤسسة الحكم السعودي.

يشكل تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن الاتجاه الديني الوهابي غير الرسمي الأكثر تشددا، لقد كانت السعودية الداعم المالي الأساسي للمحاربين الاسلاميين خلال حرب المجاهدين الأفغان مع السوفييت والذين كان معظمهم من السعوديين. وبعد الحرب عاد عدد كبير من هؤلاء للسعودية، إلا أن التدخل الأمريكي وبتعاون سعودي رسمي لاسقاط نظام كابول الطلباني المتحالف مع تنظيم القاعدة كان ضربة قوية لهذا التنظيم الذي حارب معظم كوادره في أفغانستان. لقد شكلت هذه الضربة إصراراً لدى التنظيم على الثأر من الأمريكيين وآل سعود. أما ملاحقة الحكومة السعودية لأعضاء هذا التنظيم ولمناصريه داخل السعودية فيمكن تشبيهه بصب الزيت على النار حيث تحولت السلطة السعودية، من وجهة نظر تنظيم القاعدة، إلى عدو أساسي تجب إزالته بالسلاح.

لقد أتاح غزو القوات الأمريكية للعراق الفرصة لكي يفصح تنظيم القاعدة عن عزمه مهاجمة الحكم السعودي بوسائل عسكرية أكثر تقدما

وتعقيدا مما كانت عليه حركة جهيمان في نهاية السبعينات من القرن الماضي. وها هو بن لادن قد أصبح اليوم كابوساً مفزعاً لعائلة آل سعود، فقد أفشل بن لادن أسطورة الأمن التي يتفاخر بها آل سعود حتى وقت قريب، وتحولت السعودية إلى مكان غير آمن إلى درجة أن الحكومة الأمريكية طلبت من رعاياها البالغ عددهم ٣٥٠٠٠ تقريبا مغادرة السعودية بسرعة بسبب تدهور الأمن. وإذا ما لجأ تنظيم القاعدة إلى استهداف الأجانب بشكل متواصل، فسوف يشكل هذا الاستهداف ضربة قاصمة للاقتصاد السعودي وللحكومة السعودية التي لا تزال تحاول لملمة نفسها من مشكلات عديدة وعلى رأسها الاقتصاد وغياب العدالة.

من الناحية الموضوعية فإن الصراع المسلح الدائر الآن بين تيارين دينيين وهابيين أحدهما يدعم سلطة نظام الحكم السعودي والآخر يعمل على تصفيته يقسم عملياً جزءا كبيرا من المواطنين بين مؤيد للتوجه الرسمي ومؤيد لتوجه تنظيم القاعدة. هذا الصراع يفرز تشكيلاته الاجتماعية والسياسية التي تقترب أو تبتعد عن تأييد الأقلية النجدية السعودية والوهابية وذلك وفقا للملاحظات التالية:

١. يؤيد جزء كبير من الليبراليين والتكنوقراط (السعوديين) الحكم السعودي في إجراءاته ضد جماعات العنف السعوديين. فهؤلاء بهذا التأييد يلتقون عمليا — حتى لو تباينت مرجعياتهم الفكرية – مع موقف المؤسسة الدينية الوهابية التي لم تتردد يوما في تكفيرهم.

٢. هناك بعض المتدينيين الذين يسعون إلى تقويض أسرة آل الشيخ كحاكمين دينيين متحالفين مع العائلة المالكة السعودية ليكونوا البديل الشرعي كحليف جديد لهذه العائلة. فلم يتردد مثلا الدكتور عبد المحسن العواجي، وهو من الدينيين الذين يطرحون انفسهم كدينيين وسطيين، من نقد الوهابية ووزير الشئون الإسلامية السعودية على قناة الجزيرة(٧). وهؤلاء المتدينيون لا يبدون موقفاً صريحا معاديا لمنظمة القاعدة ولكنهم أيضا لا يعادون المؤسسة السياسية السعودية بل يحاولون أن يكونوا في منزلة بين المنزلتين.

٣. هناك عدد لا بأس به من المواطنين يميلون نحو تأييد منظمة القاعدة وما تقوم به من أعمال ضد الحكم السعودي والولايات المتحدة الأمريكية. فالشعور بالكراهية لهذا الحكم وحاميها الأمريكي ربما دفع هؤلاء المواطنين إلى أن تجد في منظمة القاعدة الجهة التي تثأر لهم بسبب فقدانهم لكرامتهم وحرياتهم وبسبب استئثار ذلك الحكم بثرواتهم الوطنية وبمساعدة أمريكية على مدى — تقريبا — الخمسين عاما المنصرمة.

إن تباين مواقف المواطنين من الصراع المسلح بين الأقلية النجدية السعودية والوهابية وحاشياتهم من جهة وبين منظمة القاعدة والمتعاطفين معها من جهة أخرى يُعد مؤشرا سلبيا ضارا بالنسبة لهذه الأقلية وإيجابيا بالنسبة لتنظيم القاعدة وللمتعاطفين معه لأنه يحيد المواطنين الذين يُفترض أن يناصروا السلطة الحاكمة في الأزمات. هذا الحياد هو في الواقع موقف يضعف من تأثير إجراءات الأقلية النجدية سواء من آل سعود أو الوهابيين الرسميين الذين هم في حاجة لمن يؤيدها من المواطنين. ولهذا شرعت وزارة الداخلية إلى إشراك المواطنين في إجراءات الأمن عبر المكافآت المالية. إلا أن منظمة تسمي نفسها (كتائب الحرمين) توعدت كل من يتعاون مع السلطة السعودية في الإبلاغ عن (المجاهدين)، وهذا إجراء مضاد القصد منه على ما يبدو تحييد ورقة الشعب في الصراع.

إن حصر الصراع بين الأقلية النجدية السياسية والدينية وبين جماعات العنف لن يخدم هذه الأقلية على المدى البعيد إذا ما استمر الصراع. ومنظمة القاعدة تعتزم، بحسب إحدى بياناتها المنشورة في المواقع السلفية على الانترنت (كموقع القلعة) تبشر بحرب استنزافية طويلة المدى. إن استمرار الصراع بين الأقلية النجدية ومنظمة القاعدة سيستنزف الكثير من المال والجهد من المؤسسات السعودية الحكومية وهو ما يعني وضع هذه الأقلية في خيارات قليلة وضيقة يصعب التحرك من خلالها. وربما تضع هذه الخيارات الأقلية النجدية في زاوية يعزلها اجتماعيا ودينيا بشكل تدريجي لتترك بعد ذلك لمصيرها في صراع مع مجموعات هنا وهناك تنتهج العمل المسلح بأيديولوجيا دينية وهابية أيضا لتحقيق أهدافها السياسية وعلى رأسها الوصول للسلطة لتشكيل دولة الخلافة الاسلامية.

ما يمكن قوله هو أن الحالة الدينية في السعودية صارت حالتان: حالة رسمية مدافعة عن شرعية نظام الحكم السعودي وحالة تهاجم هذه الشرعية بأشكال مختلفة. ولأن المؤسسة الدينية الرسمية لا تستطيع إعلان مواقف مستقلة عن نظام الحكم ، فهي عرضة بالتالي لكراهية المواطنين المتضررين من سلطة الأقلية النجدية . وإذا ما قرر هؤلاء المواطنون عمليا ترك هذه الأقلية لمصيرها في صراعها مع منظمة القاعدة والمتعاطفين معها، فإن احتمال سقوطها لن يكون بعيدا إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لانقاذها من جديد وهذا سوف يعقد الوضع أكثر وسوف يجعل مبررات منظمة القاعدة والمتعاطفين معها أكثر مقبولية لدى كثير من المواطنين الذين أظهروا حيادا قبل ذلك، الأمر الذي يدفعهم هذا القبول إلى تبني مواقف أكثر عنفا تجاه الأمريكيين وسلطة الأقلية النجدية المحمية أمريكيا.

تقف سلطة الأقلية النجدية السعودية والوهابية اليوم على مفترق طرق، فقد أفرز نهجها التقليدي مآزق في علاقتها الاستراتيجية مع حليفها الأمريكي الداعم لوجودها كسلطة حاكمة، كما أفرز مآزق اقتصادية تتضاعف كلما نمى عدد السكان كل عام في ظل استمرار نهب المال العام، وأفرز أيضا مآزق في شرعيتها الدينية التي ساهمت بفعالية في تقويض دعائم الروابط الوطنية بين المواطنين. كل هذه المآزق، إن لم يجرِ حلها بسرعة، فإن المزيد من المآزق والأزمات سوف تتوالى كلما تصاعد العنف المسلح وطال البنية التحتية النفطية وأفراد مهمين في العائلة السعودية الحاكمة.

إن عودة مناطق المملكة السعودية إلى سابق عهدها قبل قيام الدولة السعودية الثالثة أمر لم يكن فرضية مستحيلة إن لم يجرِ إعادة ربط هذه المناطق وفقا لمصالح كل منطقة من حيث المعالجة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. أما ما ترتبه الأقلية النجدية الآن لإجراء بعض التعديلات التي تسمى إصلاحات فلا يُعتقد أنها نافعة في ظل ما يجري في السعودية من أحداث ومتغيرات متلاحقة ومتصاعدة ومتسارعة.

هوامش

(١) صحيفة البيان – ٢٦ نوفمبر – ٢٠٠٣

(٢) Journal of Meddle East Review of International Affairs , Saudi Arabia: A brief guide to its politics and problems. Nimord Raphaeli (MERIA) , volume 7. No. 3, September 2003.

(٣) صحيفة الوطن ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣

(٤) صحيفة الوطن ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣

(٥) صحيفة الوطن ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣

(٦) Nimord Raphaeli. op.cit

(٧) قناة الجزيرة – حلقة بلا حدود بتاريخ ٥ /١١/ ٢٠٠٣

(٢ من ٢)

تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية في

(المملكة العربية السعودية)

هـ. تصريحات الحكومة السعودية حول الاصلاح قبل ١١ سبتمبر

إن أحداث ١١ سبتمبر الكارثية عام ٢٠٠١م جذبت إهتماماً دولياً حول السعودية عندما أصبح من الواضح بأن ١٥ شخص من ضمن المختطفين الـ ١٩ الارهابيين كانوا مواطنين سعوديين وأن المعارض السعودي أسامة بن لادن الذي قيل بأنه من أبرز مظهري الايدلوجية الوهابية كان هو المسؤول عن الهجمات.

ومنذ ١١ سبتمبر صرحت الحكومة السعودية علناً بانها في حاجة لقيامها ببعض الاصلاحات لسمات معينة في مجتمعها.

وصدرت تصريحات اخيرة من قبل الحكومة السعودية تعكس بعض الحساسية تجاه الانتقاد الدولي وخاصة في الولايات المتحدة، وتعكس أيضا نقاش مستمر ضمن بعض مسؤولي الحكومة السعودية والمفكرين والاكاديميين وزعماء آخرين حول ضرورة ايجاد اصلاحات مختلفة في السعودية.

وكان بعض هذا النقاش سابق لـ ١١ سبتمبر ولكنه قد ازداد وأصبح أكثر علنية منذ ذلك الوقت. ومع ذلك وبالرغم من زيادة التفحص الدولي والنقاش المحلي والتصريحات العلنية للمسؤولين السعوديين حول الحاجة لاجراء اصلاحات فان حماية الحرية الدينية وحقوق الإنسان الأخرى لم تطبق في السعودية ولم يتطور الوضع بصورة ملحوظة.

وفي اعقاب هجمات ١١ سبتمبر بدأت الحكومة السعودية علاقات علنية قوية في الولايات المتحدة في محاولة منها لتحسين صورتا لدى الشعب الامريكي(٧٦).

وعلى مدى الـ ١٨ شهر الأخيرة قام مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة السعودية بإصدار تصريحات كثيرة علنية لم تركز فقط على تعاون بلدهم في الحملة الدولية على الارهاب وانما على قضايا أخرى مثل الاصلاحات السياسية والتعليمية والتطرف الديني ومعاملة المقيمين والعمال الأجانب.

ولكن هذه التصريحات لم تثمر عن عمل معين من قبل الحكومة السعودية التي قامت بتطويرات لا تذكر لموضوع حماية حقوق الانسان .

وفي رد الفعل المقابل على نتائج التحقيقات في عام ٢٠٠٢م التي أظهرها تقرير التنمية الانسانية العربية الذي أعده خبراء إقليميون لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، فقد إقترح ولي عهد السعودية الامير عبد الله إجراء اصلاحات في الدول العربية في يناير ٢٠٠٣م. وقد حدد تقرير التنمية الانسانية العربية (AHDR) بعض المشاكل المهمة في العالم العربي تتعلق بالنقص في الحرية السياسية، فرص التعليم، الشفافية الاقتصادية وقدرة المرأة في المساهمة في جميع اوجه الحياة(٧٧).

وفي إقتراحه لإصدار (معاهدة عربية) جديدة قال الامير عبد الله: إن ذلك الاصلاح الداخلي وتعزيز المساهمة السياسية في الدول العربية هي خطوات جوهرية لبناء كفاءات عربية وتنمية شاملة للمصادر العربية الانسانية(٧٨).

وفي نفس ذلك الشهر إلتقت مجموعة مؤلفة من أكثر من ١٠٠ مفكر وإكاديمي سعودي بالامير عبد الله وقدمت له وثيقة اقتراح اصلاح وطني تدعو لايجاد قضاء مستقل وتكوين مؤسسات مدنية ومؤسسات لحقوق الإنسان كما دعت لاصلاحات دستورية واجراء انتخابات لمجلس شورى ومنح حرية التعبير(٧٩).

وبعد عدة أسابيع نشرت العديد من المقالات مؤيدة للاصلاحات في الصحف المحلية والوطنية السعودية(٨٠).

بيد أنه ولحين كتابة هذا التقرير لم تتخذ خطوات معينة لسن تغييرات تتزامن مع وثيقة الاصلاح المقترحة. وهناك عدة تصريحات رسمية تتعلق بالاصلاح التعليمي الى حد ما بسبب التأكيد على الصلة ما بين الارهاب ونظام التعليم السعودي الحالي.

وبعد إحدى المراجعات الحكومية لمناهج التعليم المدرسية في سبتمبر ٢٠٠٢م قال وزير الخارجية الامير سعود الفيصل: (ان نسبة ١٠٪ مما وجدناه في كتب التعليم المدرسية السعودية) قابل للشك ، وان ٥٪ منه كان في الحقيقة غير مقبول لدينا. لذلك اتخذنا قرار لتغيير ذلك وقد غيرناه(٨١).

وبعد عدة اشهر في يناير ٢٠٠٣م أكد وزير التعليم السعودي محمد الرشيد خلال مناقشة مع مجلس الشورى السعودي بأن (الكتب المدرسية الوطنية تحوي (عدة نواقص) وتقوم الوزارة بعدة جهود من أجل معالجة والغاء هذه النواقص)(٨٢).

وفي ٤ فبراير ٢٠٠٣م أصدرت الحكومة السعودية بياناً يلخص نتائج تدقيق أجري حول نظامها التعليمي(٨٣). وخلصت إلى إن ما يقارب ٥٪ من كتب التعليم المدرسية ومناهج التعليم تحوي على لغة تهجمية محتملة وهناك برنامج جاري لازالة هذه المواد من المدارس. بيد أن العديد من مسؤولي الحكومة السعودية قد صرحوا أيضا بأنه لا توجد مشكلة في نظام التعليم ولا توجد نية لحدوث تغيرات وهذا يثير أسئلة حول تعهد الحكومة باصلاح التعليم.

ونقل عن وزير الدفاع الامير سلطان قوله في إحدى المقابلات في ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٢م: (سوف لن نغير سياستنا التعليمية.. إن بلادنا فوق جميع مناهج التعليم الدينية ويجب أن لا تتغير)(٨٤).

وفي ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٢م علق وكيل وزارة المعارف السعودية خالد العواد على إتفاق تفاهم مع بعض مسؤولي الحكومة الامريكية قائلا: (إن مناهج التعليم السعودية جيدة ولا تشجع أو تعزز الارهاب والكراهية ضد أي عضو من أعضاء أي دين آخر أو عقيدة...إن هذه الاجتماعات تؤدي إلى نتائج ايجابية ولأن معظم هذه الطروحات ادركت بأن مناهج التعليم السعودية كانت جيدة فانها سحبت هذه التهم التي لا اساس لها من الصحة)(٨٥). وفي ديسمبر ٢٠٠٢م أنكر وزير الداخلية الامير نايف من أن (بعض المسؤولون الامريكيون قد طلبوا من نظرائهم المباشرة بتغيير المناهج التعليمية)، وقد دافع عن نظام التعليم(٨٦).

وقام بعض المسؤولين الكبار في الحكومة السعودية أيضاً باصدار بعض التصريحات القت الضوء على مشكلة التعصب الديني وحثوا على الاعتدال والاحترام تجاه جميع عناصر الشعب السعودي. ففي اكتوبر ٢٠٠٢م ومرة أخرى في يناير ٢٠٠٣م دعا ولي العهد الأمير عبد الله جميع المواطنين السعوديين إلى (نبذ التطرف والراديكالية) مدركاً بانه يجب ان لا يكون هناك اكراه في الدين ولابد من ممارسة الاعتدال والتسامح القائم على المبادئ

الإسلامية(٨٧).
وفي احدى المؤتمرات الدولية للحكومة السعودية في اكتوبر ٢٠٠٢م والذي موِّل من قبل الجمعية العالمية للشباب المسلم دعى الأمير عبد الله مرة أخرى للاعتدال في الإسلام وشجع المشاركين للدخول في حوار بين الامم والحصول على فهم افضل للقانون الدولي.
ووفقا إلى وكالة الانباء السعودية في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢م عاتب وزير الداخلية الأمير نايف علناً المطاوعة بأن يظهروا (اللين واحترام أكثر لخصوصيات وحريات الشعب)(٨٨).
وفي مقابلة في ديسمبر ٢٠٠٢م مع احدى المجلات السعودية الاسبوعية الناطقة باللغة الانكليزية قال الأمير نايف بأن المطاوعة في (حاجة إلى توظيف اشخاص مؤهلين وليس أشخاص ذوي أهلية محدودة يتصرفون بتهور.. ويجب أن يعاملوا الناس بلطف ويتجنبوا مضايقتهم وخصوصاً مع الشباب)(٨٩).
ووفقاً إلى وزارة الخارجية الأمريكية وبعض التقارير الصحفية فإن المفتي الكبير وهو أعلى سلطة اسلامية في السعودية إستخدم العديد من خطبه في أواخر عام ٢٠٠٢م لتحذير أرباب العمل من انتهاك حقوق العمال الأجانب وعقود العمل. كما حذر رئيس مجلس كبار العلماء أيضاً بأن انتهاك العمال المغتربين هو مخالف للعقائد الإسلامية. وفي فبراير ٢٠٠٣م أصدر المجلس فتوى تدين وتمنع الهجمات العنيفة ضد المقيمين غير المسلمين في السعودية(٩٠).
وبالرغم من وجود دعوات للاعتدال، فقد أوضح وزير الدفاع الأمير سلطان في مارس ٢٠٠٣م بانه لا يوجد تغيير في سياسة الحكومة الحالية بمنع الكنائس في السعودية: (نحن لسنا ضد الاديان على الاطلاق.. ولكن لا كنائس ليس في الماضي ولكن في الحاضر وفي المستقبل... وان هؤلاء الذين يتكلمون حول (الكنائس في السعودية) هم ناس طائفيون وهم للأسف متعصبون)(٩١). واعاد أيضاً تأكيد موقف الحكومة بأن غير المسلمين احرار بممارستهم عبادتهم الخاصة في بيوتهم(٩٢).
ومما يؤسف له، فانه بالرغم من النقاش الذي لا سابقة له، فانه لا يوجد عمل معين كافي قد حسَّن بصورة اساسية حماية حقوق الإنسان في السعودية بما فيها الحرية الدينية.

و ـ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

تربط الولايات المتحدة والسعودية علاقات قوية وطويلة الامد رغم التوترات التي حصلت بينهما في اعقاب هجمات ١١ سبتمبر/ايلول، بيد ان حقيقة كون الـ خمسة عشر من مختطفي الطائرات الـ ١٩ الذين كانوا مواطنين سعوديين، قد اثارت عدة تساؤلات حول دعم الحكومة السعودية للتطرف والرغبة للتعاون في الحملة المناهضة للارهاب. وقد وصل وفد رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى واشنطن بعد ايام من ١١ سبتمبر/ايلول لايصال (تعازي الملك فهد والشعب السعودي للرئيس بوش وللشعب الامريكي وضحايا الهجوم الارهابي). واستمرت المشاورات ما بين الولايات المتحدة والسعودية حول حملة مناهضة الارهاب وحول الامن والاقتصاد والقضايا المتطورة مثل عملية السلام في الشرق الاوسط(٩٣).
في اواخر فبراير ٢٠٠٢م اطلق ولي العهد السعودي الأمير عبد الله مبادرة سلام حول النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، حيث وعد ولأول مرة بإكمال تطبيع العلاقات ما بين السعودية والدول العربية واسرائيل. وقد رحبت إدارة بوش بهذا الاقتراح. وزار ولي العهد الرئيس بوش في مزرعته في تكساس في ابريل ٢٠٠٢م لمناقشة قضايا مختلفة بما فيها مبادرة السلام السعودية والحملة المناهضة للارهاب ومستقبل العلاقات الأمريكية ـ السعودية.
ويبقى تدفق النفط المستمر وخصوصاً من السعودية مهم للولايات المتحدة. إن السعودية هي في الغالب مصدر النفط الاساسي المصدر للولايات المتحدة والذي يزود حوالي ٢٠٪ من الواردات الأمريكية الكلية للنفط الخام و١٠٪ من الاستهلاك الامريكي. وتعتبر الولايات المتحدة السعودية الشريك التجاري الاكبر. وتعتبر السعودية اكبر سوق لمنتجات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط(٩٤).
وبالاضافة إلى الروابط الاقتصادية، فقد ظلت العلاقة الامنية الطويلة الامد هي عنصر اساسي في العلاقات الأمريكية ـ السعودية ووفقاً إلى ادارة بوش، تعتبر السعودية شريك مهم في الحملة المناهضة للارهاب وتقدم مساعدة في القضايا العسكرية والدبلوماسية وفي ميادين التمويل.
وبعد معارضتها الاولية للحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق، دعت الحكومة السعودية صدام حسين لاحقاً للتخلي عن السلطة وقللت من معارضتها العلنية للحرب بالرغم من انها استمرت في رفض استخدام القواعد العسكرية والجوية. وفي نهاية ابريل ٢٠٠٣ وقبل فترة وجيزة من اصدار هذا التقرير، أعلنت الولايات المتحدة بأنها تقوم بالفعل بسحب جميع العسكريين الأمريكيين من السعودية على مدى الاشهر القليلة القادمة(٩٥).
وبالرغم من توثيق الانتهاكات الخطيرة للحرية الدينية وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى في السعودية فان الحكومة الأمريكية لم تبين بصورة علنية وحتى لوقت قريب بأن الفشل بمعالجة هذه الانتهاكات من الممكن ان يؤثر على العلاقات الأمريكية ـ السعودية.
وقال للجنة احد الدبلوماسيين الامريكيين السابقين من الذين خدموا في السعودية بأنه حتى نهاية التسعينات فان الحكومة الأمريكية لم تثر قضايا حقوق الإنسان والتي من بينها الحرية الدينية في اللقاءات الثنائية مع الحكومة السعودية. والحرية الدينية الآن وكما ورد هي موضوع الحوارات القليلة الخاصة ما بين المسؤولين الامريكيين والسعوديين.
وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٢م حول الحرية الدينية الدولية بأن مسؤولين في الحكومة الأمريكية قد أثاروا قضية الحرية الدينية مع بعض المسؤولين من الحكومة السعودية وطالبوا باعادة التأكيد على تعهد الحكومة السعودية بالعبادة الخاصة لغير المسلمين.
وقد أثار بعض المسؤولين الامريكيين في السعودية بصورة شخصية عدة قضايا اعتقال معينة لاشخاص محتجزين بسبب نشاطاتهم الدينية. وقد تم اطلاق سراح البعض منهم وترحيل آخرين.
ومع ذلك، فان النقص في العلاقات الثنائية الأمريكية السعودية على مدى الادارات الامريكية المتعاقبة، هو ادانة علنية من قبل الحكومة الأمريكية لانتهاكات حقوق الإنسان المتكررة من قبل الحكومة السعودية بما فيها الحرية الدينية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية فقد صدرت تصريحات علنية قليلة من مسؤولين في الحكومة الأمريكية تتعلق بالاوضاع السيئة للحرية الدينية.
ففي اكتوبر ٢٠٠٢م وعند اصدار التقرير السنوي حول الحرية الدينية الدولية، قال السفير المتجول لشؤون الحرية الدينية الدولية (جون هانفورد): (ان الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية وكما نفهمها ونراها غير موجودة. وأن تعيين السعودية على انها (بلد يثير قلق خاص) بسبب انتهاكات الحرية الدينية طبقا إلى قانون الحرية الدينية الدولية لعام ١٩٩٨م سوف يكون شيء على وزارة الخارجية الأمريكية ان تضعه بعين الاعتبار بصورة جدية)(٩٦).
وفي وقت سابق وفي مارس قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية رتيشارد باوتشر: (لا توجد حرية دينية في السعودية، انها بلد يكون قريب الى عتبة قائمة الدول التي تثير قلقاً خاصاً)(٩٧).
ولحد الان لم تصدر تصريحات حول سجل السعودية السيء حول حقوق الإنسان بما فيها الحرية الدينية سواء من قبل الرئيس أو وزير الخارجية أو مساعد الوزير لشؤون حقوق الإنسان أو مساعد الوزير لشؤون الشرق الادنى.
وفي السنوات الاخيرة اشارت بعض التقارير بأن النساء في الجيش الامريكي المتواجدات في السعودية يستلزم منهن ارتداء اللباس الديني وعليهن الركوب في المقاعد الخلفية للحافلات ويجب أن يصحبهن رجل عند خروجهن خارج المجمعات السكنية العسكرية للجيش الامريكي. وقد بدّل البنتاغون مؤخراً من

سياسته التي تتطلب من المرأة المستخدمة في الجيش الامريكي من لبس العباءة (لباس ديني يغطي المرأة من الرأس إلى القدم)(٩٨). وهناك تقارير أخرى أشارت بأن الحكومة الأمريكية لا زالت تمنع العسكريين من لبس الحلي الدينية أو أي اشياء أو رموز تعبر عن عقيدتهم(٩٩).

وقد تم منع العسكريين الامريكيين أيضاً وكما ورد من الاحتفال بعيد ميلاد المسيح في القواعد العسكرية الأمريكية كما ان المراسم العبادية التي تقام للعسكريين محدودة (لجلسات استشارية) فقط(١٠٠).

في عام ١٩٩٠م وفي اثناء زيارته للقوات الأمريكية التي جاءت للدفاع عن السعودية في حرب الخليج الاولى فان الرئيس جورج. دبليو. بوش وكما ورد قد منع من تلاوة صلاة عيد الشكر على التراب السعودي وقد أجبر على تلاوتها على سفينة أمريكية في المياه الدولية(١٠١).

وقد اورد بعض موظفي السفارة الأمريكية بأن السفارة في الماضي كانت تعيق إقامة مراسم عبادية مسيحية لموظفي السفارة وذلك من أجل التكيف مع المطاوعة الذين كانوا يقومون بدوريات داخل البنايات الدبلوماسية التي يستقر فيها معظم الدبلوماسيين الأجانب. ويدونون اسماء الحضور الموجودة في اجازة الترخيص للمراسم التي ترعاها السفارة . ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فان المراسم العبادية قد بدأت تأخذ مجراها مؤخراً.

وقد ادعى احد ضباط الخدمة السابقين بأنه منذ بداية ومنتصف التسعينات بأن القنصلية الأمريكية في جدة لم تقم بمراسم عبادية مسيحية(١٠٢). وادعى أيضاً بأن ضباط الخدمة اليهود الامريكيين قد منعوا من اداء الخدمة في السعودية في التسعينات بناءاً على اعتراضات الحكومة السعودية.

ومنذ احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أثار أعضاء قياديون في الكونجرس وبطريقة غير مسبوقة تساؤلات حول حالة العلاقة الأمريكية السعودية. ففي اكتوبر ٢٠٠١م اتهم السناتوران جون ماكين وجوزف ليبرمان حكومتي مصر والسعودية بأدائهما الضعيف في دعم الحملة الأمريكية المناهضة للارهاب.

ورد الوزير باول على ذلك بقوله بأن مصر والسعودية قد استجابوا لجميع الطلبات المتعلقة بمقاومة الارهاب التي قدمتها امريكا لهم.

في يوليو ٢٠٠٢م قالت احد الهيئات الاستشارية في احدى تقاريرها إلى هيئة سياسة الدفاع في البنتاغون بانه يجب أن ينظر للسعودية على أنها عضو استشاري وليس كحليف وبأن (السعوديين نشطون في كل مستويات سلسلة الارهاب من مخططين إلى ممولين، من قائد عسكري إلى ادنى جندي، ومن مفكر إلى مشجع(١٠٣).

وعندما تسربت محتويات التقرير إلى الصحافة، قام مسؤولون كبار في الادارة الأمريكية وبسرعة بابعاد الحكومة الأمريكية من الوضع على الرغم من ان ما لا يقل عن واحد من اعضاء الهيئة قد عبر بصراحة عن موافقته على بعض اقسام التقرير(١٠٤).

وبالرغم من وجود نقاش قوي حول هذه القضايا خارج نطاق الحكومة، فان الادارة الأمريكية لم تبين علناً اعادة تقييمها لسياستها السعودية.

وفي اغسطس ٢٠٠٢م، طالب ٦٠٠ فرد من عوائل ضحايا هجمات ١١ سبتمبر بغرامات مقدارها ١ ترليون دولار امريكي في دعوة قضائية ضد مسؤولين من الحكومة السعودية والمؤسسات الممولة متهمين إياهم بتمويل ودعم إسامة بن لادن وشبكة القاعدة الذين كانوا مسؤولين عن الهجومات التي وقعت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون.

ووفقاً إلى أحد التقارير الصحفية، فإن بعض المدعين في القضية إدّعى بأن الحكومة الأمريكية قد (ضغطت عليهم لسحب الدعوى القضائية وذلك تجنباً لتصديع العلاقات الأمريكية السعودية مهددة إياهم بإمكانية حرمانهم من أية تعويضات من قبل الحكومة إذا استمروا بمتابعة القضية)(١٠٥).

وفي عام ٢٠٠٢م ركز الكونجرس إنتباهه حول السعودية بصورة أكثر من السنوات القليلة الماضية. ومن خلال سلسلة من الجلسات ونشاطات أخرى فقد جرى تفحص أوجه مختلفة من العلاقات الأمريكية السعودية. وعقدت لجنة الشرق الاوسط وجنوب آسيا الفرعية التابعة للجنة العلاقات الدولية جلسة حول مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية في مايو ٢٠٠٢م أثير فيها العديد من الشؤون ومثارات القلق بما فيها تصدير الحكومة السعودية للتطرف بصورة عالمية وكذلك دعمها وتمويلها للمدارس التي تدعم التعصب وبالخصوص في وسط وجنوب آسيا وكذلك معاملتها للنساء والطوائف الدينية.

وعقدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونجرس لقاء للاعضاء حول حقوق المرأة في السعودية في يونيو ٢٠٠٢م حضره رئيس اللجنة فاليس جاير، كما عقدت لجنة الاصلاح الحكومية سلسلة من الجلسات حول قضايا اختطاف الاطفال المزعومة.

وقام عدد من اعضاء الكونجرس بالسفر إلى السعودية في سبتمبر ٢٠٠٢م من أجل مناقشة قضية الاختطاف مع المسؤولين السعوديين. ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فقد قامت الحكومة السعودية لاحقاً بإنشاء مجموعة صغيرة تابعة لوزارة الداخلية للنظر في قضايا اعتقال الاطفال.

وفي الكونجرس الماضي في يونيو ٢٠٠٢م تم تقديم قرار في البيت الابيض رقم (٢٤٣٢) يحث فيه السعودية بمراجعة واصلاح مناهج التعليم.. وفي اجتماع الكونجرس ١٠٨ صدر قرار من مجلس الشيوخ في مارس ٢٠٠٣م (رقم القرار ١٤) مشابه للقرار ٤٣٢ يطالب فيه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في اليونسكو بمعالجة الاصلاح التربوي في السعودية في جلسة المؤتمر العام الذي يعقد عام ٢٠٠٣م ويحث اليونسكر بفحص النظام التربوي السعودي و(مراقبة التقدم) الحاصل في الجهود المبذولة من اجل اصلاح مناهج التعليم.

ز. توصيات اللجنة

ان الغياب المستمر للحرية الدينية في السعودية يتطلب رداً واضحاً من قبل الحكومة الأمريكية. وحتى ذلك الوقت فقد أوصت اللجنة بما يلي:

أ- إيجاد ضمانات فعالة للحرية الدينية وعمل ضروري لتنفيذ هذه الضمانات

إن الهدف الاساسي من إرتباط الولايات المتحدة مع السعودية يجب أن يكون حماية وتطبيق الحق العالمي لحرية الدين لجميع المواطنين السعوديين والمقيمين الأجانب. وكحد ادنى يجب ان يتضمن ذلك ضمانات وتطبيق (في التركيب ومن خلال آليات أخرى) العناصر التالية لذلك الحق كما حدد في الصكوك الدولية:

* حرية اعتناق أي دين أو عقيدة بما فيها ضمانة عدم اخضاع أي شخص لإكراه من شأنه إفساد تلك الحرية.
* حرية الفرد، سواء كان بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد واقامة الشعائر والممارسة والتعليم.
* حماية متساوية للقانون وحق المساواة بين الرجال والنساء من خلال تمتعهن بحقوقهنّ الانسانية بما فيها الحرية الدينية.
* حقوق وواجبات الوالدين، عندما يكون قابل للتطبيق، بضمان التربية الدينية والاخلاقية لاطفالهم بحيث تكون منسجمة مع عقائدهم كما كفلها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان واعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل(١٠٦).

يجب على الحكومة الأمريكية ان تحث السعودية لاتخاذ خطوات باتجاه تطبيق الحقوق التي ذكرت اعلاه. والاجراءات الاولية التي من الممكن ان تنفذ بصرة عاجلة تشمل ما يلي:

أ ـ حماية حرية التعبد الشخصي بصورة حقيقية، كما أكد عليه مسؤولو الحكومة السعودية، لغير المسلمين وللمسلمين الذين لا يعتنقون الدين الرسمي للدولة.

وكما طالبت به الطوائف ذات العلاقة، فانه يجب ان يشمل منح اجازة

وبصورة عاجلة لعلماء الدين بالدخول إلى البلاد وانجاز بعض المراسم العبادية الخاصة.

ب ـ السماح بانشاء اماكن عبادية غير وهابية مثل كنائس لاداء مراسم العبادة بصورة علنية في المجتمعات السكنية الخاصة أو المناطق المخصصة للاجانب أو البنايات غير المزينة المخصصة لهذا الغرض.

ج ـ السماح لعلماء الدين الأجانب بارتداء اللباس الديني بصورة علنية وكذلك المواطنين الأجانب بامتلاك مواد أدبية دينية بصورة علنية وكذلك لبس أو حمل رموز دينية غير اسلامية.

د ـ تأمين تنفيذ القانون لتنظيم مهنيين في أجهزة تنفيذ القانون وتخضع لمراجعة قضائية ومعايير حقوق إنسان مناسبة وحل لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطاوعة).

هـ ـ تكوين آلية لمراجعة قضايا المعتقلين بشبهة أو بتهمة جرائم دينية أو سياسية أو أمنية وإطلاق سراح الذين اعتقلوا فقط بسبب عقائدهم أو ممارساتهم الدينية مثل الذين اتهموا بجريمة الارتداد أو سب الدين أو انتقاد الحكومة وكذلك المتهمين بممارسة السحر بالاضافة إلى الآخرين الذين اعتقلوا أو صدر ضدهم حكم مؤخراً.

و ـ انهاء حالة اضطهاد الارتداد والتجديف وانتقاد الحكومة والسحر.

ز ـ السماح بتأسيس منظمات مستقلة غير حكومية لتحسين حقوق الإنسان وتعزيز التسامح، وتكوين لجنة لحقوق الإنسان مستقلة لنفس تلك الاغراض.

ح ـ المصادقة والانسجام بصورة كاملة مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالخصوص المصادقة وتطبيق الحمايات الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وكما ذكر اعلاه، ففي ١٠ مارس ٢٠٠٣م اعاد وزير الدفاع السعودي تأكيد سياسة الحكومة السعودية بأن التعبد الديني لغير المسلمين في السر مسموح به. بيد ان هذه السياسة لم تطبق عمليا. ولا زالت الحكومة السعودية مستمرة في مهاجمة التجمعات الدينية في البيوت الخاصة وتقوم بحجز واعتقال وابعاد العمال الأجانب المشتركين فيها.

ان حق حرية الدين لن يكون موجود في السعودية إلى ان يضمن لكل شخص في البلاد حرية اظهار دينه أو معتقده (سواء كان بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة)(١٠٧).

وكأول خطوة بالنسبة للحكمة السعودية لتعزيز الحرية الدينية هي توضيح وحماية حرية التعبد الخاصة. وعلى الحكومة الأمريكية ان تضغط على الحكومة السعودية دائماً في هذا الاتجاه.

وهناك خطوة صغيرة ثانية وهي السماح ببناء اماكن عبادية غير وهابية. ففي دول الخليج الأخرى في شبه الجزيرة العربية فان الكنائس والمساجد الشيعية مسموح فيها بدون تدخل الحكومة رسميا أو غير رسمي.

ففي عمان ، فان ممارسة العبادة للمسيح والهندوس مسموح به. وفي قطر والامارات العربية المتحدة تعترف السلطات واقعياً لبعض الطوائف المسيحية وتسمح ببناء الكنائس على ان تعمل بتوافق مع الاعراف المحلية(١٠٨). واعطت الحكومة القطرية والتي هي أيضاً تتبع المذهب الوهابي، (تعهداً شفهياً بالسماح للكنائس بالعمل دون تدخل)(١٠٩). وقد اصدرت حكومة الامارات العربية اجازات لبعض الطوائف المسيحية لبناء وتشغيل كنائس. واصبحت دولتا قطر والامارات العربية وبالتدريج خلال السنوات الماضية اكثر تسامحاً وتقبلا لغير المسلمين في بلدانهما.

وعلى الحكومة الأمريكية ان تضغط على الحكومة السعودية باتخاذ خطوات بمضاهاة هذه النماذج من التسامح المتقدم. وقد اشار بعض المسؤولين في الحكومة الأمريكية بأن حث (الحكومة السعودية بتأثيث البنايات غير المزينة للاديان غير الإسلامية في اراضيها والممنوعة من ممارسة عقائدها). سوف يكون الطريقة العملية الاولى (للتحرك الى الأمام)(١١٠).

وكما أُشير سابقا في هذا التقرير ومن خلال نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة حول التعذيب، فان المطاوعة ينتهكون وبانتظام صلاحياتهم ويقومون بمضايقة واعتقال ولفترات طويلة وكذلك ضرب سعوديين وغير سعوديين.

واستناداً إلى التقارير المتكررة حول الاساءات والانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا فعلى الحكومة الأمريكية ان تضغط على الحكومة السعودية بحل المطاوعة.

وكما نوقش سابقاً فهناك العديد من الاشخاص سعوديين وغير سعوديين من الذين اتهموا من قبل الحكومة السعودية بارتكاب جرائم دينية وسياسية وأمنية قائمة على أساس العقائد الدينية أو الممارسة الدينية مثل الذين اتهموا بالارتداد أو التجديف أو انتقاد الحكومة أو ممارسة السحر.

وعلى الحكومة الأمريكية ان تحث الحكومة السعودية بالتوقف عن هذه الانواع من الاضطهاد وتأسيس آلية لمراجعة قضايا الذين اتهموا بطريقة الخطأ واطلاق سراح أي شخص معتقل بسبب الدين أو المعتقد.

لا يسمح القانون بتأسيس وعمل المنظمات غير الحكومية في السعودية. وقد صرحت الحكومة السعودية بأن أي منظمة غير حكومية منتقدة لسياسات الحكومة تكون غير مقبولة. وقد حصلت اللجنة على عدة تقارير تقول بانه في خريف عام ٢٠٠٢م طلب مواطن سعودي اجازة من الحكومة بتأسيس منظمة لحقوق الإنسان غير حكومية. وفي يناير ٢٠٠٣م وبعد عدة طلبات متكررة، لم يحصل ذلك المواطن على أي رد من الحكومة ولذلك فقد قرر العمل بصورة علنية بدون موافقة الحكومة. وحتى هذا الوقت، لم تحصل اللجنة على معلومات فيما إذا قامت الحكومة بالتدخل بعمل تلك المنظمة.

وعلى الحكومة الأمريكية أن تضغط على الحكومة السعودية لتقوم بتشجيع الصراحة والشفافية في نظامها السياسي وتسمح بتأسيس منظمات غير حكومية مستقلة من أجل تقدم حقوق الإنسان ودعم التسامح.

المملكة العربية السعودية كانت عضواً فعالاً في الأمم المتحدة وطالبت بمساهمة أكبر في المجتمع الدولي بما فيها الحصول على عضوية في منظمة التجارة العالمية. ولحد الان فإن الحكومة السعودية تصرح مراراً وتكراراً بأنها تخالف تعريفات حقوق الإنسان المقبولة دولياً وترى بأن الشريعة الإسلامية هي الحامي الوحيد لحقوق الإنسان(١١١).

واعترافاً لدور السعودية للمشاركة في الشؤون الدولية، فعلى الحكومة الأمريكية حث الحكومة السعودية لاحترام الاعراف الدولية من خلال المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان الاساسية مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتطبيق حمايات حقوق الإنسان المتضمنة في المعاهدات الدولية التي أصبحت طرفاً فيها.

وكما هو معروف فان السعودية طرف في معاهدة مناهضة التعذيب ومعاهدة حقوق الطفل وكذلك المعاهدة الدولية لازالة كل أشكال التمييز العنصري. ويجب أن تخضع ممارساتها بخصوص حقوق الإنسان للتفحص من قبل ممثلي هيئات هذه الاتفاقيات.

ففي عام ٢٠٠٠م صادقت السعودية على اتفاقية ازالة كل أشكال التمييز ضد المرأة ولكنها أدخلت عدة تحفظات على الاتفاقية وعليها ان تقدم تقرير حول امتثالها للاتفاقية.

لم توقع السعودية ولم تصادق لحد الان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد صرح بعض المسؤولين السعوديين وفي عدة مناسبات علناً وسراً بانهم ينوون التوقيع على تلك الاتفاقية(١١٢).

في اكتوبر سمحت السعودية لمقرر الأمم المتحدة الخاص باستقلال القضاة والمحامين بزيارة البلاد وهي المرة الاولى لإصدار دعوة رسمية لأحد مقرري الأمم المتحدة الخاصين بلجنة حقوق الإنسان. بيد أن على الحكومة السعودية أن تقدم دعوات لمقرري الأمم المتحدة الخاصين بحرية الدين أو المعتقد أو المقرر الخاص بمناهضة التعذيب. وقد استضافت الحكومة السعودية أيضاً وفداً من منظمة مراقبة حقوق الإنسان في يناير ٢٠٠٣م.

وفي مثل هذه الحالات وعندما تعاونت السعودية مع آليات حقوق الإنسان الدولية، فقد قدّمت بعض المسائل المحددة المثيرة للقلق وتوصيات لمعالجة هذه المسائل. وقد نوقشت سابقا نتائج وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب

ولجنة حقوق الطفل والمقرر الخاص لاستقلال القضاة والمحامين. وعلى الحكومة الأمريكية حث الحكومة السعودية للتعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية ومعالجة المسائل المثيرة للقلق وتطبيق توصيات هذه اللجان.

٢ ـ على الحكومة الأمريكية ان تحث الحكومة السعودية على:

أ ـ حذف أي لغة أو صور تدعم العداء أو التعصب أو الكراهية أو العنف ضد أي مجموعة من الاشخاص قائمة على اساس المعتقد أو الجنس أو العرق أو القومية من جميع الكتب المدرسية.

ب ـ أن تضمن إدخال مفاهيم التسامح واحترام حقوق الإنسان بما فيها الحرية الدينية في جميع مناهج التعليم المدرسية والكتب المدرسية وفي دورات تدريب المعلمين. ويجب مراجعة الكتب المدرسية على ضوء معايير التربية الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكما نوقش سابقاً، فقد أصدر مسؤولون سعوديون رسائل متناقضة تتعلق برغبة الحكومة بمعالجة مشكلة اللغة التهجمية والتمييزية في الكتب المدرسية الحكومية. وقد صرّح مؤخراً الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر بأن الحكومة الأمريكية تنوي العمل مع الحكومة السعودية (لازالة لغة التعصب... في الكتب المدرسية)(١١٣).

وحتى كتابة هذا التقرير لم يعلن عن أي مبادرات معينة. وعلى الحكومة الأمريكية أن تعمل عن كثب مع الحكومة السعودية في أي جهد من شأنه معالجة مسألة المناهج التعليمية المدرسية والكتب المدرسية وتدريب المعلمين بالاضافة إلى طلب بمراجعة المزاعم التي تقول بأن الحكومة السعودية قد تولت في الأشهر الأخيرة مسألة اللغة التهجمية في الكتب المدرسية(١١٤).

تنص المادة ٢٦ (٢) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه (يجب أن يعزز التعليم التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية وأن يؤيد الانشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام)(١١٥). ان المعيار لمراجعة الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى قد تم تطويرها من قبل عدة هيئات دولية مثل اليونسكو(١١٦).

iأ. معالجة بث الأفكار على المستوى العالمي

٣. يجب على الحكومة الأمريكية تبني دراسة لتحديد فيما إذا كان السعوديين يقومون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتمويل الجهود لبث الافكار عالميا، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة، للعقيدة الدينية التي تعزز بصورة صريحة الكراهية والتعصب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ضد اعضاء الفئات الدينية الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية.

وعلى الكونجرس ان يقر ويمول مثل هكذا دراسة. وأن نتائج تحقيقات هذه الدراسة يجب أن ترسل للكونجرس خلال ستة أشهر بعد تخصيص الأموال لها.

وبالتزامن مع الدراسة التي ذكرت أعلاه فعلى الحكومة الأمريكية أن تطلب من الحكومة السعودية بأن تجهزها بحساب حول نوع الدعم السعودي الذي يذهب للمدارس الدينية والمساجد ومراكز التعليم والمنظمات الدينية الأخرى. ويجب أن يطلب منهم تقديم قائمة باسماء هذه الاماكن الموجودة داخل الولايات المتحدة.

٤. ومن ضمن مجال الروابط الثنائية مع السعودية، فعلى الحكومة الأمريكية أن تحث الحكومة السعودية بالتوقف عن الدعم لاي جهود من شأنها القيام ببث المبادئ والافكار الدينية خارج السعودية والتي تعزز بصورة صريحة الكراهية والتعصب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى بما فيها العنف. وفي تقريرها السنوي في مايو ٢٠٠٢م حثت اللجنة وزارة الخارجية الأمريكية (لاعطاء أهمية وانتباه للنشاطات التي تقوم بها الحكومة السعودية والتي فيها تأثيرات ضارة على حماية الحرية الدينية في البلدان خارج السعودية وعليها أن تعطي معلومات حول هذه النشاطات واتخاذ ما يلزم بشأنها وبما تراه مناسب)(١١٧).

ولا توجد هناك دلالة على أن الحكومة الأمريكية قد اتخذت أي عمل إزاء هذه التوصية.

وكما ذكر سابقا فانه منذ ١١ سبتمبر فان هناك عدداً متنامياً من التقارير تذكر بأن هناك دعماً من السعودية قد استخدم لتمويل مدارس دينية ونشاطات أخرى في بلدان متعددة زعم بأنها لدعم مناضلين ومتطرفين اسلاميين في جميع انحاء العالم.

ان مدى تورط الحكومة السعودية في هذه النشاطات التمويلية غير واضح ولكن بعض التقارير تزعم بتورط منظمات مدعومة من قبل الحكومة السعودية أو أعضاء من العائلة الحاكمة السعودية في بعض هذه النشاطات(١١٨). وأوردت اللجنة معلومات حول عدة بلدان مثل اندونيسيا والباكستان، قامت فيها مجموعات نضالية اسلامية متطرفة بارتكاب انتهاكات قاسية للحرية الدينية ضد مسلمين وغير مسلمين.

إن كثرة وجدية هذه التقارير تقترح وبقوة بأن على الحكومة الأمريكية التحقيق في المزاعم التي تقول بأن السعودية قد مولت تدريب ودعم مجموعات ترتكب انتهاكات حقوق إنسان، وعلى وزارة الخارجية تقديم تقرير عام دوري للكونجرس حول هذه القضية يشمل معلومات حول أي تعاون أو إجابة من قبل الحكومة السعودية.

ونظرا لهيمنة العائلة المالكة على الحكومة السعودية والتي تدعم بقوة من قبل اموال الدولة، فان التقرير يجب ان يعالج نشاطات مسؤولي الحكومة وأعضاء العائلة المالكة إضافة للمنظمات التي تستلم دعم مالي من الحكومة. وقد أصدرت الحكومة السعودية تقريرين (المبادرات والافعال المتخذة من قبل المملكة العربية السعودية في تمويل مجال مقارعة الارهاب) في اغسطس وديسمبر ٢٠٠٢م على التوالي والتقريران كانا حول الاجراءات التي اتخذت أو الخطط التي سوف تتخذ لمقاومة الارهاب عموماً وقمع تمويل الارهاب(١١٩). بيد ان الحكومة السعودية لم تصدر أي بيان يتعلق بالتهم الواسعة الانتشار التي تتهمها ببث أيدلوجيتها عالميا بخصوص التعصب الديني.

إن على الحكومة السعودية مسؤولية المراقبة وبحذر المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى التي تدعمها. وعلى الحكومة الأمريكية أن تطلب بأن لا تدعم الاموال السعودية أي مدارس أو مساجد أو أي نشاطات أخرى مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالكراهية والتعصب المنتشرين أو بالتمييز أو انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى اضافة إلى الهجومات العنيفة. ولا توصي اللجنة الحكومة الأمريكية بتقديم دراسة حول طبيعة دين الإسلام أو المذهب الإسلامي للحكومة السعودية، ولكنها تقترح تقديم دراسة حول بعض النشاطات المزعومة لحكومة من الممكن ان يكون لها تأثير فعال في حماية الحرية الدينية ودعم العنف والارهاب في جميع انحاء العالم.

ويجب على الحكومة الأمريكية أن تعبر عن قلقها إزاء أي مزاعم موثقة ترد حول قيام احدى الحكومات الاجنبية، من المنتهكات بشدة للحرية الدينية وحقوق الإنسان الأخرى، بنشاطات لها تأثير مضر على حماية الحرية الدينية والمعتقد وتعهدها بعدم تدمير حقوق الآخرين خارج ذلك البلد.

علاوة على ذلك، فعندما يكون دعم وتعزيز هذه النشطات مرتبطا بالعنف الذي يستهدف بعض الاشخاص على حساب دينهم، فان تلك الدولة من الممكن أن تخرق التزامها بضمان تلك الحقوق المضمونة.

iii. استخدام النفوذ الامريكي للحث على الإصلاح وتطبيقه

٥. في ضمن علاقاتها الثنائية مع السعودية وفي الاطر المتعددة الجوانب، على الحكومة الأمريكية ان تبدي قلقها في السر والعلن حيال إنتهاكات الحرية الدينية وحقوق الإنسان المتعلقة بها.

وعلى الكونجرس أن يعقد جلستين في السنة لمناقشة ما تقوله وزارة الخارجية الأمريكية حول القضايا التي طرحتها وعن الافعال المتخذة على ضوء رد الحكومة السعودية. وقد أشار البعض من مسؤولي الحكومة الأمريكية بأن الولايات المتحدة تفضل محادثات (خلف الكواليس) لاثارة مكامن القلق التي تتعلق بالحرية الدينية مع الحكومة السعودية(١٢٠).

بيد انه رغم الجهود الخاصة التي بذلتها الحكومة الأمريكية فإن وضع الحرية الدينية في السعودية لم يتطور.

ولذلك، فعلى الحكومة الأمريكية أيضاً أن تثير مكامن قلقها علناً سواء في المحادثات الثنائية والمحادثات المتعددة الجوانب.

وعلى وزارة الخارجية الأمريكية ان تخبر الكونجرس حول المبادرات والبرامج الأمريكية في السعودية بما فيها التوصيات رقم ٧ و ٩ من هذا التقرير إضافة إلى التقدم الحاصل في معالجة مثار القلق حيال الحرية الدينية المذكورة في التوصيات ١ و ٢.

٦- يجب على الحكومة الأمريكية ان تصنّف السعودية على أنها (بلد يثير قلقاً خاصاً) وفقا لقانون الحرية الدينية الدولية لعام ١٩٩٨م.

في سبتمبر ٢٠٠٢م، اوصت اللجنة وللسنة الثالثة على التوالي لتصنيف السعودية على أنها (بلد يثير قلقاً خاصاً). وتعتقد اللجنة جازمة واستناداً إلى مصادر معلومات عامة وعلى تحقيقاتها الخاصة، بأن السعودية مستمرة في ارتكاب انتهاكات منظمة ومستمرة وفاضحة للحرية الدينية وهذا يجعلها في مستهل تعيينها على أنها (بلد يثير قلقاً خاصاً).

وعليه، كيف يكون بامكان بلد لا توجد فيه حرية دينية لا يمكن إدراجه في قائمة الدول التي تثير قلقاً خاصاً؟

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، طرحت وزارة الخارجية الأمريكية ثلاث اسباب بعدم تصنيف السعودية على أنها (بلد يثير قلقاً خاصاً). ففي سبتمبر ٢٠٠٠م صرح السفير المتجول للحرية الدينية الدولية (روبرت سيبل) خلال برنامج تلفزيوني للسفارة الأمريكية بأن وزارة الخارجية الأمريكية (قررت بانه لا يوجد اضطهاد ديني في السعودية). واضاف السفير (إذا كان هناك اضطهاد ديني فسوف نكون ملزمين لتصنيف البلاد كـ (بلد يثير قلقاً خاصاً) وننظر بالعقوبات المختلفة التي من الممكن فرضها عليه)(١٢١).

وفي اكتوبر ٢٠٠١م وبعد صدور التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠١م حول الحرية الدينية الدولية أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر بأنه بسبب عدم تغير وضع الحرية الدينية في السعودية تلك السنة فإن قرار تصنيف السعودية على أنها (بلد يثير قلقاً خاصاً) لم يتغير. وفي اكتوبر ٢٠٠٢م إقترح السفير المتجول للحرية الدينية الدولية (جون ف. هانفورد الثالث) بأن تصنيف السعودية على أنها (بلد يثير قلقاً خاصاً) بأنه شيء على وزارة الخارجية أن تضعه بعين الاعتبار بصورة جدية)(١٢٢). وبالرغم من النقاش المعتبر حول هذه القضية وتوصيات اللجنة هذه، فقد أخفق وزير الخارجية الأمريكية في مارس ٢٠٠٣م بتصنيف السعودية(١٢٣).

وبعد فترة وجيزة من ذلك الاعلان وعندما سئل عن السبب قال الناطق الرسمي للوزارة باوتشر: (لا توجد حرية دينية في السعودية، إنها بلد ووفقاً للقانون يعتبر قريباً من عتبة تصنيفه من ضمن البلدان التي تثير قلقاً خاصاً. ولكن استناداً لتوصيات جميع الخبراء في الحكومة فإنه علينا أن نستمر في تسمية وتعيين نفس الدول التي صنّفناها في العام الماضي وعلينا أن نتطلع لطرق عمل مع الحكومة السعودية في محاولة للاستفادة من أي فرصة من أجل تطوير حالة الحرية الدينية في السعودية)(١٢٤). وللاسف فقد أهملت وزارة الخارجية الأمريكية وبدون إعطاء أي تفسير توصيات هذه اللجنة التي هي هيئة حكومية من الخبراء.

إن قانون الحرية الدينية الدولية لعام ١٩٩٨م يستلزم بأن مراجعة تعيين الدول التي تثير قلقاً خاصاً (يجب أن يأخذ بالحسبان أي نتائج تحقيقات أو توصيات تقدّمها اللجنة بخصوص البلدان الاجنبية)(١٢٥). إضافة إلى ذلك فان مشروع تعيين الدول التي تثير قلقاً خاصاً لن يحول الحكومة الأمريكية من متابعة الطرق الاكثر فعالية لتحسين الحرية الدينية في السعودية.

إن الاسباب والاعذار المتذبذبة المقدمة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية تقول بانه لا الادارة الحالية ولا الادارة السابقة كانتا قادرتين على اظهار سياسة واضحة حول معارضة انتهاكات الحرية الدينية في السعودية.

٧- يجب على الحكومة الأمريكية أن توسع من جهودها لدعم مبادرات تحسين حقوق الإنسان بما فيها حرية الدين والمعتقد في السعودية من خلال:

أ- مساعدتها في مجال حقوق الإنسان.

ب- تبادلاتها الثقافية والاكاديمية والزيارات والتبادلات الأخرى.

ج- اذاعاتها الدولية.

د- برامجها الدبلوماسية العامة الأخرى.

وبإستثناء بعض المبادرات القليلة جداً والتي استهدفت بصورة محددة هذه المجالات في السعودية، فإن على الحكومة الأمريكية تطوير خطة بلد لتحديد وتطبيق نشاطات تتعلق بالسعودية وأعلام الكونجرس بالاهداف ومحتويات الخطة، وبالخصوص:

أ - على وزارة الخارجية الأمريكية أن تضمن بأن وجود الديمقراطية أو الديمقراطية المفترضة، وحقوق الإنسان والبرامج الأخرى المتعلقة بها الموجهة للشرق الاوسط على العموم مثل مبادرة شراكة الشرق الاوسط وصندوق دعم الديمقراطية في الشرق الاوسط، يجب أن تتضمن عناصر معينة مخصصة للسعودية.

ب - يجب على الحكومة الأمريكية إتخاذ خطوات للتغلب على عقبات بث راديو (ساوا) في السعودية، وعلى الكونجرس أن يطلب من وزارة الخارجية أن تخبره بالتطور الحاصل في هذا المجال.

وقد تم إعلام اللجنة بأنه في الوقت الحاضر لا يوجد تمويل أمريكي لبرامج الديمقراطية أو حقوق الإنسان تعمل في السعودية على عكس العديد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط حيث أن مثل هذه البرامج موجودة فيها. وعلى وزارة الخارجية الأمريكية أن تطور خطة لاستخدام الادوات الموجودة للمساعدة والدبلوماسية العامة الأمريكية لدعم حكم القانون وبناء مجتمع مدني وتطوير حقوق الإنسان بما فيها الحرية الدينية والتسامح في السعودية.

وعلى وزارة الخارجية أن تشترك بالخطة مع الكونجرس وأن تخبره دورياً حول تنفيذها، كما سبق مناقشته في التوصية رقم ٥ من هذا التقرير. وعلى الحكومة الأمريكية أن تضغط على الحكومة السعودية بالتعاون في هذه الجهود.

في مارس ٢٠٠٢ صرح الرئيس بوش بأنه طلب من الوزير باول لتطوير (مبادرة جديدة تهدف لزيادة فرص اقتصادية وتربوية في العالم العربي(١٢٦). وفي ديسمبر ٢٠٠٢ أطلق الوزير باول مجموعة من البرامج الجديدة تدعو إلى مبادرة شراكة أمريكية شرق أوسطية. ووفقا إلى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (وليام بيرنز) فإن أهداف هذه المبادرة هي (دعم قضايا الاصلاح الاقليمية الرئيسية مثل توسيع فرص اقتصادية وتربوية وتوسيع المشاركة السياسية، وبطريقة منتظمة(١٢٧).

وبالاضافة إلى البرامج الحالية في بعض البلدان مثل مصر، البحرين، اليمن والمغرب، فعلى الحكومة الأمريكية ان تضمن بأن مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق اوسطية يجب ان تتضمن برامج معينة مخصصة للسعودية وتطبق فيها. إن صندوق دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط لديه حالياً برامج للعالم العربي وبعض الدول الخليجية ولكن ليس للسعودية.

وعلى الحكومة الأمريكية أن تستخدم مبادرة الشراكة وصندوق دعم الديمقراطية كوسائل لدعم وتشجيع النقاش حول الإصلاح الداخلي في السعودية، من جانب، وأن تضغط على الحكومة السعودية لتنفيذ بعض الاصلاحات من جانب آخر.

وقد صادقت وزارة الخارجية نفسها على دراسة هذه الجهود في إحدى اجتماعاتها في مارس ٢٠٠٣.

وقد أشار مساعد وزير الخارجية بيرنز بأن مبادرة الشراكة من الممكن ان:

١- تشجع بعض الجهود التي بذلت مثل وثيقة الاصلاح الوطنية الموقعة من قبل اكثر من ١٠٠ زعيم اجتماعي في السعودية.

٢- تساعد على إصلاح نظام التعليم.

٣- تعزز حكم القانون.

٤- تعطي مساعدة فنية للسعودية...ولي العهد الأمير عبد الله يريد تقديم مبادرة حكومته للمشاركة في منظمة التجارة العالمية(١٢٨).

السعودية هي معارض لراديو (سوا) في الشرق الأوسط، وراديو سوا يشرف عليه مجلس أمناء الاذاعات الدولية وهو احدى الوكالات التابعة للحكومة الأمريكية وتبث الموسيقى والاخبار وتعليقات باللغة العربية للشرق الأوسط وعلى مدى ٢٤ ساعة في اليوم. ويمكن التقاطها على الموجة المتوسطة FM

ويمكن استلامها في الاردن والكويت والامارات المتحدة وقطر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق.

وراديو سوا يقدم برامج مستقلة تقدم وجهة نظر امريكا والعملية الديمقراطية غير الموجودة في المنطقة.

ووفقا لقول الاذاعة فإن مهمتها (دعم وتعزيز الحرية والديمقراطية من خلال تشجيع نقاش صريح وتبادل للآراء). وفي ٢٤ يناير ٢٠٠٣ تحدث وزير الخارجية الامريكي كولن باول في راديو ساوا في برنامج أسبوعي يسمى المنطقة الحرة، ويناقش البرنامج مجموعة من القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان بما فيها الحرية الدينية وقضايا المرأة وحرية الصحافة ودور المجتمع المدني والانتخابات.

وقال باول في اللقاء: (الرجال والنساء لديهم حقوق عالمية ونحن نعتقد بأن الديمقراطية هي الطريق الافضل للسماح للناس للحصول على هذه الحقوق. ان على الحكومات العربية منح شعوبها الحق باختيار نظام سياسي ملائم لهذه الشعوب ومناسب لدينها ولثقافتها ولعقائدها)(١٢٩).

إن هذا النوع من البرامج إضافة إلى أنباء أخرى تبث من الممكن أن يساعد على إثارة الاهتمام والادراك العامين في السعودية لقيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بما فيها حرية الرأي والضمير وحرية الدين أو المعتقد بالاضافة إلى تعزيز التسامح الديني.

وقد قال كينيث تومنسون رئيس راديو سوا انه عندما تنتهي الحرب في العراق فان راديو سوا سيركز على (بناء الديمقراطيات في العالم العربي وتقدم حقوق الإنسان وتعزيز التنوع الديني)(١٣٠). ويكون راديو سوا متاحاً في المساء فقط لقسم صغير من المناطق الشرقية والشمالية للسعودية وذلك من خلال أجهزة ارسال FM موجودة في البحرين وقطر وكذلك من خلال مرسلات الموجة المتوسطة في رودس وسيبرس.

وعلمت اللجنة بأن الحكومة السعودية قد رفضت السماح لانشاء أو إستخدام تسهيلات لراديو سوا في البلاد. ووفقا إلى مبدأ التبادل المشترك ولأن وسائل الاعلام المسيطر عليها سعودياً غير مقيدة بالانتشار في امريكا فان على الحكومة الأمريكية أن تضغط على على الحكومة السعودية للتغلب على عقبات بث راديو سوا في السعودية.

iV. تغيير ممارسات الحكومة الأمريكية والشركات

ادناه توصيتان من الممكن تنفيذهما بسرعة من قبل الحكومة الأمريكية يتعلقان بصورة مباشرة بالممارسات الرسمية والشركات الأمريكية.

٨ ـ يجب على الحكومة الأمريكية أن تضمن رفع أي قيود موجودة على الممارسات الدينية للجنود والدبلوماسيين الامريكيين وبصورة دائمة والسماح بصورة كاملة للمواطنين الامريكيين الذين يزورون السعودية أو المقيمين فيها بممارسة العبادة في القنصليات والسفارات إستنادا إلى القانون الامريكي الحالي وخاصة للمواطنين الامريكيين الذين يطلبون اللجوء أو المساعدة.

وكما ذكر سابقا فهناك عدة تقارير تزعم بأن السياسة الأمريكية تقيد العسكريين الامريكيين والموظفين الدبلوماسيين من ممارسة عبادتهم في المجمعات العسكرية والدبلوماسية. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في معرض ردها على رسالة اللجنة المؤرخة في مارس ٢٠٠٣م:

ان العسكريين الامريكيين الذين يخدمون في السعودية يمارسون دينهم بحرية ضمن تخوم أي ثكنة عسكرية أمريكية في المملكة. ونحن لا نوافق على أي قيود حكومية سعودية على هذه الممارسات، ولدى وزارة الدفاع الأمريكية حاليا عدد من الوعاظ العسكريين يمثلون عقائد عديدة وهم يقدمون طقوس دينية للعسكريين الامريكيين في العديد من القواعد العسكرية في السعودية.

وفيما يتعلق بارتداء العباءة وكما جاء في القسم ٥٦٣ لقانون الدفاع الوطني للسنة المالية لعام ٢٠٠٣م فقد أصدر الجنرال فرانكس توجيهاً ينص على أن النساء اللواتي يؤدين الخدمة غير ملزمات بارتداء العباءة اثناء الواجب أو خارجه. وينفذ القادة الامريكيون الان هذه السياسة(١٣١).

ويجب على الحكومة الأمريكية أن تضمن عدم وجود مثل هذه الممارسات التقييدية وأن تصبح شيئاً من الماضي. وعلى الحكومة الأمريكية أن تقوم بـ (مراجعة لجميع الاوامر والتعليمات الصادرة للقوات فيما يتعلق بارتداء الحلي والتعبيرات الدينية) وأن تلغي (أي توجيهات تقيد التعبيرات الدينية الشخصية)(١٣٢). وعليها أيضاً أن تضمن بأن ممارسات الحكومة الأمريكية والعسكرية الحالية تتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

في ٢٥ مارس ٢٠٠٣م أعلنت خدمة البريد الأمريكية (بأن هناك حالات وقيود معينة تطبق على المواد المرسلة بالبريد للعسكريين والموظفين المدنيين المستخدمين في عملية تحرير العراق في الشرق الأوسط ومناطق الخليج الفارسي). بما فيها السعودية(١٣٣). ومن ضمن الممنوعات (المواد التي تحوي على اشياء دينية تتنافى مع العقيدة الإسلامية)(١٣٤).

ان تنفيذ هذا المنع من الممكن أن يضع المسؤولين الامريكيين في وضع يجعلهم يحددون ما هو المناسب من المواد الدينية والتي ترسل في البريد الامريكي وفقاً إلى معايير الإسلام وليس لمعايير التعديل الأول للدستور الامريكي، وعلى خدمات البريد إلغاء أي قيود على المواد الدينية.

وفي يونيو ٢٠٠٢م عقدت لجنة الاصلاح الحكومية جلسة حول قضايا الاطفال في الحجز والتي تكون طرف في هذه القضايا أمهات أمريكيات وآباء سعوديين. واستناداً إلى أحد الشهود فإنه قبل عدة سنين تم إخراج مواطنة أمريكية من السفارة الأمريكية في الرياض جاءت تطلب اللجوء مع طفليها(١٣٥).

ووفقا إلى ممثل الولايات المتحدة (دان برتون) فإن (وزير الخارجية السعودي قد تعهد بأن أي امرأة امريكية بالغة سوف لن تحجز في السعودية ضد ارادتها). وقد تعهد السفير الامريكي لدى السعودية (روبرت جوردان) بأن (أي امريكي يطلب المساعدة سوف لن يخرج من السفارة مرة أخرى)(١٣٦). على الحكومة الأمريكية ضمان المحافظة على هذه الضمانات.

٩ـ على الحكومة الأمريكية ان تحقق في التقارير التي تقول بأن بعض الشركات الأمريكية التي لديها أعمال في السعودية تقوم بممارسات تؤدي أو تسهل تمييز أو إنتهاكات للحرية الدينية أو حقوق الإنسان الأخرى.

ويجب أن يقدم تقرير علني بنتائج التحقيقات للكونجرس ويحدث كل سنة، وإذا وجدت مثل هكذا ممارسات فعلى الحكومة الأمريكية أن تتخذ خطوات لتشجيع إصلاح الممارسات القائمة على التمييز.

تعبر اللجنة عن قلقها ازاء التقارير التي تقول بأن بعض إدارات الاعمال الأمريكية في السعودية قد عدلت من سياساتها وتبنت ممارسات قائمة على التمييز تنسجم مع الاعراف والقوانين المحلية. فعلى سبيل المثال، فإن سلسلة من المطاعم التي لديها أعمال في السعودية تحتفظ بأماكن في هذه المطاعم يفصل فيها بين الجنسين بحيث تكون واحدة للرجال وواحدة للنساء والعوائل. ولا تسمح أيضاً لأي امرأة ان تدخل المطعم إذا لم يصحبها زوجها(١٣٧). وتشير تقارير أخرى بأن بعض ادارات الاعمال الأمريكية لا تستأجر نساء للعمل فيها أو في بعض الحالات تقوم بتشغيل نساء ولكن يتم عزلهن عن الرجال في مكان العمل.

ان هذا النوع من الممارسات إذا تم تأكيده يوضح مدى إذعان هذه الشركات للاعراف والقوانين الدينية الصارمة التي تدعم التمييز القائم على الجنس. على الحكومة الأمريكية أن تحقق في هذه المزاعم وأن تعلم الكونجرس بالشركات الأمريكية التي تقوم بهذه الممارسات(١٣٨).

فما دامت هذه الشركات الأمريكية تعمل في السعودية لديها الزام وتعهد باحترام القانون السعودي، فان التقاليد والممارسات التالية والتي تنتهك الاعراف الدولية والمتعلقة بالتمييز وحقوق الإنسان الأخرى تقوض احترام هذه الاعراف.

فإذا وجدت مثل هذه الممارسات، فعلى الحكومة الأمريكية تشجيع الاصلاح على سبيل المثال من خلال حث الشركات الأمريكية بتبني مبادئ في مكان العمل تدعم حقوق العمال وتدعم ممارسات العمل العادل والنظيف القائم على التوجيهات التي صدرت سابقاً مثل مبادئ سلفيان والميثاق العالمي للأمم المتحدة(١٣٩).

الهوامش

٧٦ ـ سوزان سيفاريد (عندما تساء العلاقات)، اسوشيتدبرس ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٣م.
٧٧ ـ برنامج الأمم المتحدة للانماء، تقرير الانماء البشري العربي
(accessed March 19, 2003)
http://www.undp.org/rbas/ahdr/,
٧٨ ـ السفارة السعودية في واشنطن (ميثاق لاصلاح الوضع العربي) ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م
(accessed March 19, 2003)
statements/03-STArab-Reform-Charter-Jan03.htm,
http://www.saudiembassy.net/press_release/
٧٩ ـ دونا ابو نصر (الحكام السعوديين يستكشفون الاصلاح السياسي)، اسوشيتدبرس ٩ يناير/شباط ٢٠٠٣م.
٨٠ ـ رويترز (ممارسة نقاش الاصلاح في السعودية) ٤ مارس/آذار ٢٠٠٣م.
٨١ ـ مقابلة في ٨ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢م في جريدة الاخبار التلفزيونية لمدة ٦٠ دقيقة.
٨٢ ـ السفارة السعودية في واشنطن (وزير المعارف يتولى تطوير نظام التعليم) ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م
(accessed March 17, 2003)
releases/03-PR-0107-ducation.htm,
http://www.saudiembassy.net/press_release/
٨٣ ـ السفارة السعودية في واشنطن (تصريح يتعلق بنظام التعليم السعودي) ٤ فبراير/شباط ٢٠٠٣م.
٨٤ ـ ستيفن ستالنسكي (داخل غرفة الصف السعودية) مراجعة وطنية على الخط ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٣م
(accessed, March 17,2003)
comment-stalinsky020703.asp,
http://www.nationalreview.com/comment/
٨٥ ـ نفس المصدر السابق.
٨٦ ـ مجلة عين اليقين (في مقابلات شاملة حول القضايا الحالية) ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م
20021206/feat5en.htm,
http://www.ain-al-yaqeen.com/issues/
(accessed April 1, 2003)
٨٧ ـ السفارة السعودية في واشنطن (ولي العهد السعودي الأمير عبد الله يحث المسلمين لتجنب التطرف في الإسلام) ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢م
releases/02-PR-1102-Abd-Islam.htm,
http://www.saudiembassy.net/press_release/
وراجع أيضاً ولي العهد يدعو للاعتدال والتسامح (١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م
(accessed April 21, 2003)
releases/03-PR-0113-Abd-moderation.htm,
http://www.saudiembassy.net/press_release/
٨٨ ـ اخبار هيئة الاذاعة البريطانية BBC (وزير سعودي يوبخ الشرطة الدينية) ٤ نوفمبر/نشرين الثاني ٢٠٠٢م
(accessed November 4, 2002)
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2399885.stm,
٨٩ ـ مجلة عين اليقين (في مقابلات شاملة حول القضايا الحالية) ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م
feat5en.htm,
http://www.ain-al-yaqeen.com/issues/20021206/
(accessed April 1, 2003)
٩٠ ـ السفارة السعودية في واشنطن (زعماء دين سعوديين يحرمون الهجومات على غير المسلمين) ١١ فبراير/شباط ٢٠٠٣م.
٩١ ـ اسوشيتدبرس (السعوديون لا يسمحون بوجود الكنائس على ارضهم) ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٣م.
٩٢ ـ في ٩ ابريل/نيسان ٢٠٠٣م أعاد وكيل وزير الداخلية الأمير احمد مرة أخرى حق غير المسلمين بالعبادة الخاصة: (هناك الآف من غير المسلمين وذوي عقائد دينية مختلفة في المملكة. نحن لا نتدخل في عقائدهم الشخصية... وكل واحد مدرك لهذا الأمر عندما يأتي للمملكة. نحن لا نتدخل في شؤون البلدان الأخرى ولا نسمح لاي احد بأن يعمل أي شيء مخالف للاسلام. الناس احرار بممارسة عقائدهم ومذاهبهم في بيوتهم وفي السر).
ب. ك. عبد الغفار (غير المسلمين احرار بممارسة عقائدهم في السر (عرب نيوز ٩ ابريل/نيسان ٢٠٠٣م
(accessed April 9, 2003)
http://www.arabnews.com/Article.asp?ID=24947,
٩٣ ـ وزارة الخارجية الأمريكية: معلومات خلفية: السعودية (انترنت).
٩٤ ـ أوقفت الولايات المتحدة رسمياً جميع المساعدات الاقتصادية للسعودية عام ١٩٥٩م رغم المبالغ القليلة من المساعدات التي استمرت حتى عام ١٩٧٥م خلال برنامج تعليم وتدريب عسكري دولي بعد عام ١٩٦٨م. انظر (قضية مقدمة للكونجرس) العربية السعودية: القضايا الحالية والعلاقات الأمريكية، خدمات بحوث الكونجرس، ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م.
٩٥ ـ اندرو هاموند (الولايات المتحدة تسحب فعليا جميع القوات من السعودية) رويترز ٢٩ ابريل/نيسان ٢٠٠٣م.
٩٦ ـ (حول المعلومات المسجلة: اصدار تقرير الحرية الدينية الدولية السنوي لعام ٢٠٠٢م) ٧ اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م
(accessed April 16,2003)
http://www.state.gov/g/drl/rls/spbr/14201.htm,
٩٧ ـ انظر (ملخص الصحافة اليومي) من قبل الناطق باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٣م ( ).
٩٨ ـ راجع القسم ٥٦٣ من قانون تخويل الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٣م. وقبل هذا القانون كان مطلوب من العسكريات ارتداء العباءة عند خروجهن خارج المجمعات السكنية العسكرية.
٩٩ ـ انظر ايلاين سكيولينو (للذين يعملون في الخارج، ممارسة العبادة يؤدي إلى التعرض للخطر في السعودية)، صحيفة نيويورك تايمز ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٢م، وانظر أيضاً جون دبليو وايت هيد (سياسة التمييز الدينية ضد القوات الأمريكية في الخارج) معهد رذرفورد ١٧ مارس/آذار ٢٠٠٣م
commentary.asp?record_id=213,)
http://www.rutherford.org/articles_db/
(accessed March 20,2003)
١٠٠ ـ رايت هيد، سياسة التمييز الدينية ضد القوات الأمريكية في الخارج.
١٠١ ـ ريك لوري (العلاقة الأمريكية غير العادية: نظرة باردة على السعوديين). ٨ اغسطس/آب ٢٠٠٢م.
١٠٢ ـ انظر تيموثي هنتر (استرضاء السعوديين) فصلية الشرق الأوسط، مارس/آذار١٩٩٦م
(accessed March 17, 2003)
http://www.meforum.org/article/283,
١٠٣ ـ توماس أي ريك (تقرير يصور السعوديين كأعداء) صحيفة واشنطن بوست ٦ اغسطس/آب ٢٠٠٢م.
١٠٤ ـ جاك شافر (نقطة القوة التي هزت البنتاجون) مجلة سليت ٧ اغسطس/آب ٢٠٠٢م.
١٠٥ ـ اوليفر بيرك مان (دعوة قضائية لتعويضات ضحايا ١١ سبتمبر صحيفة الغارديان ٢٠ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢م.
١٠٦ ـ راجع المادة ٢٦ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٥ لاعلان ازالة كل اشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين أو المعتقد. السعودية دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل.
١٠٧ ـ المادة ١٨ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. المادة ١ من اعلان ازالة كل اشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين أو المعتقد، المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
١٠٨ ـ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية (قطر) و(الامارات العربية المتحدة) اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م
(accessed March 27,2003)
http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2002/14011.htm,
١٠٩ ـ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية (قطر) اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م
http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2002/14011.htm,
(accessed March 27,2003)
١١٠ ـ بيتر سليفن (تأخذ الولايات المتحدة بنظر الاعتبار الاستشهاد بالسعودية بالتعصب) صحيفة الواشنطن بوست ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م.
١١١ ـ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان السنوي لعام ٢٠٠٢م (المملكة العربية السعودية) ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٣م
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2002/18288.htm,
(accessed April 9, 2003)
١١٢ ـ راجع صفحة ١٧ من تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص باستقلال القضاة

والمحامين داتو بارام كومارسوامي (E/CN.4/2003/65/Add.3)، واراجع أيضاً كلمة الأمير ٦ ابريل/نيسان ٢٠٠٠م في الدورة ٥٦ للجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة الذي ألقاه الأمير تركي محمد سعود الكبير

press_release00.htm,
http://www.saudiembassy.net/press_release/
(accessed February 16, 2003)

١١٣ ـ راجع (تقرير الصحافة اليومي) من قبل الناطق باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر في ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٣م

http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2003/18512.htm,
(accessed April 16 2003)

١١٤ ـ السفارة السعودية في واشنطن (تصريح يتعلق بنظام التعليم السعودي) ٤ فبراير/شباط ٢٠٠٣م.

١١٥ ـ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢٦ (٢). اتفاقية حقوق الطفل التي تكون فيها السعودية طرف فيها تشمل على مادة مشابهة.

١١٦ ـ لمعرفة المزيد عن معايير منظمة اليونسكو، راجع

http: //www.unesco.org/education/pdf/34_71.pdf,
(accessed April 28, 2003)

حيث تتكفل ضمان أن التعبير الذي من المحتمل أن يخلق تحيزاً وسوء فهم ونزاعاً يتم تجنبه وأن أهداف الحرية واحترام جميع الاشخاص يتم الدفاع عنها.

١١٧ ـ راجع تقرير منظمة اليونسيف السنوي لعام ٢٠٠٢م.

١١٨ ـ راجع تقرير مشترك صادر في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢م من المعهد السعودي ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات يوثق نشر ادبيات الكراهية من قبل الحكومة السعودية في الولايات المتحدة والخارج:

http://www.saudiinstitute.org/hate.htm,
(accessed November 5, 2002)

١١٩ ـ راجع كلا التقريرين في موقع السفارة السعودية في واشنطن

http://www.saudiembassy.net,
(accessed December 4, 2002)

١٢٠ ـ بيتر سليفن (امريكا تنظر بعين الاعتبار بادراج السعودية في خانة التعصب) واشنطن بوست ١٨ يناير ٢٠٠٣م.

١٢١ ـ (حوار) شبكة السفارة الأمريكية التلفزيونية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الخدمات الاذاعية، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٠م (مقابلة مع السفير المتجول للحرية الدينية الدولية روبرت سبيل تجدها في موقع

a009130b.htm,
http://www.usembassy.it/file2000_09/alia/
(accessed April 1, 2003)

١٢٢ ـ الموجز الاخباري: اصدار التقرير السنوي حول الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٠٢م، جون ف. هانفورد IIC، السفير المتجول للحرية الدينية الدولية، واشنطن دي. سي. ٧ اكتوبر ٢٠٠٢م

http://www.state.gov/g/drl/rls/ spbr/14201.htm,
(accessed April 1, 2003)

١٢٣ ـ راجع على سبيل المثال رسالة من جون ماكين من اريزونا إلى وزير الخارجية كولن باول في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢م (يحث فيها الوزير باول لتعيين السعودية كدولة تثير قلقاً خاصاً) بيتر سليفن (الولايات المتحدة تنظر بإدراج السعودية في خانة التعصب، واشنطن بوست ١٨ يناير ٢٠٠٣م (السناتور ماكين والممثلين لانترس من كاليفورنيا وولن من فرجينيا بالاضافة إلى منظمة مراقبة حقوق الإنسان يدعمون موضوع تعيين السعودية كبلد يثير قلقاً خاصاً)، ميشيل ايسكوف (السعوديون: لا (قلق خاص) نيوزويك ١٠ مارس ٢٠٠٣م (يقول بأنه بعد) معركة داخلية متواصلة مع وزارة الخارجية الأمريكية فإن السعودية سوف لن يتم تعيينها على أنها بلد يثير قلقاً خاصاً، وكالة فرانس برس (الولايات المتحدة توبخ السعودية بسبب النقص في الحرية الدينية) ١١ مارس ٢٠٠٣م، افتتاحية الواشنطن بوست (لا قلق خاص) في ١٧ مارس ٢٠٠٣م تقول (عدم ادراج السعودية في قائمة الدول التي تثير قلقاً خاصاً هو تحدي خاص للحقيقة والمنطق)، وقالت أيضاً: (إلى المدى الذي تبتكر فيه الولايات المتحدة طرقاً بجعل حلفائها خارج القائمة، فإن عملية تصنيف الدول التي تثير قلقاً خاصاً تعتبر مزحة سياسية).

١٢٤ ـ ريتشارد باوتشر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، موجز الصحافة اليومي، واشنطن دي. سي ١٠ مارس ٢٠٠٣م

(accessed April 1,2003)
http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2003/18512.htm,

١٢٥ ـ قانون الحرية الدينية لعام ١٩٩٨م، قسم ٤٠٢ (ب) (١) (ب) ٢٢٤، ولجنة حقوق الإنسان قسم ٦٤٤٢ (ب) (١) (B).

١٢٦ ـ ستيفن هيس (تحويل العم سام) صحيفة ستاندرد الاسبوعية ٣ يونيو ٢٠٠٢م.

١٢٧ ـ تصريح من مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وليام جي. بيرنز لجنة العلاقات الدولية، لجنة فرعية حول الشرق الأوسط ووسط آسيا ١٩ مارس ٢٠٠٣م

١٢٨ ـ راجع نص شهادة مساعد وزير الخارجية بيرنز امام لجنة الشؤون الدولية الفرعية ١٩ مارس ٢٠٠٣م.

١٢٩ ـ راديو سوا يبدأ المنطقة الحرة هو برنامج جديد حول الديمقراطية ، وزير الخارجية الامريكي كولن باول يدعو لانفتاح اكثر في الشرق الأوسط

http://www.bbg.gov/_bbg_news.cfm?articleID=58
mode=general,
(accessed March 5, 2003)

١٣٠ ـ دونالد لامبرو (اشراقة لمستقبل العراق) صحيفة واشنطن تايمز ٢٠ مارس ٢٠٠٣م.

١٣١ ـ هذا القول صدر في ٢٤ مارس ٢٠٠٣م ضمن رسالة للجنة.

١٣٢ ـ وايت هيد (سياسة التمييز الدينية ضد القوات الأمريكية في الخارج).

١٣٣ ـ راجع الاخبار الصحفية من هيئة الخدمات البريدية الأمريكية (عملية تحرير العراق) ٢٥ مارس٢٠٠٣م

(accessed April 2, 2003)
.com/communications/news/press/2003/pr03_018.htm,
http://www.usps

الاخبار الصحفية الاصلية صدرت من قبل هيئة الخدمات البريدية في ٢٥ مارس ٢٠٠٣م تضمنت اللغة المقتبسة اعلاه التي تتعلق بالقيود على المواد الدينية. وعندما نشرت هذه الاخبار الصحفية في موقع الانترنت في ٢١ ابريل فان الاخبار الصحفية ليوم ٢٥ مارس قالت: بالرغم من ان المواد الدينية التي تخالف العقيدة الإسلامية منعت وبمقادير كبيرة فان مواد الاستعمال الشخصي للمرسل إليه مسموح بها وتم اعلام اللجنة من قبل الخدمات البريدية بأن وكالة الخدمات البريدية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع وافقت على اللغة في الاخبار الصحفية الاصلية.

١٣٤ ـ نفس المصدر السابق.

١٣٥ ـ افتتاحية صحفية وول ستريت في ٣ يناير ٢٠٠٣م.

١٣٦ ـ اخبار صحفية من مكتب النائب دان بيرتون (وفد بيرتون يعود من السعودية) ٥ سبتمبر ٢٠٠٢م

http://www.house.gov/burton/pr9502.htm
(accessed March 30, 2003)

١٣٧ ـ راجع مقال دونا ابو نصر (سعوديين يحتجون على دور الشرطة الدينية) رويترز ٣١ يوليو ٢٠٠٢م، ومقال كولبرت أ. كبخ (سياسة التمييز العنصري للسعودية) صحيفة واشنطن بوست ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١م.

١٣٨ ـ يمكن الحصول على هذه المعلومات من تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الحرية الدينية الدولية.

راجع قانون الحرية الدينية الدولية لعام ١٩٩٨م ٧٠١ (ب) (١) (٢) وقانون لجنة الحرية الدينية الدولية الأمريكية ٦٤٨١.

١٣٩ ـ في عام ١٩٧٧م سن ليون سلفيان (وهو احد القساوسة كان قد خدم في هيئة جنرال موتورز)

مجموعة من المبادئ عرفت بمبادئ سلفيان للشركات الأمريكية في جنوب افريقيا تحتاجها اثناء الممارسة (العصيان المدني المتحد) ضد سياسة التمييز العنصري.

وقد وافقت عدة شركات اخيراً على هذه المبادئ والتي قادت أخيراً إلى استحصال حقوق من اكثر من ١٠٠ شركة امريكية في عام ١٩٧٩م. واستهل كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة الميثاق العالمي في سنة ١٩٩٩م لتحدي قادة الشركات للاشتراك في مبادرة دولية لدمج بعض الشركات مع وكالات للأمم المتحدة ومع بعض الشركات ومع المجتمع المدني لدعم تسع مبادئ في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. ويبحث الميثاق العالمي لتطوير المواطنة التعاونية المسؤولة ويستند هذا الميثاق على بعض المبادئ المشتقة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان واعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الاساسية في العمل واعلان ريو حول البيئة والتطور. وأيضاً مبادئ ماك براید في ايرلندا الشمالية قد استهلت من قبل اللجنة الوطنية الايرلندية عام ١٩٨٤م في ردها على التمييز الحاصل ضد الكاثوليك وبالخصوص في مجال التوظيف، ونتيجة لذلك وافقت ٤٤ شركة امريكية (لبذل جهود قانونية لتطبيق ممارسات التوظيف العادلة التي جسدتها مبادئ ماك براید في عملياتها في ايرلندا الشمالية. للحصول على قائمة ومناقشة حول مبادئ ماك براید انظر الموقع

links/macbride.html#principles,
http://www1.umn.edu/humanrts/
(accessed April 28 2003)

التحوّل في الإعلام السعودي يطلق تحولات عميقة في المجتمع السعودي

كل شيء تغيّر ولا مجال للسلطة إلا الإنحناء أو الكسر

مرتضى السيّد

يلحّ المثقفون السعوديون على موضوع (الشفافية) و (الحريات الإعلامية) كأحد عناوين الإصلاح المرجو، الى جانب العديد من القضايا الأخرى: الدستور، الإنتخاب لمجالس الشورى والمناطق والبلديات، وفصل السلطات، ونزاهة القضاء، وحقوق المرأة، ومكافحة الفساد، وغير ذلك. بيد أن نقطة البداية لم تكن واضحة عند النخب السعودية التي تصرّ في أحاديثها وعرائضها على (الإصلاح الفوري والشامل).

هل البداية بانتخابات مجلس الشورى، أو ربما تفعيل مجلس الشورى القائم كما يقول البعض؟

هل البداية بانتخابات مجالس المناطق؟

هل البداية المطلوبة تأتي من خلال وضع دستور للمملكة التي لم يحكمها دستور في تاريخها، غير ما يقال عن (دستورنا القرآن) وغير ما سمي بـ (النظام الأساسي) الذي تنقصه الكثير من المواد والشروح ولا يمكن بحال اعتباره دستوراً للبلاد؟

أم هل الإصلاح السياسي بمجمله غير مهم ـ كما يزعم البعض ـ وإنما المهم الإصلاح الإقتصادي؟

اختلف المثقفون والإصلاحيون في المملكة حول البداية، وبدا أن التركيز كان يدور حول عناوين عامّة (الحريات العامة والإنتخابات). بيد أن النقطة التي أرادتها السلطة لتكون البداية، هي (الإعلام).

لأسباب شتّى، وجدت العائلة المالكة نفسها وجهاً لوجه مع إعلام لا يرحم، تتصاغر دونه وسائل الإعلام الرسمي. إعلام لا قبل لها بمواجته، ولا قدرة لها على الحدّ من تأثيره. انفتحت الكوّة، عبر الإنترنت، فدخلها المواطنون السعوديون ليصنعوا عالمهم الخاص بهم، العالم الواقعي غير المزّيف، الذي يعبرون من خلاله عن تطلعاتهم ومواقفهم تجاه السلطة ورموزها.

والقنوات الفضائية، وخاصة قناة الجزيرة التي كان لها سبق الريادة، جرّت الإعلام العربي الرسمي وغير الرسمي مرغماً الى الأمام، أو الموت منسيّاً.

لم يكن أمام السلطات السعودية من خيار، فالمواطن السعودي وجد منافذ عديدة للحصول على المعلومة. وقد حاولت الحكومة الحدّ منها عبر عمليات التصفية (الفلترة) لمواقع الإنترنت عبر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ولكن تبيّن أن العملية كلّها مكلّفة وغير فعالة. وحاولت الحكومة السعودية تطويع قناة الجزيرة (المشاغبة) التي كان من الواضح أنها (تستهدف) السعودية بصورة من الصور في برامجها الحوارية والإخبارية، ولكنها فشلت، بل تكاثرت القنوات التي تتحدث عن الشأن السعودي، وكثر السعوديون الراغبون في التحدث الى القنوات الخارجية، رغم التهديد الحكومي، الذي لايزال قائماً ـ على الأقل بالنسبة لقناة الجزيرة.

النقلة النوعية التي حدثت في ثقافة المجتمع السعودي بسبب الإنترنت والقنوات الفضائية حاصرت (الإعلام السعودي) بل حاصرت (خطاب السلطة) وأظهرته بمظهره الحقيقي البائس. ونظراً لأسباب أخرى عديدة، اضطرّ المسؤولون السعوديون ـ وزارة الداخلية المشرفة على الإعلام تحديداً ـ الى القبول برأي اقترحه عدد من الإعلاميين السعوديين، أنه لكي يتم الحدّ من تأثير الإعلام الأجنبي على المواطن السعودي، ولكي تعود بعض المصداقية للإعلام السعودي ويجلب مستمعيه المحليين، ونظراً لضرورة تنفيس الإحتقان لدى المواطنين السعوديين، فإن (غضّ النظر) عن بعض ما يكتب في الصحافة السعودية، وحقن التلفزيون المحلي بجرعة (صغيرة) منشطة، يمكن أن يأتي بالفائدة المنشودة.

نظنّ أن (غضّ النظر) ذاك، كان بمثابة (ثقب الإبرة) الذي تطوّر ولايزال والذي نعتقد أنه سيتحول الى (البوابة الواسعة) التي تأتي من خلالها الإصلاحات السياسية.

لم تكن تلك السياسة (غلطة) رغم أن الحكومة لم تقرر زيادة هامش الحرية بشكل كبير، كل ما فعلته (الصمت) فلم تصدر تعديلاً لقانون المطبوعات الذي صدر مؤخراً، ولم تضع ضوابط للتعبير في ظل الأجواء الجديدة. كل ما جرى كان ردّة فعل طبيعية من سلطة رأت أن إعلامها لا يخدمها، وإعلام الخارج لا يرحمها، والشارع السعودي بدأ يخرج ويتمرد على (القوقعة)

يلحّ المثقفون السعوديون على موضوع (الشفافية) و (الحريات الإعلامية) كأحد عناوين الإصلاح المرجو، الى جانب العديد من القضايا الأخرى: الدستور، الإنتخاب لمجالس الشورى والمناطق والبلديات، وفصل السلطات، ونزاهة القضاء، وحقوق المرأة، ومكافحة الفساد، وغير ذلك. بيد أن نقطة البداية لم تكن واضحة عند النخب السعودية التي تصرّ في أحاديثها وعرائضها على (الإصلاح الفوري والشامل).

الأحادية التي حشر فيها زمناً طويلاً.

إعلاميون وإعلام خارج السيطرة

ثقب الإبرة ذاك، نفذ منه معظم الصحافيين السعوديين، فراحوا يدفعون بالخطوط الحمراء الى الوراء بصورة سريعة ومتتالية، فوسّعوا ذلك الثقب بشكل كبير، خلاف ما أرادته السلطة الأمنيّة، التي أدركت هي الأخرى أن ثقب الإبرة ذاك لم يكن كافياً لا للتنفيس ولا لإغراء المواطنين على الإقبال على الإعلام المحلي بكل أصنافه. بيد أنها وهي ترى خطوطها الحمراء تتجاوز بسرعة، حاولت إيقاف هذا الزاحف الذي لا يعترف بما يسمّى بـ (الثوابت) إلا قليلاً، لهذا أوقفت عدداً من الصحافيين وطردت آخرين، علّها تبطّئ من الزاحف عليها، والذي ينذر بتجاوز كل القيود، ويصل الى مركز السلطة.

الصحافة السعودية هي التي بدأت بكسر الحواجز، ونشير هنا الى تألق جريدة الوطن، ومن ثم الرياض، اللتان استطاعتا فعلاً خلق مناخ صحافي جديد لم ترَ المملكة في تاريخها له مثيلا. وهاتان الصحيفتان هما أكثر من دفع ثمن الجرأة والريادة، من جهة عدد الصحافيين المطرودين أو المعاقبين. وقد أدّى التطوّر الصحافي، من حيث تناول الموضوعات والنقد، الى أن ينعكس أيضاً على التلفزيون (الحكومي) بحيث أجبر على اقتحام موضوعات ما كان له أن يفعلها مختاراً، وما كان الصحافيون والمثقفون الذين تستضيفهم القناتان المحليتان ليتحدثوا دون المستوى الذي يمارسونه في صحفهم، رغم محاولات مديري الحوارات فعل ذلك.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، دخل عامل جديد على حرية التعبير في المملكة، بدون قانون، وبدون ضوابط أيضاً. فالحكومة السعودية، وجدت أن قناة الجزيرة لاتزال الأكثر جاذبية والأكثر إغراءً للسعوديين بالمتابعة، في حين أن كثيراً من السعوديين لم يلتفتوا الى التحذيرات الحكومية والمنع الرسمي في التعامل معها، ولذا كان من الضروري إيجاد البديل من جهة، وإيقاف القنوات الأخرى التي تستهدف المملكة ببرامجها. قناتان تبثان من لندن تمّ شراؤهما قبل أكثر من عام، وقد توقفتا عن بث برامج تغضب الحكومة السعودية. أما البديل فكان ظهور قناة (العربية) بمساهمة خليجية قيل أن للحكومة السعودية حصّة الأسد فيها، ولا يخفى أن عدداً من دول الخليج رأت في قناة الجزيرة تحدّياً يجب كسره. وقناة العربية لا يمكن أن تنجح بدون هامش واسع من الحرية في تناول الموضوعات الخليجية.

وفعلاً استطاعت قناة العربية خلال عمرها القصير (تحجيم) دور الجزيرة، فيما يتعلق بدول الخليج، وخاصة السعودية والبحرين والكويت، وهي الدول التي طالما شكت من (عدم حيادية قناة الجزيرة). لقد أُعطيت قناة العربية هامشاً غير مسبوق في تناول الموضوع المحلّي، السعودي بخاصة، وقد تجلّى ذلك في الأشهر الثلاثة الماضية حين عالجت مواضيع العنف والإصلاح والتطرف في المملكة، وجاءت بعدد من الإصلاحيين ومثقفي المملكة ليتحدثوا من خلالها، بحرية عجز مديرو الحوار من ضبطها وفق المبتغى. فالمتحدثون السعوديون فرضوا على القناة (هامش الحرية) الذي يتحدثون في إطاره، كما فرضوا في أحيان كثيرة موضوعات (شبه محرّمة) لا تجوز الإشارة إليها.

بعبارة أخرى، أصبحت قناة (العربية) منافساً حقيقياً لقناة (الجزيرة) وإذا ما زادت الأخيرة جرعة الحرية في التعاطي مع الشأن السعودي، فإن قناة العربية ستلحق بها وقد تبزّها. لقد وسّعت قناة العربية هامش الحرية لدى المواطنين السعوديين، ففي قناعة المشاهدين السعوديين، لا تعدو قناة العربية أن تكون قناة سعودية، وهي بالتالي تعكس الأجواء العامّة داخل المملكة، الأمر الذي خرق سقف الحريات الإعلامية المحدود، بل أن التلفزيون السعودي بقناتيه وجد نفسه مدفوعاً لأن يمارس قدراً من الحرية في معالجة الموضوعات المحليّة.

من المهم أن نتذكّر أيضاً، أن العنف الذي أصاب المملكة خاصة انفجاري ١٢ مايو ٢٠٠٣ و٨ نوفمبر ٢٠٠٣ زاد من هامش الحرية الصحافية والإعلامية، فالمسؤول الذي كان يخاف من الكلمة والنقد ويحسب أن الدنيا ستطبق عليه، وجدَ نفسه في مأزق أكبر بكثير مما كان يخشاه، فتضاءل لديه ـ بشكل تلقائي ـ الخوف من (الكلام والنقد) بعد أن صُفع بما هو أدهى وأمرّ (العنف والدمار). واكتشف المسؤول السعودي بعد موجة العنف أنه بحاجة ماسّة ـ ليس للتغطية والتعمية على واقع المملكة المزري ـ بل الى المزيد من المكاشفة لمحاصرة العنف، وأفكار التطرّف، ففتح الباب على مصراعيه في الصحافة والتلفاز لمناقشة أفكار التطرّف، وأسبابه الإجتماعية والإقتصادية والفكرية والتعليمية والسياسية والنفسية.

هل هي بداية الإصلاح

إن القدر الذي تحقق من المكاشفة في وسائل الإعلام السعودية المحلية والخارجية غير قليل، وهو غير قابل للتراجع، بالرغم من أن هناك خشية لدى بعض المثقفين من عدم وجود قوانين ومرجعيات قانونية تحفظ ما هو متوفر من حرية في التعبير، وبالتالي يمكن للسلطة في أية لحظة أن تنقلب عليه. هذه الخشية ـ رغم وجاهتها ـ غير متوقعة ضمن الظروف المحليّة. فالأجواء العامّة تصرّ على المزيد من الحريات، ولاتزال الضغوط الإعلامية الخارجية قويّة، عربيّة كانت أو أجنبية، لا تمثل قناة الجزيرة إلا واحداً من المصادر. وهناك دهشة بين السعوديين، أنه حتى في القنوات التابعة لها، أو التي تمتلك حصّة فيها (إل بي سي، مثلاً) باتت هي الأخرى تعتمد سقفاً مرتفعاً في معالجة القضايا السعودية المحليّة، هو بكل المقاييس أكبر من السقف الموضوع للتلفزيون السعودي نفسه، وهذا يجعل البعض مندهشاً متسائلاً: الحكومة السعودية تعلم أن المواضيع المتعلقة بالسعودية موجّهة، وأن المشاهدين لها هم من السعوديين، فإذا كانت الحكومة غير راغبة في هذه المواضيع، فلماذا لا تضيّق على القنوات التي استثمرت فيها رأسمالاً غير قليل، وإذا ما كانت راغبة في طرق المواضيع الحسّاسة، فلماذا لا تسمح بالإعلام السعودي المحلي ليقوم بنفس الدور؟! بمعنى آخر: لماذا يناقش السعوديون قضاياهم على قنوات فضائية خارجية، للمملكة دور في تمويلها إن لم يكن في أسهمها، ولا يفعلون الأمر ذاته من خلال القنوات المحلية؟

السؤال المركزي في هذه المقالة هو: هل يشكل اتساع هامش التعبير في المملكة بداية لانطلاق الإصلاحات؟ رغم أن الحكومة السعودية سيقت اضطراراً للتغاضي عن ذلك الهامش لأسباب شرحناها آنفاً، إلا أنها غير قادرة على تضييقه ولا على إبقائه على حاله، فالنزوع حادّ باتجاه كسب المزيد منه، ربما كتعويض عن الحرمان والضغوط في المجالات الأخرى، وربما لأن الحكومة في حالة تراجع تغري الكثيرين بتجاوز قوانينها وأنظمتها القمعية، وربما أيضاً لأن صانع القرار لا يريد في الوقت الحاضر أن يلهب الوضع أكثر مما هو عليه اليوم والذي أفرز عنفاً في الشارع السعودي غير مسبوق.

إن هامش الحرية أظهر حجم الإحباط في الشارع السعودي، وحجم تطلعاته، فسقطت مقولة أن الشعب (غير مهيّأ) للتغيير، وسقطت دعاوى (الخصوصية) السعودية، وبان حجم الفارق بين ما يريده المواطن وما تتشبّث به السلطة. القدر المتاح من حرية التعبير، يشي بإمكانية صدام بين (الدولة) و(المجتمع) على أرضية الإصلاح. فالفارق الكبير بين الطرفين بات واضحاً جليّاً لا يمكن تفادي انعكاساته إلا

بتنازل (حكومي) سريع.

ما نشهده في الإعلام السعودي من صحافة وتلفزيون يدهش في جرأته وتطوّره المراقب المحلي قبل الأجنبي؛ وهو تطوّر يعكس من جهة ثانية عمق الأزمة السياسية والإجتماعية والأمنية في المملكة. ما حصل يمكن تسجيل مدلولاته على النحو التالي:

١ ـ أن هامش حرية التعبير، أطلق طاقة غير مسبوقة من الجرأة بين الكتاب السعوديين، الذين كان الواحدُ منهم يرتجف وهو يقدّم سؤاله البارد لأي أمير صغير! لقد ظهر وكأن الشجاعة قد حلّت على الجميع فجأة، فكلما تقدّم أحدهم بمقالة جريئة، بزّه آخر بأخرى أكثر جرأة. لا شك أن الجرأة هذه تكتسب زخمها من أن فعل الكتابة والنقد بات جمعياً يساهم فيه معظم إن لم يكن كل الكتاب، يعضدهم في ذلك جمهور شديد السخط يطالب بالمزيد، ويرى أن الإعلام المحلي (جبان) ومداهن. ومن جهة ثانية، فإن الجرأة في التعبير لدى الكتاب المحليين، جاءت في ظلّ منافسة شديدة من قبل منتديات الإنترنت السعودية وبالخصوص: منتدى الساحات السلفي وطوى الليبرالي، إضافة الى موقعي (شؤون سعودية، والحجاز) وهما مجلتان نخبويتان شهريتان تضخّان الكثير من الرؤى والأفكار تنعكس بصورة أو بأخرى على النشاط السياسي والصحافي السعودي.

تستبطن الجرأة هذه، حقيقة أخرى، وهي اقترانها بتضاؤل هيبة الدولة التي عصفت بها عوامل كثيرة، منها ضعف أداء الحكومة، وزيادة الجريمة، والإختناق السياسي، وتضاؤل الخدمات الإجتماعية، وزيادة البطالة، وتصاعد العنف، وخروج أجنحة من الجهاز الديني السلفي على السلطة، وأخيراً سقوط هيبة الدولة السعودية في الخارج وتصاعد الضغوط عليها من قبل قوى متعددة. لم تستطع أجهزة الأمن إعادة عقارب الساعة الى الوراء، وتقليص حجم التآكل السريع في مشروعية الدولة وهيبتها، وكلّما زادت في ضغوطها وعنفها خسرت على الأرض المزيد، وشجعت على التمرد والعصيان.

لم تعد عصا الدولة اليوم مخيفة في وجدان المواطن، ولا قادرة على ضبط الأمن، بل هناك اعتقاد راسخ بين القوى الإصلاحية الفاعلة بأن أجهزة الأمن لا تستطيع أن تفعل ما كانت تفعله في الماضي بحقهم، من سجن ومنع من السفر وطرد من الوظيفة على نحو موسّع. فقد دخل العامل الدولي على الخط، وخاصة الأميركي منه، حيث بات الأميركيون مطلعون وبشكل دقيق على ما يجري، وهم يتصيدون أخطاء السلطات الأمنية وعنفها ضد خصومها السياسيين ـ غير العنفيين ـ ليبرروا المزيد من الضغط على السلطة السعودية وصناع القرار فيها، وكذلك تفعل المنظمات الدولية. يد الدولة لم تعد مطلقة، وهذا يشجّع من يعي هذه الحقيقة على المزيد من التحرر في الخطاب السياسي، والمطالبة بالتصحيح والنقد اللاذع، الى حدّ أن بعض الكتاب الموالين للسلطة أشار بدهشة الى أن السعودية باتت مصدرة للنفظ و(للنقد)، وأن الشكوى لدى المواطنين شملت كل شيء.

٢ ـ إن توسّع هامش الحرية، صعّد من مطالب المواطنين. فمؤشر المطالب متصاعد متزامناً مع تسارع مؤشر النقد وحدّته، في حين أن الدولة تعرض إصلاحات في الهواء، المزيد من الكلام، والكثير من التأخير، بلا جداول زمنية، ولا مشاريع محددة، وبلا تغييرات دستورية. ربما لو قام الأمراء السعوديون بالإصلاحات قبل عامين، لقبل المواطنون بالقليل المتدرّج، ولكنهم اليوم لا يستطيعون أن يبدأوا من الصفر أو ما تحت الصفر، فمفردات الإصلاح العامة استكملت ذروتها ـ ربما ـ في العريضة الأخيرة لتطالب بـ (مملكة دستورية) وبـ (الدستور أولاً)، وهذا يجعل من مشاريع السلطة السياسية غير مقنعة وغير مقبولة: مثال ذلك الحوار الوطني، والإنتخابات البلدية، حيث نسمع الكثير من النقد لهما حتى في الإعلام الرسمي.

٣ ـ اللبرلة الجزئية للإعلام المحلي كشفت الكثير من العيوب والثغرات والأخطاء في ممارسات السلطة، أي أنها جاءت بدفقة وعي حول تفاصيل المشاكل التي يعيشها المواطنون. مقابل هذا الوعي المتراكم في شتى المجالات، والذي يفرض شروطه في التغيير، فإن السلطة لم تقم بخطوات عمليّة أو حتى مبادرات أوليّة لتصحيح الأحوال، الأمر الذي يجعلها تحت الضغط المستمر من قبل الشارع السعودي.

لهذه الأسباب، تبدو مفاتيح الإصلاح متعددة بتعدد الإتجاهات الضاغطة. فالتراجع الإقتصادي، والإنهيار الأمني بسبب العنف، والضغوط الخارجية، والحراك السياسي الداخلي الذي عبرت عنه عرائض عديدة وفي مقدمتها (وثيقة الرؤية) وجدت كلّها منافذ الى المواطن السعودي عبر الإعلام المحلي والعالمي، وهي بالتظافر معه تشكّل مادّة ضغط عنيفة على صانع القرار السعودي، الذي لا يزال يقاوم رافضاً التغيير. لكن الجمهور السعودي ونخبه قد تغيرا، والأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والأمنية لن تعود الى سابق عهدها، وقدرة الدولة على صناعة منجز حقيقي أو تفادي التصعيد الداخلي السياسي والأمني تبدو ضعيفة. لذا يمكننا الإطمئنان الى أن الأوضاع ستتغير ولا حلّ أمام العائلة المالكة إلا الإنحناء أو المجازفة بالكسر.

فاصلة

مواجهة التطرف بالانفتاح الثقافي في الداخل

بيان المائة والخمسين من مشائخ التيار السلفي المتشدد حول تغيير منهج التعليم الديني الرسمي والصادر مؤخراً جاء في عرض الخط الحواري الناشىء حديثاً، وكأن القائمين على البيان أرادوا ايصال رسالة للدولة والمجتمع بأنهم مازلوا أحياء، وأنهم قادرون على تنظيم صفوفهم وبث أفكارهم رغم التيار المضاد والمتنامي ضد مواقفهم ومتبيناتهم العقدية المتشددة.

هذه الفئة، التي بدأت تفقد مواقعها لصالح قوى الاعتدال والانفتاح، ظلت وفيّة لما تراه عقيدة إيمانية لا يجوز التنازل عنها، ورغم هلاك الخطاب العنفي في خضم التحول الفكري الواسع في البلاد، الا أن ثمة ما يدفع لإعادة تركيب هذا الخطاب والابقاء على تدفقه في الساحة المحلية. وهذا يلتقي مع بعض الكتابات التقسيمية التي تظهر بين فينة وأخرى على شبكة الانترنت أو تنشر عبر كتيبات مجانية لا هدف لها سوى كسر تيار الاعتدال وإعادة تمزيق المجتمع الى طوائف ومذاهب. كتيب صدر مؤخراً بعنوان (إعانة المحتاج من كتاب المنهاج) لكاتب مجهول إضطلع بعض فلول تيار التشدد بتوزيعه على نطاق واسع في المؤسسات والدوائر الحكومية ينال من المذهب الشيعي، ويوصم أتباعه بالشرك والضلال، بما يلتقي مع كتابات وفتاوى سابقة أعدّها رموز التشدد الموقّعين على البيان المؤمىء اليه سابقاً.

كان المؤمّل من هؤلاء أن يجدوا في بيئة الحوار الفكري فرصة مناسبة للتعارف والانفتاح على المذاهب الاسلامية الاخرى في المملكة، وتفادي ما تسبب في كوارث اجتماعية وأمنية وسياسية على المجتمع والدولة بسبب ثقافة الانغلاق والتطرف التي كانت سائدة في الفترة الماضية.

إن من المؤسف أن تجد الكتابات التقسيمية طريقها الى المكتبات العامة، وأن تحظى بإهتمام دور نشر محلية فيما تواجه كتابات أخرى تحث على الاعتدال والانفتاح قيوداً صارمة من وزارة الاعلام ودور الطباعة والنشر. إن مجابهة فكر التطرف والغلو تتطلب اليوم تسهيلات قانونية ومالية من أجل دعم التوجه الجديد لدى الحكومة كيما يتشبع المجتمع بأفكار المرحلة الجديدة، مثل التعايش السلمي والتعددية الفكرية، والانفتاح الثقافي، وهذا ما ينتظر قراراً من القيادة السياسية في الدولة.

مؤتمر الحوار الوطني الثاني

بلورة الأهداف والآليات

انتهى مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في مكة المكرمة، بإشاعة المزيد من الألفة بين تيارات الوطن المتخالفة والمتصارعة مذهبياً وثقافياً وبالضرورة سياسياً. أهم ما حققه المجتمعون هو خلق أجواء من القبول بالآخر وإن على مضض، كأمر واقع، وكمصلحة وطنية، هي بالضرورة جوهر المصلحة الدينية.

غير أن الإنتقادات لمؤتمر الحوار كثيرة، بعضها في الشكل، والآخر يدخل في خانة المضمون. هل أراد صانع القرار من المؤتمر أن يكون بوابة إصلاحاته من الزاوية المذهبية الثقافية، ليدخل فيما بعد في صلب الموضوع السياسي؟ أما كان التركيز على الموضوع الفكري بديلاً عن الإصلاح السياسي؟ لا نعلم بالضبط ماذا يدور في ذهن صانع القرار. فهناك من يقول بأن مؤتمرات الحوار على أهميتها، والمركز الذي أنشئ من أجلها ليس (بوابة التغيير) بقدر ما هو (إلتفاف على التغيير).. فهو من جهة، جاء ليتجاوز المطالب السياسية التي حررها الإصلاحيون السياسيون، والذين لم يمثلوا في الحوار الوطني إلا بأفراد قلائل؛ وأن الحوار بين مشارب المجتمع مختلفة، وبالأفراد المنتقين من قبل الطاقم السياسي توفر بديلاً عن إصلاحيي العرائض ـ كما يسميهم البعض ـ فضلاً عن أن التجمع نفسه يمثل أحد البدائل عن المؤسسة الدينية غير الفاعلة، وورقة بيد المسؤول يمكن أن يلوح بها كبديل لتلك المؤسسة أو كورقة ضغط عليها لتتماشى مع متطلبات الدولة في وضعها الحالي.

هناك من يعتقد بأن فكرة المؤتمر لا تعدو ان تكون خلق (حزب) شعبي يدعم الأمير عبد الله مقابل الأجنحة الأخرى، بحيث يوفر قدراً من الإصلاحات، ولكن الإصلاحات ليست هدفه الجوهري، كما يقول هؤلاء. وهناك من يرى بأن النظام السياسي في المملكة لا يمتلك أية رؤية مستقبلية حول نشاط المتحاورين ولكنه يريد أن يسعى لتكتيل الشارع السعودي ضدّ خصومه العنفيين، أي أن المؤتمر مجرد ورقة تستخدم لعلاج مشاكل آنية فكرية وسياسية تفرضها السلطة دون أن تظهر على السطح ليتم الحديث عنها ومعالجتها من قبل نخبة متنوعة من المواطنين.

أياً تكن أهداف صانع القرار من المؤتمر الثاني للحوار والمؤتمرات القادمة، فإنه يواجه بمشاكل عديدة: فسريّة المؤتمرات تجعلها أقلّ جاذبية وتأثيراً في الشارع، وقراراتها إن لم يتم تفعيلها فإنها ستصبح بلا جدوى: مجرد (جنادرية أخرى محليّة) تتغير فيها الوجوه كل مؤتمر ولقاء، ويتغير فيها الموضوع. إذا لم يحقق المؤتمر الثالث القادم للحوار منجزاً على الأرض، سيطويه النسيان، وسيصاب بعزلة قاتلة، وسينشر الألم والإحباط بين المواطنين أكثر فأكثر. أي قد ينقلب السحر على الساحر، خاصة مع ملاحظة تصعيد التطلعات والآمال لدى المواطنين من قبل المشرفين على الحوار الوطني، وكأنه فتح مجيد. فإذا ما تبخّر ولم ينجز شيئاً تغلّبت قوى التطرّف من جديد، وتصاعد العنف، وانفجر الشارع المغيّب والمجهد بأعباء إقتصادية واجتماعية وسياسية.

ربما هناك من لا يريد أن يكون مركز الحوار انطلاقة جديدة في الإبتعاد عن موضوع (الحوار الثقافي الداخلي بين شرائح المجتمع) ليدخل في صلب المشكلة (وهو الحوار السياسي بين السلطة ونخبة المجتمع). فمن يريد الإصلاح السياسي، لا بد أن يتحاور مع المهتمين والناشطين السياسيين وممثلي الجماعات والتيارات في المملكة. أما الإستمرار على الوضع الحالي، أي أن تشرف السلطة على حوار الأطياف المختلفة في المجتمع، وكأن الأزمة في المجتمع دون السلطة، فهذا لا يمكن فهمه إلا على نحو سيء وهو أن السلطة لم تصل الى قناعة بضرورة الإصلاح السياسي، وأن ما يجري مجرد وسيلة (تأجيل) وليس (تأهيل) للدخول في (صلب الموضوعات الوطنية).

يكشف حجم ما نشر في الصحافة السعودية (من مقالات) حول الحوار الوطني عن ضعف في الإهتمام، إما بشكل متعمّد من قبل فئات (سلفية) لا ترى فيه قيمة، ولا تتمنى له النجاح، وهذا واضح من خلال مقالات صحيفة (الجزيرة) التي تكاد لم تنشر منها شيئاً على الإطلاق؛ أو لأسباب سياسية، انعكست مثلاً على جريدة الرياض التي يمكن أن تكون تحت تأثير الجناح المعارض للأمير عبد الله داخل العائلة المالكة.

ومع قلّة المقالات التي كتبت عن الحوار الوطني، فإن الكثير منها ـ كما يتوضح ـ يميل الى النقد والسلبية. النقد لهذا المؤتمر بعكس سابقه، كان حجمه مضاعفاً، وقد تكون الأسباب أن هامش الحرية الصحافية ازداد، أو لأن خيبة الأمل بانت أكثر، أو لأن العديد من الفاعليات السياسية تمّ تهميشها. ومع أنه لا تخفى إيجابيات المؤتمر، لكن توقف عطائه المتوقع يغري بالحديث عن كيفية تحويله (حقاً) الى بوابة للإصلاحات السياسية، وهي لب القضية وجوهر المشكلة.

كي يكون مؤتمر الحوار ناجحاً في طبعته الثالثة القادمة في بداية أبريل، يجب أن يتحول موضوع النقاش الى كيفية الإصلاحات، وماهيتها: وكيف تبدأ، وكم ستستغرق، وماذا سيلزم من إمكانات، ومن سيساهم في صنع الإصلاحات من القوى الحكومية الرسمية والقوى الشعبية. وفي موضوع الحضور يجب أن يكون لتيار النخبة الذي وقع عرائض الإصلاح من سياسيين ورجال دين وليبراليين وأكاديميين وصحافيين رجالاً ونساءً دوراً أساسياً في رسم آلياته ومناقشة موضوعاته، على أن يكون تعاطي العائلة المالكة مع المقترحات التي يتقدم بها المؤتمر الثالث إيجابياً، ويبدأ البت الفعلي باتجاه التغيير المنشود.

هذا هو ما كنا نتحدث عنه: (المشروع الوطني) و (الحوار الوطني) قبل أن تختطفه السلطة وتحوله الى حوار مذهبي أو فكري. إنه الحوار المؤسس لعقد اجتماعي بين المواطن والدولة، لا أن يحل مشكلة الإنتماءات المذهبية والقبلية والتطرف وغيره، وهي موضوعات مهمة، ولكنها ليست جوهر المشكلة. الجوهر سياسي، ويجب أن يتحدث فيه بكل صراحة قبل أن يجرفنا طوفان التسويف والعنف والتخلف.

لماذا لم تُشرك النخبة الإصلاحية السياسية في الحوار الوطني؟

يوسف مكي

إن اجتماع أفراد يتفقون في نظرتهم إلى الموضوع المطروح، وينتهج جلهم مواقف متقاربة تصل حد التوافق، ولا يمثلون إلا أنفسهم كأفراد، قد لا يشكل إثراء للمناقشة ولا يضيف شيئا مهما كثيرا. الملاحظ من قراءة قائمة أسماء الحاضرين، التي تداولتها الصحف المحلية، أن معظم المشاركين، باستثناءات قليلة، يقتربون في رؤيتهم لمفهوم الغلو، ولا يختلفون كثيرا في التفاصيل. لقد جرى استبعاد النسبة الأكبر من النخب الاجتماعية والكوادر الثقافية التي اضطلعت بأدوار أساسية في صياغة الحراك السياسي السلمي الذي جرى في البلاد والذي عبر عن نفسه، في عدد من الوثائق والعرائض التي قدمت للقيادة السياسية في المملكة. ومن المؤكد أن حضور نسبة أكبر من تلك العناصر لهذا الملتقى، كان سيشكل إضافة نوعية، ستؤثر إيجابا على النتائج والتوصيات التي سوف يتوصل إليها المشاركون. وفي هذا السياق نؤكد، على أن النهوض بفكرة الحوار، تقتضي تجنب سياسة الإقصاء، والانفتاح على الجميع، فالوطن هو حاضن الجميع، وكلنا في قارب واحد، والمطلوب أن نعمل جميعا حتى تصل بنا السفينة إلى بر الأمان.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

تفعيل التوصيات وإلا فشل الحوار

محمد رضا نصر الله

أختم بالملاحظة المتمحورة حول عدم الأخذ والتصديق بما جاء في اللقاءين الأول والثاني من مؤتمر الحوار الوطني، ما لم تتحول توصياته إلى مشروعات عملية ملموسة، في إجراءات الدولة الإصلاحية.. هذا هو مربط الفرس.. وأمل الآملين.. ذلك أن ما يثار اليوم على أعمدة الصحف، وبرامج التلفاز من معالجات نقدية لقضايا بلادنا المعلّقة الشائكة، بحاجة إلى إرادة سياسية لفرضها حقائق موضوعية جديدة في المجتمع.. وعلى صعيد توصيات اللقاء الثاني؛ فإنه لو تم الأخذ فقط بمبدأ عدم التمييز بين المواطنين، في حقوقهم وواجباتهم، في المرحلة الأولى، لكفى ذلك منالاً، باستحصال استحقاقات أخرى قادمة، علينا العمل على انتزاعها بأسلوب متدرج رشيد.

الرياض ٢٠٠٤/١/٣

الحوار سرياً بعيداً عن هيمنة الجمهور

عبد العزيز الخضر

اللقاء له خصوصية وجلساته مغلقة، وهو ما أؤيده فلسنا بحاجة للحكي العلني المستهلك، فنحن أحوج ما نكون للسرية لهزيمة الأفكار المغلوطة والتي يتمسك بها نخب علمية موجودة وإقناعها في الخفاء، والعلن ربما يعزز روح العناد العلمي، إذ إن التحرر من سيطرة الجمهور هو أول خطوة لمساعدة العالم أو المثقف على تغيير أفكاره الخاطئة التي يسوقها في كتاباته ومحاضراته وخطبه، لكن شريطة أن نحقق أهم مبرر للسرية بالاقتصار على معالجة القضايا الساخنة في وعينا الديني والاجتماعي والثقافي وتقديم الدراسات حولها، والبحث فيها مباشرة وتجاوز الاستعراضات التقليدية التي هي تحصيل حاصل وليس هناك جمهور حاضر وإنما نخبة لا تحتاج لمثل هذا التثقيف.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

المرأة والقرار الوطني

سليمان العقيلي

لا تمثل المرأة عبئاً في الشأن السعودي، لكن البعض خلق منها قضية من لا شيء من خلال تفسيرات متهالكة لإطار ضيق آخذ في التقوقع عن دورها.. مما جعل البعض يعتقد أن ذلك عقيدة سعودية تجاه المرأة. ولقد استجابت القيادة السياسية أخيرا للمطالب الداعية لمشاركة المرأة في الحوار الوطني.. ولعل تجربة ناجحة مثل تلك تشجعنا على الانخراط في دمج المرأة في كافة اللجان الوطنية سواء تعلق الأمر بالمجالس العليا للدولة مثل المجلس الأعلى لسياسة التعليم مثلاً، أو اللجان الفرعية لمجلس الشورى تمهيداً لمشاركة فاعلة للمرأة في عضوية مجلس الشورى في المستقبل المنظور. إن مشاركات المرأة في القرار الوطني ينبغي أن تدفع بأفكارنا وبجهدنا حتى لا نجد أنفسنا أمام تحديات جسيمة يستعصي علينا الاستجابة لها مستقبلاً. فمن الواضح أن القرن ٢١ هو قرن المرأة وحقوق الإنسان، وتراثنا الفقهي والاجتماعي كان فيه للمرأة دور حيوي في الحياة الاجتماعية والوطنية، وليس أمامنا اليوم إلا أن نطور هذه الصيغ التي تمارس فيها المرأة وظيفتها الوطنية.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

الحوار تحت ضغط الداخل والخارج

محمد علي الهرفي

سعت بلادنا إلى تأسيس مفهوم عملي للحوار بين طبقات المجتمع وأفراده إدراكاً منها لأهميته من ناحية ولما تتعرض له بلادنا من ضغوط خارجية وداخلية من ناحية أخرى، فالحوار في هذا الظرف لم يعد ترفاً بل أصبح ضرورة ملحة. سيتحاور الحاضرون حول الصلة بين الحاكم والمحكوم، إذ لكل منهما حق على الآخر.. للمواطن حق في حريته لا يجوز الاعتداء عليها إلا بضوابط شرعية متفق عليها، وله حق في إبداء رأيه وإيصال هذا الرأي إلى الحاكم بكل قوة ووضوح، وله كل الحق في المطالبة بحقوقه من عدالة ومساواة وكذا حقه في حياة هانئة ينعم فيها بحقه في خيرات بلده.. ومقابل هذه الحقوق يجب عليه القيام بحق الحاكم من طاعة والتزام بحسب الشرع كذلك وكذا الاجتهاد في بناء وطنه والمحافظة عليه بكل ما يملك.

سيتحاور الحاضرون حول المشاركة السياسية وعلاقة هذه المشاركة بالتطرف سلباً وإيجابا.. هذا المحور له أهمية خاصة ودلالة خاصة كذلك. فأهميته تكمن في كثرة المطالبين بهذه المشاركة وعلى مستويات متنوعة. المشاركة السياسية ذات ألوان متعددة منها ما هو موجود في بلادنا ومنها ما نتطلع إلى وجوده، الحديث عن الانتخابات أصبح مكرراً وكثيراً ولولا أهميته لما حظي بهذا الاهتمام الكبير وبلادنا بدأت ولكنها بحاجة إلى المزيد ودون تردد.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

الحوار الوطني: السرية لا تؤسس منهجاً للحوار في المجتمع

سليمان العقيلي

نتمنى أن تتدفق المعلومات عن (اللقاء الوطني للحوار) بالشفافية الكافية أفضل مما كانت عليه الدورة الأولى. نتفهم إلى حد ما الدوافع التي جعلت الحوار يدور خلف أبواب مغلقة؛ وهو أن تجري المداولات الفكرية بمناخ حر بعيد عن المزايدات السياسية، لكن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر لأن البلاد تعيش مرحلة من المكاشفة مع نفسها. ثم إن الأجيال الجديدة التي نشأ بعضها على الأحادية الثقافية، فلا تجيد الحوار، كان يمكن أن تستفيد من أدبيات الحوار وثقافته وطرائقه المنهجية ومناخاته المتسامحة لو أن اللقاء الوطني للحوار الفكري نقل مباشرة على الهواء في الإذاعة والتلفزيون ونشر مفصلاً في أعمدة الصحف. ندرك أن البدايات تكون بسيطة وتلقائية ومتشبعة بثقافة المجتمع المحافظة، لكننا ندرك أيضاً أن هدفاً حيوياً وغير مباشر للحوار هو أن يسدي للمجتمع منهجاً جديداً في أسلوب التسامح مع الرأي المخالف ومع معتقدات وآراء الآخر (الوطني).

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٧

الإعلام.. والحوار الوطني

عبد الواحد الحميد

لاحظت حرص الكثيرين ممن تحاورت معهم على أن تكون الجلسات علنية أمام

وسائل الإعلام، وخصوصاً التلفزيون، لنقل وقائع الجلسات إلى الناس باعتبار أن الهدف الأساسي هو إشاعة الحوار وصولاً إلى هدف أكبر وهو تحقيق التفاهم والتعايش واحترام الرأي الآخر في مجتمعنا الذي لم يتعود كثيراً على تحمل وجهات النظر الأخرى. ولاشك أن النقل الإعلامي لوقائع الجلسات أمر مهم. لكن هل من الحكمة أن يتم ذلك في هذه المرحلة؟

لقد قرأت وسمعت عن بعض تفاصيل الجدل الذي جرى بين الشيخ البرجس وكل من الدكتورة هند الخثيلة وسهيلة زين العابدين.. ثم قرأت بعض التعليقات الملتهبة التي وجهتها بعض الفئات للأختين الفاضلتين والتي تضمنت تجريحاً لا يليق مع أننا جميعاً نقرأ للكاتبتين ونعرف أفكارهما التي لا تخرج بأي شكل من الأشكال عن الإطار الشرعي.. ومع ذلك فقد كتب البعض عن الأستاذة سهيلة في بعض مواقع الإنترنت بشكل سلبي جداً، وتم تصويرها على أنها علمانية وأن توجهها العلماني معروف (!!).. مع أن سهيلة تمثل توجهاً أدبياً وفكرياً إسلامياً جعل البعض يتهمها بالتشدد!. هذه التجربة ما زالت نبتة ضعيفة في الوقت الراهن، وتحتاج إلى الحماية إلى أن يقوى عودها.. عند ذلك يمكن أن تقاوم أي عاصفة.. ولكن ليس الآن! وهذا لا يعني أن يطول الانتظار فكل الأشياء تنمو.. أما (حرق المراحل) فهو سياسة ثبت فشلها.

الرياض ٢٠٠٤/١/٣

الحوار الوطني ليس ناتجاً عن ضغط خارجي

محمد بن سليمان الاحيدب

الذي دفع بالتوجه للحوار والحرص عليه ليس الاستجابة لضغوط خارجية، فالذي حدث هو أن قناعتنا بضرورة فتح باب الحوار صادف استخدام الدولة العظمى لحجة واهية هي نشر الديمقراطية! هي مصادفة زمنية وحسب. إذا اتفقنا أننا نتجه لفتح باب الحوار من طوع أنفسنا ولشعورنا بضرورة ذلك وأن الوقت قد حان له والحاجة للحوار أصبحت ملحة جداً لأن أبناءنا يغرر بهم، وتستغل بطالتهم وفقرهم وظروفهم السيئة وانعزالهم ومشاكلهم الجمة لاستخدامهم ضد وطنهم. أقول إذا كانت هذه هي المبررات الحقيقية لتوجهنا للشفافية وفتح أبواب الحوار، وهي كذلك، فلماذا لا نبدأ بالتي كانت هي الداء؟! أظن أننا بدأنا الحوار من أقصى الطموح وكان حواراً مع طبقة مثقفة منتقاة.. لكننا لم نبدأ بعد حوار بداية الطموح، الحوار العلاجي العاجل مع الفئة المعرضة للاستغلال وهي الفئة التي تعيش معاناة تسهل التغرير بها خاصة فئة الشباب.

الرياض ٢٠٠٣/١٢/١٠

مواقف شخصية أم إشكالات جوهرية؟

محمد رضا نصر الله

ما صدمني هو إسقاط مواقف شخصية على المطلوب من المؤتمر.. ولأنٍ عمراً لم يدعَ إلى حواراته، وزيداً لم يستشر في موضوعاته، فإنه لابد أن يوجه سهماً إليه من كنانته!!.. وما استخلصته من أقلام هؤلاء وألسنتهم.. الدعوة إلى عدم إحاطة اللقاء الثاني بالتكتم والسرية، حتى لا يصبح الحوار الوطني بين مثقفين يتحدثون مع أنفسهم، لغة يدركون أبعاد مراميها، وقضايا سبق الاتفاق على تحليلها، ونتائج تم تبنيها، في المجالس والمنتديات والبيانات!.

من الرشد العقلي لو فكر هؤلاء وقدّروا، عدم الطلب بعلنية تفاصيل الحوار في هذه اللحظات، حيث تنطلق قاطرة الحوار إلى محطاتها المتوالية، في طريق مشكلاتنا الوطنية الشائك الطويل. صحيح أن مجتمعنا بحاجة إلى أن يسمع ويرى.. وبحاجة إلى تمثّل قيم الحوار وآدابه.. لكن مفاجأته بالحديث المباشر عن قضايا لا تزال مركوزة في ذهنه.. منذ عقود بل قرون بحسبانها مسلّمات مطلقة.. كالمشكلة المذهبية.. والانتماء القبلي.. والخوف من الحداثة.. فكيف السبيل – إذاً – إلى إحداث تغيير جذري في عقليته، وانتزاع هذه المفاهيم المتوارثة؟.. أي تغيير في بلادنا يحتاج إلى قاعدة واسعة، من هذه الثقافة المدنية القادرة على إنتاج مفاهيم وطنية جديدة ينبغي أن تتأسس على مبدأ العقد الاجتماعي بين المجتمع والدولة، وتعزيز قيم الانتماء الوطني، في إطار الحقوق والواجبات.

الرياض ٢٠٠٤/١/٣

من يصدّق: نريد أن نعرف ما يجري

هيا المنيع

من يصدّق أننا نناقش الغلو من خلال أبواب مغلقة في الوقت الذي نطلب من المواطن أن يساعد رجل الأمن في القبض على مجموعة من الإرهابيين؟ السؤال ماذا نريد من الحوار هل نريد ان نقدم انفسنا من خلاله للعالم أم نريد منه وسيله للإصلاح الداخلي؟ ان كنا نريد الأولى فعليهم ان يفعلو به ماشاءوا، أي أن يفتحوا الأبواب أو يغلقوها فهذا لا يعنينا، أما إن أرادوا به مصالحنا فإن قلة نسبة الاكسجين في المركز ستصيبه بالوهن الذي قد يليه وفاة لمشروع نريد له الحياة والنمو. الحوار الوطني لابد أن يناقش الهم المحلي.. اذن لابد ان يكون المركز مفتوحاً لنسمع ما يدور فيه، على الاقل لنعرف ان كان هناك حوار إيجابي أم أنه مجموعة من الدكاترة المنظرة. من يصدق في الوقت الذي بدأ التلفاز عرض جلسات مجلس الشورى نجد ابواب مركز الحوار الوطني مغلقة؟ نحن كأفراد نملك خبرة في فن الحوار ولكن للأسف ينقصنا كمجتمع فلسفة الحوار الوطني المشترك، مما نتج عنه مسالب كثيرة لعل أبرزها غياب الحس الوطني لدى الكثير من الشباب لان اغلب نقاشنا ينطلق من ابعاد ذاتية وتجارب شخصية، والمواطن لم يعد يريد حوارا بل يريد من الحوار تفعيل العمل الوطني الذي يرتقي بمصالحه ويشبع احتياجاته المباشرة أو الاولية والتي يعتقد المواطن انها اهم من حوار بيزنطي عن تغيير المناهج أو تفعيل الإعلام في التعريف بالمملكة؟

لا نريد ان يبتدئ الحوار الوطني مغلقاً بل نريد أن ينفتح على المجتمع وأن نعرف ما يدور فيه ولا نكتفي بالمحاور أو أسماء المشتركين ايضا. لا بد ان يكون في أفق البلاد ككل وداخل المؤسسات التعليمية والإعلامية ككل وأن لا نكتفي بأصوات النخبة لأن ذلك من سلبيات الماضي التي لا نريد تكرارها.

الرياض ٢٠٠٣/١٢/٢٩

كيف يكون حواراً وهو (منقّب)؟

المصدر : عبدالله أبوالسمح

المؤتمر الذي يعقد في مكة المكرمة ويُحاط بالسرية والكتمان يطلق تساؤلاً واستغراباً وتعجّباً: كيف يكون مؤتمراً للحوار الوطني وهو مكتنف ومتسربل ومتنقب بالحجب الثقيلة حتى أخمصيه فلا يعرف عنه إلا ما يُصرح به مسؤولوه؟ المفروض في الحوار هو الكشف وإظهار المكنون من الرأي للنقاش وللمجاهرة وللتقييم وللأخذ والرد، وهو ليس مؤتمر مفاوضات يشترط لنجاحها السرية والتكتم ومناقشات الغرف المغلقة. حصر الحوار في مؤتمر على أفراد مخصوصين مع إجلالنا لهم فيه تضييق، وجعله سريا غير مفتوح يضفي عليه الغموض والتعتيم. إن جعله علنياً يشيع مبدأ النقاش الحر ويُكوِّن بالونات اختبار على اتساع المجتمع، وكثير من الأفكار الرائدة المحركة لعجلة التطوير والتحديث في بدايتها تقابل باستنكار وحذر ولكن مع المداولات يحصل الأنس بها وقبولها.

وما لاحظناه على المؤتمر انه مازال محصوراً في زاوية الرأي الواحد، ومواضيعه، على أهمية محاورها، إلا أنها أهملت أهم محاور التنمية الاجتماعية وهو: وضع المرأة السعودية واقصاؤها بسبب مفاهيم تقليدية عن الاختلاط. ويكفي أن مشاركة بضع نساء في المؤتمر كان عن بُعْد وعبر الشبكة التلفزيونية المغلقة، بينما على بعد أمتار من الاجتماع حرم الله المطهر، حيث يطوف الناس ويسعون دون حواجز، وسيكون شعبنا ممتناً لو استطاع المتحاورون تخفيف حدّة هذا التقليد.

عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٣٠

أنقذوا الحوار من أسوار البيروقراطية

خالد حمد السليمان

أشدد على أهمية ألا يبقى الحوار الوطني داخل أسوار المركز، فتحقيق الفائدة التي أوجد من أجلها هذا الحوار رهن بمد الجسور مع المواطنين ليس من المثقفين فحسب بل وكافة شرائح المجتمع. فهذا الحوار يهدف أولا وأخيرا إلى تعزيز الوحدة

الوطنية وفتح قنوات الاتصال وتفعيل الانصهار الوطني بين كافة التيارات الفكرية والشرائح الاجتماعية. واليوم نحن بحاجة ماسة إلى تفعيل دور هذا الحوار ليكون مؤثرا في المجتمع بدلا من أن يتقوقع على نفسه وينعزل في النهاية عن المجتمع لينصب في قالب الأداء البيروقراطي والجمود الروتيني.

عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٣٠

المجتمع المدني قبل الحوار الوطني

يوسف مكي

الأرجحية لتأسيس المجتمع المدني، على غيره من الخطوات الأخرى، بما في ذلك الدخول في أية حوارات جدية لتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد. فالفرد في المجتمعات الحديثة قد بلغ من الوعي حدا جعله يدرك استحالة تحقيق مصالحه وطموحاته دون أن يرتبط بحاضنة تتبنى تلك المصالح والطموحات وتدافع عنها. نعتقد أن أي حوار وطني جدي وبناء، ينبغي أن ينطلق من التسليم بأهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني على أرض الواقع، وأن يتعمق الحوار ويتعزز من خلال الدور الريادي والبناء لهذه المؤسسات، ممثلة لكافة الشرائح والنخب والطبقات الاجتماعية، ومصالح جميع أفراد الشعب، وعلى هذا الأساس يصبح وجود هذه المؤسسات شرطا لازما وسابقا لإنجاح أي حوار حقيقي، وليس لاحقا عليه.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

حوار في الحوار الوطني

عبدالعزيز الخضر

ما الفرق بين محتويات (اللقاء الثاني للحوار) وبين محتويات أي لقاء آخر عام، ندوة أو مهرجان ثقافي للتوعية العامة. فأغلبية العناصر المختارة تشير إلى أسلوب تلقيني وطبيعة مدرسية في تأكيد ما يستحيل الاختلاف حوله، مما يجعلها صالحة للعرض في مسرح جامعة أو مسجد أو مدرسة ثانوية! فطالما أن المدعوين نخبة محددة ومنتقاة يفترض فيها الوعي، فما الداعي لإسماعهم وعرض أفكار هي من المشاع عند متوسطي الثقافة، وليست لديهم مشكلة حولها.

لا أفهم جدوى الحديث عن مظاهر الغلو المعاصر، أو موضوع سمات الشخصية المتطرفة، أو أهمية التربية وغيرها.. هل النخب الحاضرة بحاجة لإسماعها ثقافة مشاعة في أي مرجع صغير في المكتبة؟! طالما أن الحضور نخبة معروفة فمن المهم الدخول في المختلف فيه من الأفكار ولم تحرر جيدا في ثقافتنا المعاصرة، أي التركيز على الشبهات العلمية التي تحتاج لقدر من التفكيك وأن يقدم حول كل قضية أكثر من دراسة في الموضوع نفسه ومن شخصيات مختلفة الاتجاه لها مدارسها المعرفية وأيديولوجيتها الخاصة. بمعنى أن يتوفر في اللقاء دراسات متناقضة لموضوع محدد وعناصر محددة. وأيضاً أن يتوفر للحضور الدراسات التي ستعرض بوقت كافٍ ليقدموا تحفظاتهم العلمية والاجتماعية والسياسية مكتوبة وبشرح موسع، وفي هذه الحالة سنتوقع سخونة مثمرة وواعية عند المشافهة في الحوار لأن الموضوعات المحددة أخذت قدرا من التركيز عند الحضور. وحتما ستتغير قناعات عديدة عندهم وعند أنصارهم ومدارسهم الفكرية حين تنكشف لهم حقائق كانت غائبة عنهم. في هذه الحال سيصبح للحوار معنى ولا يتحول اللقاء إلى مجرد مهرجان ثقافي عام تميز بأن الدعوة خاصة.

ليس من المناسب أن نخرج بتوصيات من نوع يجب إصلاح الإعلام والتأكيد على دور الأسرة والتربية والتحذير من الغلو وأهمية الاعتدال، فلن يخرج لنا معترض بأنه يؤيد الغلو أو لا يرى أن للأسرة دوراً في التربية.. إلخ. هذه الطريقة لا تزيح فكرة خاطئة، وليست من المختلف حوله لأنها وعظ نسمعه في كل مكان منذ الصغر، وليس هو الدور المنتظر من مثل هذه اللقاءات. إن المطلوب هو التركيز على الأفكار التي لها رصيد اجتماعي وعلمي لتبرير الغلو وجعله يأخذ مساحة كبيرة في واقعنا وتفنيدها وإخراجها مع التوصيات والإشارة إلى مصادرها، وليس بالضرورة نشر كل ما يبحث ويدور في اللقاء على الأقل في الوقت الحاضر، وإنما نطمئن على أن هناك من يفكر ويبحث في العمق وليس في الهامش، وتعطى مثل هذه الدراسات لشخصيات علمية ودينية في المجتمع متصلبة في آرائها، فقد تضيف لهم شيئا وتجعلهم يعيدون صياغة قناعتهم وفق ظروف المجتمع ومواءمتها مع حقائق الشرع والواقع. إن هذا الحوار يجب أن يتميز عن دور الجهات التثقيفية عند الجهات التعليمية المختلفة، ويرتفع بمهامه وفق التحديات التي تواجهنا.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

إستمرار الحوار مرهون بتطبيق الحكومة لمقرراته

محمد علي الهرفي

الحوار يجب أن يستمر، والأكثر أهمية أن نتائجه يجب أن تفعل وأن نراها ظاهرة للعيان.. وهنا يأتي دور السياسي ليقوم بهذا العمل ودون ذلك – مهما تحاورنا – لن يكون هناك قيمة لهذا الحوار وسيضعف شيئاً فشيئاً حتى يتلاشى ونعود من حيث ابتدأنا وهنا تكمن الكارثة.. هل ستقع الكارثة أم هل سننجو منها؟ لست أدري فالإجابة عند غيري وإنا لمنتظرون.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

الإصلاح الوطني الشامل: جوهر الحوار الوطني

سليمان العقيلي

الحوار ينبغي أن يخوض بعد اليوم في صلب القضايا المستقبلية. بعد أن عالج القضايا الراهنة من علاقة المجتمع ببعضه، ومما يربط هذا المجتمع بنفسه وبالعالم الخارج مثل مناهج التطرف والغلو والعنف، والاعتدال والتسامح واحترام الآخر. وهي قضايا جوهرية لا يمكن تجاهلها على الإطلاق. لكن لنسأل أنفسنا؛ ماهي العوامل التي تؤدي إلى النتائج المبتغاة في الاعتدال والوسطية والتسامح، ونبذ العنف والتطرف والغلو. الإجابة تتعلق بأمور كثيرة لعل منها ما يعالجه الإصلاح الوطني، الذي من الممكن أن يكون جوهر الحوار الوطني.

ليس من اللائق بنا ونحن نعيش حواراً فكرياً على المستوى الوطني يتناول كافة قضايانا الراهنة ألا يكون هناك حديث في الإصلاح الوطني الشامل الراهن. ففي حين أن بلادنا تعيش مرحلة انتقالية تشهد فيها الكثير من الإصلاحات، لا يليق بالأمة أن تتعامل مع هذه الإصلاحات بأسلوب البيانات الموزعة على وكالات الأنباء وصحف منتديات الإنترنت. لا بد أن هناك شيئاً ما في الأمر، فإما أن الحوار الوطني لم يشمل جميع الإصلاحيين المخلصين، أو أنه (أي الحوار الوطني) يفتقد إلى عنصر أساسي في الحوار، ولنقل إنه المشرع أو صانع القرار، أو إن المعنيين المحسوبين على الإصلاح لم يحسبوا الأمور بشكل صحيح، ويستعجلون الأمور قبل وقتها.

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٩

الحوار الوطني وضرورة وجود المجتمع المدني

محمد رضا نصر الله

إن موضوع الغلو والتكفير ينبغي الاعتراف به كحالة ثقافية هيمنت ـ مع تغييب الأصوات الاخرى ـ على قطاع واسع من شرائح المجتمع، بوصفه انحرافاً فكرياً عن صحيح الدين، تسبب في بروز ظواهر التعصب والإرهاب.. وان نزعه من عقول ناشئتنا قبل كبارنا يستوجب تعميق ثقافة التعددية، ونفي ذهنية الإقصاء على الصعيد الوطني، والقبول بالآخر في مجال علاقاتنا الدولية. ما يتطلبه النجاح لمسيرة الحوار الوطني، هو تعزيز قاعدة واسعة من النشاط الأهلي.. فيد الحكومة الواحدة لن تصفق، ما لم تجد في مقابلها يد المجتمع المدني الاخرى قادرة على نشر ثقافة الحوار، وتجاوز أمراض الثقافة الاجتماعية، ضمن ثوابت المجتمع الدينية القادرة على الاستجابة للمتغيرات الداخلية، واستيعاب المؤثرات الدولية. إن توسيع دائرة المشاركة لأطياف المجتمع المتمايزة، واعطاء مساحة لرأي المرأة السعودية للتعبير الصريح عن معاناتها الواقعة عليها بفعل الثقافة الاجتماعية.. ثقافة العادات المتعارضة مع صحيح الدين، وتطلعها نحو تفجير طاقاتها الإبداعية في بناء المشروع الوطني.. إن هذا علامة بشرى.

الرياض ٢٠٠٣/١٢/٣٠

تدويل القضايا المحلية

فيصل الزامل

المملكة السعيدة وهي إذ تتعرف على مشاكلها، لا تمتلك قيادتها الجرأة على مواجهة المشاكل ومتطلبات الحلول. لهذا تحاول الإلتفاف عليها، بتعميمها خليجياً وعربياً، كيما تحصل على تبرير (محلي) لإجراء العلاج اللازم، وتوفير مظلّة لصانع القرار للقيام بدور الطبيب دونما إثارة المرضى المهووسين، وهم جموع الشعب السعودي!

تبيّن أن المناهج التعليمية في المملكة حاضنة ومفرخة للعنف، والتطرف. هذا ثابت، وإن حاول المنكرون. ولكن المسؤول لا يجرؤ على التغيير الجادّ، وحتى يهوّن من القضية، تحدث عن أنها مشكلة لا تخص المملكة، فتمّ طرحها بشكل عام في اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي تحت عنوان: تعديل المناهج في دول الخليج. وهذه الدول كما نعلم لا تعاني من نفس المشكلة، وإن وجد فبشكل جدّ محدود.. ولكن المسؤول السعودي يريد توفير مظلة لشرعنة فعله، وإيهام العوام، بأن (غيرنا) لديه نفس المشكلة، وأن (الجميع) يتعاون على الحلّ. ليخلص الى نتيجة تقول: أيها السلفيون، ويا أيها المتطرفون، إقبلوا بالعلاج، واسمحوا لنا بعد أن شخصناه أن نزيل المرض. المصيبة إذا عمّت هانت. والتطرف في كل مكان، وعلاجه مطلوب من كل أحد.

نفس الشيء حصل حول الإصلاحات السياسية. فبعد اشتداد الضغوط المحلية والدولية على صانع القرار لإدخال الإصلاحات. خرج علينا بمبادرة عربية (لإصلاح البيت العربي). فقيل له: يا هذا! ما شأنك والبيت العربي؟! لماذا لا تصلح بيتك أولاً، خاصة وأنه أسوأ بيت لم يرَ الإصلاح منذ زمن؟ قال: إن العالم العربي كله يعاني من نفس المشكلة، وعلينا إيجاد الحلول لها. قالوا له: وهل نستطيع تغيير العالم العربي إن كنا غير قادرين على حل مشكلنا ومرضنا، ولماذا لا نصلح بيتنا ليكون قدوة للآخرين؟

لقد تمّ تعميم مبادرة الإصلاح العربي على البيت الخليجي، فاقترح هذا البيت مؤخراً أن توضع مبادرة غير تلك السابقة تحوي قدراً من التفصيل لحلّ مشكلة (الإصلاح العربي) ستقدم لمؤتمر القمة العربي في مارس القادم. فهل هذا التعريب والخلجنة غرضه توفير غطاء لإصلاح البيت السعودي الداخلي، أم أن ذلك مبرر لربط الحصان بالقطار والطلب من الحصان أن يجرّه.. بمعنى أن تكون تلك المبادرة وسيلة أخرى للمماطلة والتسويف؟

ذات القصة يمكن أن تنطبق على مؤتمر الفكر العربي الذي عقد مؤخراً في بيروت والذي عقده السعوديون (الأمير خالد الفيصل) لمناقشة قضايا سعودية في أكثرها تحت مظلّة عربية وبدون ذكر السعودية. لماذا لم يعقدوا مؤتمرهم في الرياض، على غرار الجنادرية، ويضعوا النقاط على الحروف، ويكونوا أكثر جدية في مواجهة مشاكل المملكة وشعبها؟

الغريب أنه حتى في القضايا الفكرية، رأينا المملكة وهي تواجهة ظاهرة الغلو والتكفير والتطرف، فتعقد مؤتمراً للحوار بشأن ذلك، رأينا أن البعض يحاول أن يجعل المشكلة (كونية) في حين أننا نبحث عن حل لمشكل محلي. قال أحد الأذكياء من المسؤولين عن الحوار الوطني بأن ظاهرة الغلو موجودة في كل العالم، أي أنها ظاهرة عالمية، وأضاف بأنها بدأت بعد الحرب العالمية الثانية!

تحليل عبقري وتتبع تاريخي تأصيلي لم يشهد له الكون مثيلاً!

اختصر الأمر أحد معارضي الحوار فقال للتلفزيون المحلي بأنه ضد الحوار، لأن المشاكل قابلة للحل بدونه، والحوار يؤخر ذلك. كل ما في الأمر: أن تحل كل وزارة المشكلة من جانبها وكفى الله المؤمنين القتال. أما الحوار، فإنه لا يمثل الا المتحاورين ويضيع الوقت على صانع القرار!

ونحن نعلم أن أمثال هؤلاء لا يريدون الحوار لأنهم متضررون منه. فهو يكسر صنميتهم، ويخرج الدين من وصايتهم، ويعترف بالآخر الذي لا يريدون، ويوزع الحقوق على من لا يرضون.

نحن نعاني من مشاكل، فلننشغل بها وبحلولها ونواجهها كالرجال، فالتغطية عليها والتحايل دون المباشرة يضيع الوقت ويفسد العمل.